جامعة العربي بن مهيدي – أم البواقي-
كلية العلوم لاجتماعية و الإنسانية
اللجنة العلمية لقسم العلوم الاجتماعية

أم البواقي في:05/11/2026

مستخرج من محضر اللجنة العلمية للقسم

المنعقد 19 أكتوبر 2026

الموضوع: المصادقة على مطبوعة بيداغوجية

بناء على التقارير الإيجابية للخبراء الآتية أسماؤهم: أ.د بوشامة باديس (جامعة أم البواقي)، أ.د. حسان زينة (جامعة قالمة)، حول مطبوعة بيداغوجية بعنوان: " **مدخل إلى علم السكان** " موجه لطلبة السنة أولى جذع مشترك علوم اجتماعية للأستاذة رزايقية فاطمة ، فقد تم اعتماد المطبوعة البيداغوجية، كسند علمي.

رئيس اللجنة العلمية

د. خالد عبد الوهاب
رئيس اللجنة العلمية

كلية العلوم الإجتماعية و الإنسانية
اللجنة العلمية للقسم
قسم العلوم الإجتماعية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي
كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية
قسم العلوم الاجتماعية

مطبوعة بيداغوجي بعنوان:

مدخل إلى علم السكان

موجهة لطلبة السنة الأولى جذع مشترك علوم اجتماعية

إعداد الأستاذة

د. رزايقية فاطمة

الموسم الجامعي 2026/2025

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات 1

مقدمة: 4

أهداف المقياس..... 5

المحور الأول: ماهية علم السكان 6

المحاضرة الأولى: مفهوم علم السكان وعوامل نشأته وتطوره 6

أولاً: مفهوم الديموغرافيا:..... 7

ثانيا:عوامل تطور علم السكان: 11

ثالثاً: السياق التاريخي لتطور علم السكان: 14

رابعا: أهمية الديمغرافيا: 20

المحاضرة الثانية: علاقة الديموغرافيا بالعلوم الأخرى 22

* علاقة الديمغرافيا بعلم الاجتماع: 23

* علاقة الديموغرافيا بعلم التاريخ: 24

* علاقة الديمغرافيا بعلم الاقتصاد والعلوم السياسية: 25

* علاقة الديمغرافيا بالجغرافيا:..... 27

* علاقة الديمغرافيا بعلم الأحياء والتغذية والطب: 28

المحاضرة الثالثة: أنماط الديموغرافيا..... 32

* الديموغرافيا الاجتماعية: 33

* الديموغرافيا الجغرافية:..... 34

* الديموغرافيا الطبية: 35

* الديموغرافيا الاقتصادية: 35

* الديموغرافيا التاريخية: 36

* الديموغرافيا الرياضية:.....36
المحور الثاني: مصادر البيانات السكانية 37
المحاضرة الرابعة: مصادر البيانات الثابتة..... 37
أولاً: التعداد السكاني:.....38
ثانياً:المسح بالعينة: 45
المحاضرة الخامسة: مصادر البيانات غير الثابتة(المتغيرة) 47
* السجلات الحيوية: 48
* المصادر الثانوية:.....51
المحور الثالث: النظريات السكانية..... 53
المحاضرة السادسة: مفهوم النظرية 53
2- نظرية مالتوس:.....55
3- النظريات الطبيعية(نظرية دبلداي، نظرية سادلر، نظرية هربرت سبنسر، نظرية كوراد جيني): 62
المحاضرة السابعة: النظريات الاجتماعية 69
4- النظريات الاجتماعية: (نظرية كارل ماركس، نظرية ايميل دوركايم، نظرية ارسين ديمون، نظرية كنجز ليديفز): 69
المحاضرة الثامنة: النظريات الاقتصادية..... 81
5-النظريات الاقتصادية:(النظريات الكلاسيكية، النظريات الاقتصادية الحديثة): 81
المحور الرابع: أهم الظواهر الديموغرافية..... 90
المحاضرة التاسعة: مفهوم الظاهرة الديموغرافية..... 90
المحاضرة العاشرة: الوفيات..... 105
المحاضرة الحادية عشر: ظاهرة الزواج 115

المحاضرة الثانية عشر: الهجرة 119

المحاضرة الثالثة عشر: النمو الديموغرافي..... 133

المحاضرة الرابعة عشر: حركية السكان 137

المحاضرة الخامسة عشر: هرم السكان 141

خاتمة:..... 144

قائمة المراجع 145

مقدمة:

يتبوأ علم السكان (الديموغرافيا) مكانة متميزة ضمن منظومة العلوم الاجتماعية الحديثة؛ باعتباره العلم الذي يعنى بالدراسة الكمية والكيفية للمجتمعات البشرية من حيث الحجم، والتوزيع الجغرافي، والبنية العمرية والنوعية، والديناميكية السكانية. فضلاً عن ذلك، يستهدف هذا العلم سبر أغوار الظواهر الديموغرافية، وتحليل المتغيرات المؤثرة فيها، واستشراف التداعيات المترتبة عنها. وقد تنامت الأهمية المعرفية والتطبيقية لهذا الحقل العلمي في العصر الراهن استجابةً للتحولات السكانية المتسارعة التي يموج بها العالم—كالإنفجار الديموغرافي، وتدفقات الهجرة، وتعاظم معدلات التحضر، والتحولات الهيكلية في معدلات الخصوبة والوفيات—مما جعل منه أداة تحليلية لا غنى عنها لتفكيك التحولات السوسيواقتصادية والثقافية وتفسير سيرورة المجتمعات.

وفي هذا السياق المعرفي، يكتسي مقياس "مدخل إلى علم السكان" أهمية بالستراتيجية لطلبة السنة الأولى جذع مشترك علوم اجتماعية؛ إذ يُمثّل ركيزة أساسية ومنطلقاً مفاهيمياً يُمكّنهم من استيعاب المصطلحات الديموغرافية القاعدية، وإدراك كنه الظواهر السكانية في تشابكها وعلاقتها التكاملية مع الحقول المعرفية المجاورة—كعلم الاجتماع، والاقتصاد، والجغرافيا البشرية، والتاريخ. كما يزود هذا المقياس الطالب بالأدوات المنهجية التي تؤهله لفهم حركية المجتمع وتحولاته البنيوية عبر بوابة الخصائص السكانية المؤشرة عليها.

وتأسيساً على هذه الاعتبارات العلمية والبيداغوجية، تأتي هذه المطبوعة الجامعية لتشكل سنداً علمياً مؤصلاً ودليلاً معرفياً شاملاً يرافق الطالب في مساره الأكاديمي؛ حيث تم هيكلتها لتغطي أبرز المحاور والمقاربات الأساسية الكفيلة بإرساء خلفية معرفية متينة في مجال علم السكان.

أهداف المقياس

تندرج هذه المحاضرات ضمن متطلبات التكوين القاعدي لطلبة السنة الأولى (جذع مشترك – علوم اجتماعية)، وفقاً للمعايير الأكاديمية المحددة في عرض التكوين المعتمد. يهدف هذا المقياس إلى تأصيل المعارف السكانية لدى الطلبة، وتزويدهم بالأدوات التحليلية الضرورية التي تشكل حجر الزاوية في مسارهم العلمي، بما يُهيئهم للتعمق في هذا الحقل المعرفي لاحقاً. وتتوزع المحتوى المعرفي على أربعة محاور رئيسية، تستهدف تحقيق الأهداف التعليمية التالية:

1. **التأصيل المعرفي:** تمكين الطالب من استيعاب ماهية علم السكان، ونشأته التاريخية، وتطور الدراسات السكانية، مع تسليط الضوء على الأطر التكاملية التي تربطه بالحقول المعرفية الأخرى كعلم الاجتماع، والاقتصاد، والعلوم السياسية.
2. **التمكن من المنهجية البيانية:** تعريف الطلبة بمصادر البيانات الديموغرافية (التعدادات، المسوح، والسجلات الحيوية) وآليات توظيفها في البحث العلمي.
3. **التحليل النظري:** استعراض المدارس والنظريات السكانية بشقيها الكلاسيكي والمعاصر، مع تحليل أبعادها (الطبيعية، الاقتصادية، والاجتماعية) لفهم ديناميكيات النمو السكاني.
4. **دراسة العمليات السكانية:** تمكين الطالب من تفكيك الظواهر الديموغرافية الأساسية وتحليل مؤشراتها، وهي: الخصوبة، والوفيات، والهجرة، وذلك في إطار منهجي متدرج عبر أربعة عشر محاضرة.

المحور الأول: ماهية علم السكان

المحاضرة الأولى: مفهوم علم السكان وعوامل نشأته وتطوره

أهداف المحاضرة

هدف المقياس العام: تمكين الطالب من بناء تصور إبستمولوجي متكامل حول علم السكان، وفهم سيرورة تطوره التاريخي والعوامل الموجهة لديناميكياته، وصولاً إلى استيعاب وظيفته في تخطيط السياسات التنموية.

مخرجات التعلم المستهدفة:

في نهاية هذه المحاضرة، يُتوقع من الطالب أن يكون قادراً على:

1. **التأصيل المفاهيمي واللغوي:**

- التمييز بين الدلالات اللغوية والاصطلاحية لمصطلح "الديموغرافيا" عبر تتبع جذورها الإغريقية ومسيرتها في الفكر الاجتماعي.
- تفكيك الثنائية المنهجية للديموغرافيا (بين الديموغرافيا الشكلية/الكمية، والدراسات السكانية/الاجتماعية النوعية).

2. **الاستيعاب المنهجي للظواهر السكانية:**

- تحديد المكونات الجوهرية للتحليل الديموغرافي (الحجم، التوزيع، التركيب، والتغير) وفهم آليات تفاعلها الإجرائي.
- تحليل المحددات الحيوية والمكانية الثلاثة (الخصوبة، الوفيات، والهجرة) بوصفها محركات بنيوية للنمو السكاني.

3. **التحليل التاريخي والتحقيبي:**

- استقراء الممارسات السكانية في التراث الإنساني القديم (الصيني، اليوناني، الروماني، والعربي–الإسلامي) وكيفية معالجتها لجدلية السكان والموارد.
- رصد المراحل التاريخية لتبلور علم السكان كحقل مستقل، وتقييم إسهامات الرواد (جون جرانت، ويليام بيتي، سوسملش، كيتليه، ومدرسة INED الفرنسية).

4. **الوعي بالعوامل الموجهة للمسار الديموغرافي:**

- تحليل أثر "الانفجار الديموغرافي" وتطور تقنيات الإحصاء والتقدم الطبي في صياغة السياسات السكانية الدولية.
- تقييم الدور الاستراتيجي للمنظمات الدولية في توحيد المنهجيات وبناء القدرات الوطنية في إدارة البيانات السكانية.

5. **تثمين الوظيفة الاستراتيجية للديموغرافيا:**

- تحديد الدور المحوري للبيانات الديموغرافية في عملية الاستشراف، التخطيط التنموي، والعدالة التوزيعية، مع الربط بين المتغيرات السكانية والأنساق الاقتصادية والاجتماعية.

تمهيد:

أدى التزايد السكاني المتسارع في العالم المعاصر إلى تعاظم أهمية الدراسات الديموغرافية، وتوسيع آفاق البحث فيها عبر مختلف الأقطار؛ نظراً لارتباطها الوثيق بالمتغيرات التنموية والاستراتيجية على المستويين المحلي والدولي. وينعكس هذا الثراء المعرفي في المضامين المعتمدة ضمن محاور هذا المقياس، والتي تتوخى الإحاطة بالأبعاد المعرفية والمنهجية لفهم هذا الحقل وتعميق استيعابه. وتأسيساً على ذلك، يتوزع هذا السياق التفصيلي على محاضرتين متكاملتين؛ تُعنى الأولى منهما—وهي مدار بحثنا اليوم—بضبط المفهوم وتحديد الأهمية المعرفية والعملية، في حين ترصد الثانية عوامل النشوء ومراحل التطور التاريخي التي مر بها هذا العلم.

أولاً: مفهوم الديموغرافيا:

تقتضي مقاربة الديموغرافيا (علم السكان) واستكناه أبعادها الإبستمولوجية في شتى الميادين التنموية، وقفةً تحليلية عند المرتكزات اللغوية والمحطات التاريخية التي واكبت تبلور هذا المفهوم، وصولاً إلى دلالته الاصطلاحية المتأرجحة بين منحيين متمايزين: أحدهما ضيق

يقتصر على البنى الكمية، والآخر رحب يتسع ليشمل مقاربات سوسيولوجية وتنموية شتى، سنفصل القول فيها لاحقاً.

أولاً: التأصيل اللغوي والمفهومي: شهد علم السكان في مسيرته التطورية تعدداً في التسميات والمقاربات؛ إذ وُسم في بداياته بـ «الإحصاء الحيوي»، في حين آثر عالم الاجتماع الفرنسي «إيميل دوركايم» — بتأثيرٍ من تنامي النزعة الوصفية في الفلسفة الاجتماعية — إدراجَه ضمن ما أسماه «المورفولوجيا الاجتماعية»، بهدف دراسة الظواهر السكانية من منظور اجتماعي خالص. ولم يستقر الاصطلاح المعاصر إلا مع ظهور مصطلح «الديموغرافيا « (Demography)، الذي نحته العالم البلجيكي «أشيل غيار(Achille Guillard) « عام 1855 في مؤلفه التأسيسي «مبادئ الإحصاء البشري أو الديموغرافيا المقارنة». والمصطلح في أصله اللساني مركب من لظفين يونانيين: (Demos) وتعني الشعب أو السكان، و(Graphia) وتدل على الكتابة أو الدراسة الوصفية، لينصهر اللفظان في دلالةٍ إجمالية تعني: العلم المعني بالدراسة الإحصائية والوصفية للمجتمعات البشرية[1].

ب/ المفهوم الاصطلاحي: عكف العديد من الباحثين في هذا الحقل المعرفي على تقديم أطر اصطلاحية ومقاربات مفاهيمية تسعى لتأطير دلالاته بدقة؛ وتبرز في طليعة هذه المقاربات رؤية "أشيل غيار(Achille Guillard) " الذي عرّفه بأنه: «يمثل التاريخ الطبيعي والاجتماعي للجنس البشري، بينما يشير في مدلوه الضيق إلى الدراسة الرياضية (الإحصائية) للسكان، من حيث حركاتهم العامة، وخصائصهم الفيزيقية، والثقافية، والفكرية، والأخلاقية[2]. وقد اتسم هذا التعريف بنوع من العمومية والغموض؛ وهو أمرٌ طبيعيٌّ يكتنف عادةً الإرهاصات الأولى لضبط المفاهيم في الحقول المعرفية الناشئة. بيد أن المحاولات التأسيسية توالت لاحقاً لبلورة هذا العلم؛ ومن أبرزها ما قدّمه الديمغرافي الأمريكي »ويلكوكس(Wilcox) « في مؤلَّفه *»دراسات في الديمغرافيا الأمريكية(1940) «*، حيث استعرض جملةً من التعاريف المتباينة للمصطلح،

1 – فراس البياتي، مورفولوجيا السكان، موضوعات في الديمغرافيا، مؤسسة الإنتشار العربي، بيروت، 2009،ص25–26.

2 – فراس البياتي، المرجع السابق، ص25–26.

مخلصاً إلى أن الديمغرافيا تُعنى أساساً بالدراسة العلمية للظواهر السكانية كالخصوبة (المواليد)، والوفيات، والهجرة، فضلاً عن تحليل العوامل المؤثرة فيها. وهو الطرح الذي يتناغم تماماً مع المقاربة المنهجية لـ »دنيس رونغ(D. Wrong) «، الذي يرى أن الديمغرافيا تدرس حجم السكان، وتوزيعهم المجالي، وديناميا‌تهم الزمانية، مفسِّراً هذا التغير من خلال الحركات الحيوية والمكانية الثلاث الكبرى: المواليد، والوفيات، والهجرة؛ بوصفها المحدّدات الهيكلية للنمو السكاني والموضوعات الجوهرية للتحليل الديمغرافي[1]. تتيح لنا هذه الحزمة من التعاريف التمييز بين مقاربتين مفهوميتين لمصطلح "الديموغرافيا"؛ تتسم أولاهما بالضيق والاختزال، إذ تحصر حقل الدراسة في: »بحث حجم السكان، وتوزيعهم الجغرافي، وبنيتهم التركيبية، فضلاً عن التغيرات الديناميكية التي تطرأ عليهم«. ويُقصد بهذه الأبعاد الإجرائية ما يلي:

- **الحجم السكاني:** المجموع العددي الكلي للأفراد والوحدات البشرية التي تشكّل الكيان المجتمعي المدروس.
- **التوزيع السكاني:** الاستقرار المكاني والزماني للمجتمعات، ويندرج ضمنه التصنيف البيئي للسكان (كالتمايز بين الحواضر والأرياف) خلال حقبة زمنية متعينة.
- **التركيب السكاني:** الخصائص البنيوية النوعية للمجتمع؛ وفي مقدمتها التوزيع العمري (السن)، والنوعي (الجنس)، والأنثروبولوجي الاجتماعي كالحالة الزوجية.
- **التغير السكاني:** التحولات الكمية—زيادةً أو نقصاناً—التي تصيب الكتلة السكانية الإجمالية أو إحدى ركائزها البنيوية، مدفوعةً بالمتغيرات الحيوية والمجالية الثلاثة: الخصوبة (الولادات)، الفناء (الوفيات)، والحركية المكانية (الهجرة).

وهذا المنظور البنيوي هو ما يُعززه السوسيولوجي والديموغرافي "لين سميث" بتأكيده على أن الديموغرافيا—في معالجتها لظواهر الحجم، والتوزيع، والتكوين، والتغير—تنصرف أصالةً إلى الحقائق التي تقبل التكميم الرياضي؛ لكون مادتها الإمبيريقية (التجريبية) تنهض

1 – علي عبد الرزاق جلبي، علم اجتماع السكان، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2011، ص73.

أساساً على البيانات الرقمية. ومن ثم، فإنها تتسامى عند عتبة التحليل الإحصائي المحض للسكان؛ وهو ما حدا ببعض الباحثين إلى وسمها بـ »التحليل الديموغرافي« أو »الديموغرافيا الشكلية«، نظراً لتركيزها على تفكيك العلاقات الكمية بين الظواهر الديموغرافية البحتة، وتجريدها من تداخلاتها مع السياقات والظواهر المجتمعية الأخرى[1].

أما المقاربة الموسَّعة للمفهوم، فتتجاوز البنية الديموغرافية الصرفة لتستهدف تحليل الخصائص النوعية للمجتمعات الإحصائية المدروسة؛ وفي مقدمتها المحدِّدات السوسيو-اقتصادية. إذ تشمل الأبعاد الاجتماعية متغيرات الانتماء الهوياتي، والقومية، والدين، واللغة، فضلاً عن الحالة الزوجية، والمكانة الأسرية، ومسقط الرأس، والمسار التعليمي. وفي المقابل، تستوعب الأبعاد الاقتصادية مؤشرات النشاط المهني، والوضع العمالي، والتصنيف الصناعي، ومستويات الدخل والمعيشة؛ بالتوازي مع متغيرات حيوية أخرى كالسمات الجينية، والقدرات الذهنية، والوضع الصحي.

وعلاوة على ذلك، يمتد نطاق الديمغرافيا بمعناها الواسع ليتشابك إجرائياً مع حقول معرفية أخرى، مستهدفاً معالجة الإشكاليات الناجمة عن الحركية السكانية؛ لاسيما قضايا الضغط السكاني على الموارد، والتلوث البيئي، والتمدد الحضري المتسارع (التحضر الشديد)، والتخطيط الأسري، وسياسات تحسين النسل، واختلالات سوق العمل كالبطالة، وتدني مستويات المعيشة، وسوء توزيع الدخل. وهي قضايا نوعية غالباً ما تقصر مصادر البيانات الديمغرافية التقليدية عن استيعابها أو رصدها.

هذا التأصيل المفهومي يتقاطع تماماً مع ما ذهب إليه الباحثان «هوسر (Hauser) « و«دنكن(Duncan) «، اللذان يجمعان على أن المنظور الموسَّع للديمغرافيا يدمج التحليل الإحصائي الكمي بالدراسات السكانية (Population Studies)؛ بحيث لا يتوقف عند رصد المتغيرات الديموغرافية البحتة، بل يتقصى شبكة التفاعلات والارتباطات المتبادلة بينها وبين

1 – علي عبد الرزاق جلبي، مرجع سابق، ص74.

الأنساق الأخرى؛ سواء أكانت اجتماعية، أم اقتصادية، أم بيئية، أم جغرافية[1]، ولا يقتصر الطرح على رصد واقعها الراهن فحسب، بل يمتد ليشمل تقصياً وصفياً وتحليلياً لمسارها التاريخي واستشرافاً لآفاقها المستقبلية، تتبعاً للتحولات البنيوية التي شهدتها عبر الزمن ورصداً للمتغيرات المتوقعة قادماً.

ثانيا:عوامل تطور علم السكان:

تأسس علم السكان (الديموغرافيا) كمحصلة لتضافر جملة من العوامل والسياقات التاريخية التي خلقت حاجة معرفية ملحة لدراسته، ووفرت البيئة المنهجية لظهوره. وتتبلور أبرز هذه العوامل في الآتي:

أ. الانفجار الديموغرافي: اتسم النمو السكاني العالمي عبر العصور التاريخية بالنمط الدوري المتذبذب بين الارتفاع والانخفاض، مما حافظ على استقرار نسبي طويل الأمد في حجم المعمورة. بيد أن منتصف القرن السابع عشر شكّل نقطة تحول جذري ومغاير للمألوف؛ إذ شهد العالم قفزة نوعية متسارعة في أعداد البشر. فبعد أن كان إجمالي السكان لا يتجاوز 1.5 مليار نسمة عام 1650، قفز الرقم ليصل إلى نحو 2.5 مليار نسمة في غضون ثلاثة قرون فقط.

وتكشف المؤشرات الإحصائية عن تصاعد مطرد في متوسط الزيادة العشرية (كل عشر سنوات)؛ حيث ارتفع المعدل من نحو 2.7% في القرن السابع عشر إلى 3.2% في النصف الأول من القرن الثامن عشر، واصل صعوده خلال القرن التاسع عشر ليسجل 5.3% ثم 6.5% في نصفيه الأول والثاني على التوالي، وصولاً إلى 8.3% مع مطلع القرن العشرين. هذا التسارع الكمي الخاطف في عمر التاريخ البشري، دفع الباحثين إلى تكثيف الجهود المعرفية

1 – مصطفى خلف عبد الجواد، علم اجتماع السكان، دار المسيرة، عمان، الأردن، 2009،ص15.

لاستكشاف آليات هذا التحول الديموغرافي، وتوقع مآلاته المستقبلية، وبحث سبل إدارة تداعياته[1].....إلخ.

ب. التطور المنهجي في علم الإحصاء الديموغرافي: أسهم التوسع الملحوظ في إجراء المسوح الميدانية —خاصة المتعلّقة بمحددات الخصوبة وتوقيت الإنجاب— إلى جانب تطور تقنيات التحليل الكمي، في الارتقاء بآليات البحث الديموغرافي. وقد تعزز هذا التطور بفضل التكامل المعرفي والاستعارة المنهجية من العلوم الأخرى (مثل تحليل اتجاهات الخصوبة)، مما أضفى على النتائج مستويات متقدمة من الدقة والموثوقية العلمية. أدى هذا النضج المنهجي إلى زيادة اعتماد الدوائر الحكومية والهيئات الرسمية على هذه البيانات، مستفيدةً من قدرتها التنبؤية العالية في صياغة السياسات ورفع كفاءة اتخاذ القرار.[2]

ج. التطور العلمي والتكنولوجي: أسهم التقدم المتسارع الذي شهده الطب الحديث والعلوم الصيدلانية منذ مطلع القرن التاسع عشر في تقويض وطأة الأوبئة والأمراض المتوطنة التي فتكت بالمجتمعات الإنسانية لعقود طويلة؛ كالكوليرا، والطاعون، والملاريا، والسل. وقد أدى هذا التحول العلاجي والوقائي إلى هبوط حاد ومحسوس في معدلات الوفيات الخام، مقترناً بارتقاء تدريجي في مستويات الرعاية الصحية. وفي المقابل، شهدت معدلات المواليد استجابة زمنية متراخية نسبيّاً، مما أحدث فجوة نمو واسعة أفضت إلى تحولات ديمغرافية هيكلية في العديد من المجتمعات. هذه الديناميكية السكانية المتسارعة استقطبت اهتمام الفكر السوسيولوجي والاقتصادي آنذاك، مما دفع بالمفكرين إلى سبر أغوار هذا التحول، واستشراف إفرازاته وتداعياته المستقبليّة.[3]

---

1 – فراس عباس فاضل البياتي، الانفجار السكاني والتحديات المجتمعية، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص22–32.

2 – فراس البياتي، مرجع سابق، ص33.

3 – محمد فاروق الشبول، النمو السكاني والتنمية: من منظور علم الاقتصاد الإسلامي، دار عماد الدين للنشر، عمان، الأردن، 2008، ص21.

د. نشأة هيئات دولية متخصصة: ساهم العامل الدولي (الخارجي) مساهمة محورية في تعزيز مكانة علم السكان (الديموغرافيا)، وتوسيع نطاق تطبيقاته في مختلف الأقاليم العالمية، ولا سيما في الدول النامية. وقد تجسد هذا الدور في الجهود الحثيثة التي بذلتها المنظمات الدولية المتخصصة؛ سواء تلك المنضوية تحت مظلة هيئة الأمم المتحدة — كالمكتب الإحصائي للأمم المتحدة، ومنظمة الصحة العالمية، وصندوق الأمم المتحدة للسكان — والتي كُللت جهودها بتأسيس مراكز إقليمية للدراسات السكانية في حواضر علمية بارزة كالقاهرة وبومباي وسانتياغو، أم تلك المؤسسات التابعة لدوائر وطنية في دول رائدة ولها قصب السبق في هذا المضمار، مثل: فرنسا، وبريطانيا، وأستراليا، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان[1].....حيث رامت هذه الجهود بمجملها تحقيق حزمة من الأهداف الاستراتيجية، تتبلور أبرز معالمها في الآتي:

- **بناء وتطوير القدرات الوطنية:** لتمكين الدول من التوظيف الأمثل والممنهج للمعطيات المؤشرات الديمغرافية.
- **تنمية الشراكات المعرفية:** عبر تفعيل آليات تبادل الخبرات والممارسات الفضلى في شتى مناحي تنفيذ خطط العمل المشتركة بين السكان والتنمية.
- **صياغة السياسات السكانية الاستشرافية:** من خلال اقتراح برامج عمل وآليات تنفيذية لضبط معدلات النمو السكاني، توجيهاً نحو التحفيز أو الحدّ بما يتوافق مع الخصوصيات الوطنية.
- **إسناد المقاربات الأممية:** عبر تقديم الدعم اللوجستي والمعرفي اللازم لتنفيذ جدول أعمال برنامج الأمم المتحدة للسكان[2].

1 – طارق السيد، علم اجتماع السكان، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، مصر،2008، ص25.

2 – رافانيل سالاس، المساعدة السكانية العالمية، العشر سنوات الأولى، ترجمة عاكف أبادير النحال، مطابع الأهرام التجارية،القاهرة، مصر، 1981، ص53.

ثالثاً: السياق التاريخي لتطور علم السكان:

اتسم مسار نشأة علم السكان وتطوره بتعدد محطاته ومراحله وتنوعها عبر الزمان والمكان؛ وهو ما سنعمل على رصده وتتبعه بشيء من التفصيل من خلال المحاور التالية:

❖ **المرحلة الأولى**

***في التراث الإنساني القديم:** تزخر أدبيات تلك الحقب المقيدة برصدٍ دقيق للظواهر المجتمعية، شملت الخصائص السلوكية والأنثروبومترية (المرفولوجية) للمجتمعات الباكرة. ولم يقتصر الاهتمام التراثي على النواحي الوصفية، بل تعداه إلى ممارساتٍ إحصائية متقدمة تمثلت في عمليات الحصر العددي وتصنيف البنية السكانية وفقاً لمتغيري السن والنوع (الجنس)، وهو ما تكشف عنه القراءة التحليلية للمسارات التاريخية الآتية:

1- الفكر السكاني في الحضارة الصينية القديمة: هيمن المنظور الاقتصادي على الطرح السكاني لدى فلاسفة الصين القدماء، حيث ارتبطت طروحاتهم بجدلية العلاقة التفاعلية بين الحجم السكاني والموارد المتاحة. وتجلت في كتابات "كونفوشيوس" ومجايليه أطروحة ديمغرافية مبكرة (تسبق الفكر المالتوسي) تقضي بأن النمو السكاني المتسارع يفضي بالضرورة إلى تناقص الإنتاجية المتوسطة لليد العاملة، مما يؤول بالمجتمع إلى تدني مستويات المعيشة لغالبية الفئات الاجتماعية.

بناءً على ذلك، تأصلت لديهم جذور نظرية "الحجم الأمثل للسكان" عبر التأكيد على حتمية التوازن الهيكلي بين المساحة الرعوية والزراعية (الأرض) والكتلة البشرية المستوطنة عليها. علاوة على ذلك، رصد المفكرون الصينيون مبكراً حزمة من محددات وموانع النمو السكاني الطبيعي؛ حيث استقرؤوا العلاقة الطردية بين شح الغذاء وارتفاع معدلات الوفيات، والتداعيات السلبية للزواج المبكر على معدلات وفيات الرضع، فضلاً عن دور الحروب ككابحٍ ديمغرافي صريح، وأثر التكاليف الاقتصادية الباهظة للزيجات في تقويض معدلات الخصوبة

الفوقية (الإقبال على الزواج). ومع ذلك، ظل هذا المنظور التحليلي محكوماً بنسقٍ قيمي واجتماعي يدعم مؤسسة الأسرة ويحث على التناسل العددي[1].

2- الفكر اليوناني: ركّز فلاسفة اليونان الأوائل على صياغة السياسات السكانية الإجرائية أكثر من اهتمامهم بتأسيس نظريات ديمغرافية مجردة؛ إذ قارب كلٌّ من أفلاطون وأرسطو المسألة السكانية من منظور أمني ودفاعي وإداري، مقتصدين في معالجة أبعادها الاقتصادية. وقد توافق الفكر اليوناني على ضرورة بلوغ حجم سكاني ثابت ومستقر، انطلاقاً من فرضية تفيد بأن الاستقرار الديمغرافي ركيزة أساسية لحفظ الأمن والنظام في "الدولة-المدينة". وتجسّد هذا التوجه لدى أفلاطون في مؤلَّفه "الجمهورية"، حيث دعا الحكام إلى تثبيت النطاق السكاني عند حدٍّ أمثل، يعوَّض فيه الفاقد الناجم عن الأوبئة والحروب، محذراً من التضخم السكاني ومقترحاً "تنظيم عقود الزواج" كآلية ضبط للحفاظ على هذا التوازن المتوسط[2]، انطلاقاً من الهواجس المعيشية والأمنية المرتبطة بتبعات الفقر والمجاعة، وتأثيراتها الحتمية على استقرار الحوكمة وإرساء دعائم العدالة في الدولة-المدينة؛ وعملاً على صياغة تشريعات بنيوية تؤطر النظام الجمهوري، اقترح أفلاطون تحديد القوام السكاني الأمثل للمدينة بـ 5040 مواطناً. وفي حال تجاوز الكتلة البشرية لهذا السقف العددي، يرى أفلاطون ضرورة تفعيل آليات ضبط النمو الديموغرافي؛ كالحد من التناسل لدى الأسر الكبيرة، وتنظيم تيارات الهجرة الوافدة، وإعادة هيكلة السجلات السكانية. وعلى النقيض من ذلك، إذا انخفض التعداد عن الحد الكافي للاكتفاء الذاتي، فإن الاستراتيجية المقترحة تتجه نحو تحفيز معدلات الخصوبة عبر تقديم الدعم المادي والمنح التشجيعية للمتزوجين، ناهيك عن فتح باب التجنيس للمهاجرين كخيار سيادي أخير.

أما أرسطو، فقد رهن الحجم السكاني الأمثل بالقدرة الاستيعابية للمدينة، معتبراً أن النطاق الديموغرافي الأنسب هو الذي يضمن الوفاء بالاحتياجات الحياتية الأساسية للمجتمع، شريطة ألا يتعدى الحدود التي تجعل من آليات الضبط الاجتماعي والرقابة الإدارية أمراً عسيراً.

---

1 - يونس حمادي علي، مبادئ علم الديمغرافيا، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2010، ص44.

2 - علي عبد الرزاق جبلي، مرجع سابق، 2011، ص57.

ولتحقيق هذا التوازن الديناميكي، دعا أرسطو إلى تنظيم معدلات الإنجاب بصفة مستمرة، مستشهداً ببعض الوسائل القسرية السائدة في عصره لمنع التضخم السكاني، مثل الإجهاض، وتقنين ظاهرة تعرض الأطفال (نبذ المواليد في العراء)[1].

3- لدى الرومان: تبلور الفكر السكاني لدى الرومان، انطلاقا من تصورهم لإمبراطورية مترامية الأطراف بدلا من الدولة المدينة، لذلك فقد كانوا أكثر اهتماما بفوائده العسكرية والأغراض المرتبطة بذلك أكثر من أي شيء آخر، ولذلك فقد أظهر الكتاب وفلاسفة الرومان اهتمام بالغ بزيادة السكان، ورفضهم للعزوبية، ونظرتهم إلى الزواج باعتباره أساس النسل، لذا فقد كانت التشريعات الرومانية تحث على ذلك، كما هو الشأن بالنسبة لقوانين **أغسطس**، والتّي أعطت امتيازات خاصة للمتزوجين وإنجاب الأطفال وحجبتها عن العزاب، وذلك من أجل تشجيع الإقبال على الزواج وزيادة معدلات التناسل[2].

4- في السياق الحضاري العربي الإسلامي: أسهمت النتاجات الفكرية لعلماء المسلمين ومدونات رحّالتهم في وضع اللبنات الأولى للملاحظة الديمغرافية؛ ويبرز في هذا الصدد إسهام "ابن بطوطة" الذي قدم في مدونته الاستكشافية توثيقاً سوسيوديمغرافياً رصيناً، ارتكز على رصد البنى السكانية، وتوزيع المجتمعات المحلية، والخصائص الإثنوغرافية للأقاليم التي جابها تعاقبياً [3]، وفي السياق ذاته، يبرز طرْح عبد الحميد الغزالي الذي أمَدَّ الفكر الاقتصادي برؤية ديموغرافية تفاعلية؛ إذ عَدَّ الإنسان المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي، ومحدداً لحيويته، مؤكداً عدم وجود مسوغٍ ديموغرافي أو اقتصادي يحول دون زيادة الإنجاب طالما شكّل ذلك رافداً للمنظومة الاقتصادية. بيد أنَّ المرجعية الأبرز في هذا المضمار تتبدى في أطروحات العلامة عبد الرحمن بن خلدون، الذي أسس لاجتهادات ريادية صاغ من خلالها القوانين الحاكمة لتطور السكان والعمران البشري؛ ومن ذلك استدلاله على عمق العلاقة بين الكثافة

1 – فراس البياتي، مرجع سابق، ص50.

2 – يونس حمادي علي، مرجع سابق، ص 45.

3 – عماد مطير الشمري، الجغرافيا السكانية، أسس وتطبيقات، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص11.

السكانية والتطور التكنولوجي في مقدمته قائلاً: *»ولهذا نجد الصنائع في الأمطار [الأمصار] الصغيرة ناقصة ولا يوجد منها إلا البسيط، فإذا تزايدت حضارتها ودعت أمور الترف فيها إلى استعمال الصنائع خرجت من القوة إلى الفعل *«*. وفي هذا الإطار، خلَص بن خلدون إلى أن النمو السكاني يُمثل متغيراً مستقلاً يُفضي إلى رفع مستويات المعيشة؛ نظراً لدوره المباشر في تعميق مبدأ تقسيم العمل وتنوع الحِرَف، فضلاً عما يحققه من تعزيز للمنعة العسكرية والسياسية، وتوفير للبيئة الحاضنة للازدهار العلمي[1]. علاوة على ذلك، يرى الباحث أن المقاربة الدورية لِعمر الدول تتلازم طردياً مع التحولات الديموغرافية والاقتصادية؛ إذ يُفضي الاستقرار السياسي والرخاء الاقتصادي إلى طفرة في النمو السكاني مدفوعةً بارتفاع معدلات المواليد وانخفاض مؤشرات الوفيات. بَيْدَ أنَّ مرحلة الأوج التنموي هذه تَعقُبها نزعة استهلاكية ترفية، تُلجِئ السلطة السياسية إلى زيادة العبء الضريبي على الرعايا. ويُمثّل هذا الإجراء المالي نقطة التحول نحو الأفول السياسي والركود الاقتصادي، ممّا ينعكس سلباً على الحجم السكاني في مرحلة هرم الدولة وانكماشها[2].

❖ المرحلة الثانية:

وتُمثّل هذه المرحلة الإرهاصات الأولى والبداية الفعلية لتبلور علم السكان كفرع معرفي مستقل، لاسيما بعد أن غدت الأبحاث التطبيقية المرجعية الأساسية للمكتشفات الديمغرافية. وقد تضافرت في هذا السياق جهود ثلة من الباحثين والمختصين، أبرزهم العالم الإنجليزي 'جون جرانت(John Graunt) '، الذي يُعدّ رائد الدراسة المنتظمة للظواهر السكانية؛ إذ وضع الحجر الأساس لهذا العلم في مؤلفه الصادر عام 1662م المعنون بـ: *'ملاحظات طبيعية وسياسية حول قوائم الوفيات'*، حيث تجاوز فيه مجرد رصد أسباب الوفيات إلى صياغة تعميمات علمية تفسر الظواهر الحيوية (كالولادات والوفيات). وقد أثبت 'جرانت' من خلال

---

1 – طافر زهير، النظريات السكانية وانعكاساتها على الاقتصاد والمجتمع، مجلة الباحث الاجتماعي، العدد10، جامعة بشار، الجزائر، 2010، ص 72–73.

2 – يونس حمادي علي، مرجع سابق، ص 46.

تحليله الديمغرافي أن معدلات الوفيات ليست نتاج صدفة عفوية، بل تخضع لانتظام رياضي وقوانين احتمالية، كما أدرك مبكراً مدى ارتكاز معدلات المواليد والوقائع الحيوية على المتغيرات الاجتماعية والبيئة الاقتصادية السائدة[1].

وقد تلا ذلك ظهور كوكبة من العلماء الذين أسهموا إسهاماً فاعلاً في تطوير الفكر الديمغرافي؛ يأتي في مقدمتهم الإنجليزي ويليام بيتي (William Petty)، الذي ترك مصنَّفه الشهير »الحساب السياسي(Political Arithmetick) « الصادر عام 1690، أثراً بالغاً في تعزيز المكانة العلمية للديمغرافيا. وقد تجلى ذلك في تأكيده المحوري على توظيف المقاييس الإحصائية لحل مشكلات الاقتصاد الوطني وتوجيه السياسات الحكومية. كما ركّز بيتي في أطروحته على التنبؤ السكاني، واقتصاديات التحضر، والتركيب السكاني، وقوة العمل، مبرزاً العوائد المالية والإدارية والتنموية للمجتمعات ذات الكثافة السكانية المرتفعة، انطلاقاً من رؤيته الميركانتيلية (المركانتيلية: نزعة اقتصادية تعلي من شأن القوة البشرية للدولة) التي ترى في قلة السكان وجهاً للفقر الحقيقي.

وفي منتصف القرن الثامن عشر، برز الإحصائي الألماني جوهان سوسملش (Johann Süssmilch) كأحد أعمدة هذا التخصص، حتى عُدَّ المؤسس الحقيقي الثاني لعلم السكان بعد جون جرانت. وتكمن ريادته في وضعه أول بحث ديمغرافي شامل بعنوان »النظام الإلهي(The Divine Order) «، والذي توسع فيه باستخدام المعطيات الإحصائية صياغةً وتحليلاً؛ حيث تتبع نمط التغير في التركيب النوعي (المنظور الجنسي) تزامناً مع التقدم في العمر، ووضع معادلات رياضية دقيقة لحساب معدلات المواليد، والوفيات، والزيجات.

وتعزز هذا المسار الرياضي لاحقاً على يد الباحث البلجيكي أدولف كيتليه (Adolphe Quetelet)، الذي عُرف بشغفه الكبير بالإحصاء السكاني؛ حيث عكف على دراسة الظواهر الديمغرافية والاجتماعية القابلة للقياس الكمي في شتى الظروف. ولم تقتصر دراساته على

1 – طارق السيد، مرجع سابق، ص58.

الظواهر الحيوية الطبيعية (كالمواليد، والوفيات، والزواج، والهجرة)، بل امتدت لتشمل الظواهر الانحرافية كالجريمة والانتحار، بغية الكشف عن القوانين العامة الحاكمة لنموها أو انحسارها، واستجابتها للمتغيرات والمؤثرات البيئية والاجتماعية المحيطة[1].

1- مطلع القرن العشرين: تمثّل هذه الحقبة المرحلة الثالثة في مسيرة تطور علم السكان (الديموغرافيا)؛ وهي مرحلة شهد فيها التحليل السكاني مساراً متعثراً في معظم الدول الأوروبية نتيجة لغياب الاهتمام الرسمي والمؤسسي. ففي فرنسا، عانى هذا العلم من الركود جراء إعراض السلطات العامة، وزهد الأوساط الأكاديمية في إدراجه ضمن المناهج الجامعية، ناهيك عن تهميش دوره في الإدارة العامة. ولم تحظَ البحوث الفردية آنذاك بالصدى المأمول لقلة المتخصصين؛ إذ بقيت أعمال "بيك(Boeckh) " المنشورة عام 1880 حول "معدل التكاثر" مغمورة لنحو نصف قرن، ولم يُفض الشغاف عنها إلا مع إسهامات "كوزينسكي " (Kuczynski). ولم يكن التطور في بقية أوروبا بأفضل حال؛ ففي إنجلترا توقفت أعمال اللجنة الملكية للسكان تلقائياً بعد الحرب العالمية الأولى، وفي السويد عُلِّق إنشاء معهد الدراسات السكانية بربطه تراجع معدلات المواليد بحد معين، وهو توجه غريب يشبه إلغاء الطب لثبات معدلات المرض. أما في دول الكتلة الشرقية فقد واجه العلم إهمالاً تاماً لعقود، في حين بلغ التردي أوجَه في ألمانيا وإيطاليا نتيجة التوظيف الأيديولوجي والسيء للديموغرافيا من قِبل الأنظمة النازية والفاشية [2]. غنيٌّ عن البيان أنَّ تداعيات هذا الإعراض قد ألقت بظلالها على تطور علم السكان (الديموغرافيا)، وعرقلت جهود استقطاب الاهتمام الأكاديمي والمؤسسي الذي كان مستغرقاً في تتبع مؤشرات البورصة وقيمها المالية. ورغم هذا الركود المعرفي، واصلت أجهزة الأحوال المدنية إصدار إحصاءاتها السنوية المتعلقة بحركة السكان الطبيعية، وضمنتها

1 – فراس البياتي، مرجع سابق، ص28.

2 – رولان بريسا، التحليل السكاني: المفاهيم والطرق والنتائج، ترجمة محمد رياض ربيع، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1985، ص 5-8.

في ترسانة ضخمة من الجداول والبيانات الحسابية الدقيقة، بيد أنَّ هذه المادة الإحصائية الغزيرة ظلت حبيسة السجلات دون استغلالٍ وظيفي أمثل أو تحليل علمي موجَّه.

إلا أنه ومع مطلع القرن العشرين، بدأت تتشكل ملامح مدرسة ديموغرافية متميزة في فرنسا؛ بفضل الإسهامات التأسيسية لثلة من الباحثين، طليعتهم "لوسيان مارش(L. March) "، يليه "هنري بونل(H. Bunle) "، و"ميشيل هابر(M. Haber) "، ثم "أدولف لاندري (A. Landry) " Landry. وقد شهد هذا الحقل المعرفي طفرة نوعية في أعقاب الحرب العالمية الثانية، إثر صحوة في الوعي السياسي والوطني فرضتها محنتان ديموغرافيتان متزامنتان ومتعاكستا الاتجاه؛ تمثلت الأولى في الضمور السكاني الداخلي وتشيخ المجتمع الفرنسي منذ عام 1939، وتجلت الثانية في النمو الديموغرافي المتسارع (الانفجار السكاني) في الدول النامية. وقد تُرجمت هذه الصحوة مؤسسياً بتأسيس "المعهد الوطني للدراسات الديموغرافية(INED) "، وتلا ذلك إنشاء المعاهد الجامعية المتخصصة، وفي مقدمتها معهد جامعة باريس عام 1957. أسهمت هذه الصروح العلمية في سد العجز الهيكلي في الكوادر المتخصصة، ونجحت فرنسا في تكوين رصيد نخبوي من علماء السكان الغدت آراؤهم حجة مرجعية عالمياً، مما فتح آفاقاً جديدة للبحث الديموغرافي المعاصر بقيادة رواد من أمثال "ألفرد سوفي(A. Sauvy) " و"رولان بريسا(R. Pressat) "، والذين امتدت جهودهم لتشمل تدريب وتأهيل المتخصصين في دول أخرى، لا سيما في العالم النامي[1].

رابعا: أهمية الديمغرافيا:

تتجلى القيمة العلمية والعملية للمؤشرات الديمغرافية في المحاور الاستراتيجية الآتية:

- **تشخيص البنية المجتمعية وتوصيفها:** تتيح الديمغرافيا تحليلاً عميقاً لخصائص المجتمع البشري من خلال دراسة المتغيرات الهيكلية (كالتركيب العمري، والنوعي، والمهني، والديني،

1 – رولان بريسا، مرجع سابق، ص 5–8.

والتعليمي، والحالة الزوجية، واللغة، ومحل الولادة)؛ انطلاقاً من المقاربة المنهجية التي ترى في "وصف السكان" انعكاساً بنيوياً وتفسيراً للنظام الاجتماعي الشامل.

- **الاستشراف والنمذجة المستقبلية:** يمتلك علم السكان قدرة متقدمة على التنبؤ بمعدلات النمو السكاني وصياغة التوقعات في المديين القصير والمتوسط. وقد أحرز هذا الحقل نضجاً نظرياً عبر بلورة تعميمات ومبادئ صِيغت في قالب فرضيات ونظريات علمية، تهدف إلى بناء رؤية ديناميكية ترصد واقع السكان الحاليين، وتستشرف التحولات الديمغرافية المحتملة ومساراتها المستقبلية.
- **تخطيط وتلبية الاحتياجات التنموية:** تُعد البيانات الديمغرافية ركيزة أساسية لتقدير الاحتياجات المادية والخدمية الحيوية للمجتمع (كخدمات الرعاية الصحية، والتعليم، ومؤشرات قوة العمل)، وهي متطلبات أساسية لا يمكن الاستغناء عنها نظراً لارتباطها العضوي وتأثيرها المباشر في الاستقرار اليومي للسكان.
- **قياس الرفاه الاجتماعي والعدالة التوزيعية:** يُمثل التحليل السكاني أداة قياس دالة على مستويات الرفاه الاجتماعي، أو على النقيض، مستويات الفقر المدقع التي تعانيها فئات واسعة من المجتمع، وذلك بربط المعطيات الديمغرافية بالتحديات والمشكلات الاقتصادية الهيكلية على مستوى الدولة.
- **تحقيق التوازن الاقتصادي وتوجيه الموارد:** تلعب الديمغرافيا دوراً محورياً في التخطيط الاقتصادي؛ إذ تمكّن صناع القرار من حصر حجم السكان النشطين اقتصادياً (القوة البشرية المنتجة) وغير النشطين، وتحليل توزيع القوى العاملة قطاعياً بين الأنشطة المختلفة (كالزراعة، والصناعة، والتجارة، والخدمات)، بهدف تقييم مستوى التوازن الهيكلي في سوق العمل ورصد أي اختلالات تنموية[1].

1 – عماد مطير الشمري، مرجع سابق، ص10.

المحاضرة الثانية: علاقة الديموغرافيا بالعلوم الأخرى

أهداف المحاضرة

تهدف هذه المحاضرة إلى استكشاف "الطبيعة البينية" للديموغرافيا وتجلياتها في الحقول المعرفية المجاورة، من خلال تسليط الضوء على الروابط التبادلية بين المؤشرات السكانية والنسق العلمي الشامل. ويتوقع من الطالب بنهاية المحاضرة تحقيق الأهداف التعليمية التالية:

1. **استيعاب التعددية المنهجية(Interdisciplinarity)** : إدراك الباحث بأن الظاهرة السكانية ظاهرة مركبة لا يمكن فهمها بمعزل عن أبعادها الاجتماعية، والاقتصادية، والبيولوجية، والجغرافية، والسياسية، مما يستوجب تبني مقاربة شمولية في التحليل.
2. **تفكيك الروابط السوسيولوجية–الديموغرافية:** تحليل العلاقة العضوية بين "علم اجتماع السكان" والديموغرافيا، وتوضيح كيف يرفد كل علم الآخر بالأدوات النظرية (البناء الاجتماعي) والبيانات الإمبيريقية (المؤشرات الكمية) لتفسير السلوك البشري.
3. **ترسيخ المقاربة التاريخية (الديموغرافيا التاريخية):** فهم أهمية البعد الزمني في التحليل الديموغرافي، وكيفية توظيف الوثائق التاريخية كمختبر تجريبي لاستقراء التحولات السكانية وتأثيرها على صيرورة الأحداث الكبرى (الأوبئة، الحروب، والمجاعات).
4. **تحليل التداخل الاقتصادي والسياسي:** تقييم أثر المتغيرات الاقتصادية في ديناميات الخصوبة والهجرة، وفهم دور "القرار السياسي" (سياسات تحديد النسل والتشريعات) في هندسة البنيات العمرية والنوعية للمجتمعات.
5. **تبيان الأثر البيئي والبيولوجي في الظاهرة السكانية:** ربط المتغيرات الحيوية (الخصوبة، الوفيات) بالمحددات الطبية والغذائية، وفهم كيف تؤثر الخصائص الفسيولوجية والبيئات المكانية (الجغرافيا) في التباينات السكانية وأنماط الانتشار الوبائي.
6. **تنمية القدرة على التحليل التركيبي:** تأهيل الطالب للانتقال من "الوصف الإحصائي" للظواهر السكانية إلى "التفسير التحليلي" المبني على التكامل المعرفي، بما يخدم صناعة السياسات التنموية والاستشرافية.

تمهيد:

تُشكّل الدراسات السكانية مدخلاً أساسياً لفهم الحركية المجتمعية؛ إذ لا تقتصر على رصد مؤشرات النمو والانكماش، والوفيات، والزواج، والتيارات الهجرية الوافدة والمغادرة فحسب، بل تتعدى ذلك إلى محاولة تفسير هذه الظواهر وسبر أغوارها. ولما كانت الظاهرة السكانية متعددة الأبعاد، فإن الديمغرافي يستند بالضرورة إلى حقول معرفية موازية كالاقتصاد، والجغرافيا، والبيولوجيا، والعلوم السياسية، وعلم الاجتماع. وفي المقابل، يرفد علم السكان هذه التخصصات ببيانات كمية تسهم في تفسير طروحاتها، مما يُعزز القدرة على إدراك ملامح التغير المجتمعي وأبعاده، وهو ما يتجلى بوضوح في المحاور الآتية:

*** علاقة الديمغرافيا بعلم الاجتماع:**

تكتسي العلاقة بين علم الاجتماع والدراسات السكانية خصوصية معرفية ومنهجية فريدة؛ فرغم أن المسألة السكانية تُعد تاريخياً أقدم نشأةً من علم الاجتماع، وذات أصول إبستمولوجية (معرفية) متنوعة، إلا أنها باتت اليوم وثيقة الارتباط بعلم الاجتماع أكثر من أي حقل معرفي آخر، وتتبدى هذه الروابط في النقاط التكميلية الآتية:

- **العنصر البشري كقاسم مشترك:** يتمحور موضوع علم الاجتماع حول دراسة البناء الاجتماعي وتحولاته، ولما كان السكان هُم النواة الصلبة والمكون الأساسي لهذا البناء، فإنهم يقعون تلقائياً في صلب الاهتمام السوسيولوجي.
- **الاعتماد المتبادل في التحليل السوسيولوجي:** يستعين علم الاجتماع بالمعطيات الديمغرافية والمتغيرات السكانية لتفسير الظواهر الاجتماعية وتفكيكها عبر مستويات متباينة، لا سيما عند دراسة الأسرة، والظاهرة الحضرية (المدينة)، وحركية الأقليات، والطبقات الاجتماعية، والتدرج الطبقي، فضلاً عن تقاطعها مع الأنساق السياسية، والنظم القيمية، والمكانة السوسيو–اقتصادية للأفراد.

– **الإثراء النظري والمنهجي المتبادل:** إن رصد وتوجيه العلاقة بين المتغيرات السكانية والاجتماعية يرفد النظرية السوسيولوجية بقدرة عالية على التجريد والتعميم بناءً على وقائع ملموسة. وفي المقابل، أمدّ علم الاجتماع الدراسات السكانية بالركائز النظرية والمنهجية التي أسست لظهور تخصص فرعي مستقِل بذاته وهو "**علم اجتماع السكان**"؛ حيث وفّر له قضايا إمبيريقية (واقعية) واستقرائية، وأتاح له توظيف مناهج البحث الاجتماعي وأدواته الميدانية في تشريح الظواهر السكانية وفهم خلفياتها السلوكية[1].

*** علاقة الديموغرافيا بعلم التاريخ:**

يُمثّل الارتباط بين علم السكان (الديموغرافيا) وعلم التاريخ نموذجاً للتكامل المعرفي الوثيق؛ إذ يشترك كلا الحقلين في اتخاذ "الإنسان والمجتمع في أبعادهما الزمنية" موضوعاً أساسياً للدراسة. وبينما تُعنى الديموغرافيا برصد وتحليل الحركات السكانية الكمية والكيفية—كالخصوبة، والوفيات، والهجرات، والبنية العمرية والنوعية—يتولى علم التاريخ توثيق وتحليل سيرورة الأحداث والتحولات الهيكلية التي شهدتها المجتمعات عبر العصور.

ومن رحم هذا التقاطع، برز ما يُعرف بـ "الديموغرافيا التاريخية"، حيث يرتكز التحليل التاريخي الحديث على المؤشرات السكانية لتفسير ديناميكيات التحول الاجتماعي والسياسي. فالأزمات التاريخية الكبرى كالحروب، والأوبئة الفتاكة (مثل الطاعون في العصور الوسطى)، والمجاعات، لا تُقرأ تاريخياً بمعزل عن آثارها الديموغرافية المباشرة المتمثلة في الانكماش السكاني الحاد، والذي أعاد بالضرورة صياغة التوازنات الاقتصادية، وهياكل الإنتاج، وموازين القوى السياسية آنذاك.

وفي المقابل، تظل الوثيقة التاريخية—من سجلات الرعايا، وإحصاءات الجبايات القديمة، ودفاتر المواليد والوفيات الكنسية أو الرسمية—هي المورد الأساسي والمختبر الإمبيريقي (التجريبي) الذي يستقي منه الديموغرافي بياناته لاستقراء السلوك السكاني في الماضي. وبذلك،

1 – عبد الجواد مصطفى خلف، علم اجتماع السكان، دار المسيرة، عمان، الأردن، 2009، ص16–17.

يتضح أن العلاقة بين العلمين هي علاقة تعاضدية تبادلية؛ فكل متغيّر ديموغرافي يترك بصمته على مجرى التاريخ، وكل حدث تاريخي مفصلي يُعيد تشكيل الخريطة السكانية.

*** علاقة الديمغرافيا بعلم الاقتصاد والعلوم السياسية:**

اتسع نطاق التحليل الديموغرافي ليتشابك عضوياً مع العلوم الاقتصادية والسياسية، مشكّلاً محظى اهتمام بالغ في الفكر التنموي المعاصر، وذلك وفق المحددات الآتية:

-**علاقة الديمغرافيا بعلم الاقتصاد:** يتسم التفاعل بين المعطى الديموغرافي والظاهرة الاقتصادية بالطابع الأزلي والتبادلية البنيوية؛ وتتجلى هذه العلاقة في اتجاهين متلازمين:

- الأثر الاقتصادي في الديموغرافيا: يساهم مستوى التطور الاقتصادي، ومعدلات الدخل، ونوعية الرعاية الصحية في توجيه مسار السلوك السكاني، وتحديد مستويات الخصوبة ومتوسط العمر المتوقع.
- الأثر الديموغرافي في الاقتصاد: يُشكل حجم السكان، وبنيتهم العمرية (خاصة قوة العمل أو ما يُعرف بالنافذة الديموغرافية)، محركاً أساسياً لوتيرة النمو الاقتصادي، وحجم الطلب الفعال، وتوجيه الخيارات الاستراتيجية للدولة.

وقد أضفت التحولات العالمية الراهنة عمقاً جديداً لهذه العلاقة؛ حيث أضحى التخطيط التنموي للحكومات يرتكز بالدرجة الأولى على إدارة "المعادلة التوازنانية" بين التزايد السكاني المطرد من جهة، ومحدودية الموارد الطبيعية والإنتاج القومي من جهة أخرى. وبناءً عليه، يرى التنظير الاقتصادي المعاصر أنه لم يعد ممكناً فصل أي ظاهرة اقتصادية (كالقمة الإسكانية، أو البطالة، أو معدلات الادخار) عن محدداتها السكانية، والعكس صحيح تماماً[1]، **وتتجلى شواهد هذه العلاقة التلازمية في الأبعاد الآتية:**

- **انعكاس المتغيرات الاقتصادية على ديناميكية الهجرة؛** إذ يلاحظ وجود ارتباط طردي بين الحراك السكاني والدورات الاقتصادية؛ ففي فترات الركود والكساد تتراجع معدلات الهجرة

1 - فراس البياتي، مرجع سابق، ص30.

الوافدة (الداخلة)، بينما تشهد هذه المعدلات نمواً مطرداً في فترات الانتعاش والازدهار الاقتصادي.

- **تأثير البيئة الاقتصادية في معدلات الخصوبة؛** ويُستدل على ذلك تاريخياً بالانخفاض الملحوظ في معدلات المواليد بالولايات المتحدة الأمريكية إبان أزمة الكساد الكبير في ثلاثينيات القرن العشرين؛ حيث عزا الديموغرافيون هذا التراجع إلى التدني الحاد في المؤشرات الاقتصادية، وما ترتب عليه من عزوف الشباب عن الزواج وتأجيل تكوين الأسر.
- **محورية الاستشراف الديمغرافي في التخطيط المالي؛** إذ يغدو التنبؤ بالتركيب (الهيكل) العمري المستقبلي للسكان متطلباً أساسياً وحتمياً لتقدير الالتزامات المالية، ورسم السياسات الاكتوارية المستدامة لأنظمة التأمين الاجتماعي على المدى البعيد[1].

وقد أثمر هذا الارتباط المعرفي المعاصر عن نشوء حقلين فرعيين؛ يُعنى الأول بـ »اقتصاد السكان«، وهو علمٌ شموليٌّ يبحث في العلاقات المتبادلة بين التحولات الديمغرافية والتطور المجتمعي بأبعاده الاقتصادية، وذلك ضمن إطار تشكيلة سوسيو–اقتصادية محددة، مستنداً بصفة رئيسة إلى المبادئ والقواعد المنهجية للاقتصاد السياسي. في حين يُعرف الحقل الثاني بـ »الديمغرافيا الاقتصادية«، بوصفه فرعاً معرفياً ضمن منظومة العلوم الديمغرافية، يتناول بالتحليل أثر المتغيرات الاقتصادية في عملية إعادة الإنتاج السكاني، معتمداً في منطلقاته التحليلية على المقولات والمبادئ المنهجية المقررة في علم اقتصاد السكان[2].

–علاقة الديمغرافيا بالعلوم السياسية:

تؤدي المتغيرات السياسية دوراً بالغ الأهمية في توجيه الظواهر الديمغرافية وتشكلها. ويظهر ذلك جلياً في التجربة اليابانية عقب الحرب العالمية الأولى؛ إذ سُنَّت تشريعات تُجيز عمليات التعقيم والإجهاض وتُحفزها، الأمر الذي أفضى بدوره إلى تراجعٍ حاد في معدلات

1 – طارق السيد، مرجع سابق، ص20–23.

2 – حنان عبد الخضر هاشم، المشكلة السكانية ومتطلبات التنمية الاقتصادية في البلدان النامية، رؤى نظرية وجدل قائم، مجلة الغرى للعلوم الاقتصادية والادارية، العدد08، ص83–84.

المواليد. وينسحب هذا الأثر على الحالة الصينية أيضاً، حيث تسببت سياسات تحديد النسل الصارمة التي انتهجتها السلطة السياسية لعقود — والمتمثلة في 'سياسة الطفل الواحد' مع استثناءات محدودة تتيح إنجاب طفل ثانٍ إذا كان البكر أنثى — في إحداث تحول جذري في البنية العمرية والنوعية للمجتمع الصيني. علاوة على ذلك، تشكل القوانين الناظمة لحركة الهجرة (سواء بالتقييد أو التسهيل) متغيراً سياسياً حاسماً يؤثر بصورة ملحوظة في حجم السكان وتوزيعهم الجغرافي، على المستويين الداخلي والخارجي[1].

*** علاقة الديمغرافيا بالجغرافيا:**

تنقسم الجغرافيا اصطلاحاً إلى حقلين رئيسين: الجغرافيا الطبيعية؛ المعنية بدراسة الظواهر الفيزيائية والتضاريسية لسطح الأرض، والجغرافيا البشرية التي تشكّل جغرافيا السكان أحد أهم روافدها. وقد شهد مطلع القرن العشرين تحولاً إبستمولوجياً بارزاً بتبلور هذا الفرع الأخير، حيث اتسع النطاق الجغرافي ليدمج العنصر البشري؛ دراسةً لتوزيعه، ونشاطاته، وتفاعلاته البيئية، مما خلق مساحة تقاطع موضوعي وثيق مع علم السكان (الديمغرافيا)[2]، تتبلور العلاقة البينية بين جغرافية السكان والديمغرافيا في أطروحات المدرسة السيوسيو-جغرافية؛ إذ يذهب الجغرافي الإنجليزي "كلارك(Clarke) " إلى صيرورة هذا التخصص نحو تحليل التباينات المكانية في توزيع السكان، وتركيبهم البنيوي، وحركاتهم الهجرية، ومعدلات نموهم، مفسراً إياها في ضوء تفاعلها مع البيئة الطبيعية. وفي سياق متصل، تؤكد الجغرافية الفرنسية "بوجو غارنييه(Beaujeu-Garnier) " هذا المنحى برؤية أوسع، ترى فيها أن جوهر هذا العلم يكمن في دراسة الظواهر والخصائص الديمغرافية ضمن سياقها البيئي المحيط.

ويؤسس هذا التأطير المفاهيمي لبعدٍ تحليلي معمق للظاهرة السكانية، يتغيا رصد ديناميات النمو السكاني وتفكيك العوامل الحاكمة للتفاعلات البشرية داخل الإطار المكاني.

---

1 – طارق السيد، مرجع سابق، ص21.

2 – فراس البياتي، مرجع سابق، ص29.

وينعكس ذلك إجرائياً في تتبع مراحل النمو البشري وتحديد ركائز ارتباطه بالبيئة الجغرافية السائدة، فضلاً عن تفسير آليات تمركز السكان أو تشتتهم، مستنداً في ذلك إلى المقاربة الكمية والبيانات الرقمية التي تتيحها الديمغرافيا بوصفها ركيزة أساسية ومنطلقاً قاعدياً للتحليل الجغرافي.

وتتجلى ذروة التكامل المعرفي بين العلمين في المقاربة المنهجية لظاهرة الهجرة؛ فبينما تمثل الهجرة حدثاً ديموغرافياً صرفاً يتطلب رصداً إحصائياً دقيقاً، فإن تفكيك بواعثها يستلزم عمقاً جغرافياً قادراً على تفسير ثنائية "الجذب والنزوح". ويمتد هذا البُعد الاستشرافي للتحليل المشترك نحو صياغة الإستراتيجيات التنموية وتخطيط الموارد؛ إذ تمتلك الجغرافيا كفاءة منهجية عالية في حقل التخطيط الإقليمي، تُمكنها من استقراء اتجاهات النمو السكاني وتوجيهها، استناداً إلى دراسة الخصائص البنيوية والمجالية التي تحدد نطاقات الجذب والتردد المكاني[1].

*** علاقة الديمغرافيا بعلم الأحياء والتغذية والطب:**

أسهمت الطفرة العلمية المحققة في مجالات العلوم الطبية، والصيدلانية، والبيولوجية في رفد الدراسات السكانية بزخمٍ معرفي ومنهجي جديد؛ إذ وفرت لها ركائز علمية دقيقة أسهمت في فك الاستغلاق عن تساؤلات جوهرية ظلت عالقة زَمناً، لا سيما تلك المتعلقة بمحددات الخصوبة والوفيات. وتأسيساً على ذلك، نستعرض في المقاربة الآتية أبعاد هذه العلاقة التكاملية ومضامينها.

– **علاقة الديمغرافيا بعلوم الأحياء :** تتداخل الديمغرافيا بشكل وثيق مع علوم الأحياء؛ إذ يرتكز التحليل الديمغرافي في كثير من جوانبه على التغيرات الحيوية (البيولوجية) التي تطرأ على جسم الإنسان، لا سيما في أبعادها الفسيولوجية والتشريحية. وتُعد المعطيات المتعلقة بالخصوبة والوفيات من أبرز المتغيرات الحيوية التي تشغل الباحث الديمغرافي. ففي مجال الخصوبة،

1 – الشمري عماد مطير، الجغرافيا السكانية: أسس وتطبيقات، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص 12–13.

أولى العلماء اهتماماً بالغاً برصد مستويات الخصوبة الفسيولوجية)القدرة البيولوجية على الإنجاب(Fecundity/ والخصوبة الفعلية)الواقعية(Fertility/، متتبعين عوامل تباين معدلاتها بين المجتمعات المختلفة، أو بين الفئات السوسيو–ديمغرافية داخل المجتمع الواحد.

وقد تجلى هذا الاهتمام في جملة من الدراسات التي صنفت المجتمعات وفقاً لخصائص مكنتها الإنجابية؛ حيث ذهب الباحث "هوكور" إلى أن الكثافة السكانية تُعزى أساساً إلى القدرة البيولوجية لكل جنس على الإنجاب وخصوبته التناسلية. ومن أبرز الشواهد التطبيقية في هذا الصدد، التحقيقات الميدانية التي أجراها عالم السكان الأمريكي "فرانك نوتشتاين Frank) " (Notestein حول تمايز مستويات الخصوبة بين الطبقات الاجتماعية في مناطق ومدن مختلفة بالولايات المتحدة الأمريكية.

وينطوي تحت هذا الحقل الحيوي في الدراسات السكانية، العلماء والمشتغلون بـ "تحسين النسل(Eugenics) " من منظوريهما البيولوجي والاجتماعي. وقد أفادت هذه المدرسة علمياً من الأطروحات التي أسس لها "فرانسيس جالتون(Francis Galton) " حول ترقية الكائنات الحية، سعياً لتطبيقها على النوع البشري وتجويد صفاته الوراثية، وذلك عبر دراسة مستفيضة لقوانين الوراثة وأثر البيولوجيا في تشكيل الموروث الاجتماعي. وهي البحوث التي تطورت لاحقاً على يد "كارل بيرسون(Karl Pearson) "، وازدهرت مؤسسياً بتأسيس المختبر الوطني لليوجينيا (أبحاث تحسين النسل) في إنجلترا عام 1907. وإثر ذلك، حظيت هذه الدراسات بزخم مؤسسي عبر جمعيات وهيئات تربوية تولت نشر ثقافة تحسين النسل بين الفئات الاجتماعية، وإصدار مجلات علمية متخصصة لمناقشة المقاربات العلمية والتشريعات الاجتماعية الكفيلة بتحقيق هذا المستهدف الإنساني[1].

وفي سياق متصل، تُشكل الوفاة محوراً رئيساً في الدراسات البيولوجية والبيوديمغرافية؛ إذ تتأثر مستوياتها وفوارقها البينوية بمتغيرات حيوية (بيولوجية) أصيلة. وتُظهر شواهد بحثية

1 – حمادة مصطفى عمر، مرجع سابق، ص61–62.

عديدة — ومنها دراسات تطبيقية في الولايات المتحدة الأمريكية — تفوقاً في توقع الحياة عند الولادة لصالح الإناث مقارنة بالذكور، وهو تباين يُعزى في جانب منه إلى عوامل جينية، حيث تمتلك الخلية الأنثوية صبغيين من نوع (X)، في حين تقتصر الخلية الذكرية على صبغٍ واحد. ومن جهة أخرى، ترتبط سياسات تنظيم الأسرة وممارسات تحديد النسل بمحددات بيولوجية وطبية وثيقة، تظهر جلياً في الأنماط السلوكية والإجراءات الإكلينيكية المؤثرة في الخصوبة، مثل: اللجوء إلى جراحات استئصال الرحم، ومعدلات الإجهاض المستحث، ومدى شيوع استخدام وسائل منع الحمل وحدود فعاليتها الحيوية[1].

– **علاقة الديمغرافيا بعلم التغذية:** تتشابك الدراسات السكانية وثيقاً مع بحوث التغذية؛ إذ يتخذ الديمغرافيون من مؤشرات التغذية — وفرةً وشحّاً — معياراً نوعياً لتقييم الكثافة السكانية ومخرجاتها. وتكشف القراءات السوسيوديمغرافية أن تدهور مستويات التغذية غالباً ما يمثل عَرَضاً واستجابة للنمو السكاني المتسارع، لا سيما في البيئات التي تعاني خللاً في التنظيم الاجتماعي وغياباً للعدالة التوزيعية. وينعكس هذا الاختلال الهيكلي في عجز الطبقات الهشة عن تأمين الحد الأدنى من السعرات الحرارية والاحتياجات الغذائية اللازمة للحفاظ على الكفاءة الصحية الحيوية؛ وهو ما يفسر وبائياً تفشي أمراض العوز الغذائي — مثل "البلاغرا " — (Pellagra) في المجتمعات النامية.

وعلى النقيض من ذلك، فإن استقرار الحالة التغذوية للمجتمع يعد مؤشراً حيوياً على اقتراب الكتلة البشرية من "الحجم الأمثل للسكان(Optimum Population Size) "؛ وهو التوازن الديمغرافي الذي يضمن تحقيق الرفاه الاقتصادي والاجتماعي. ولا تقتصر هذه الدينامية على الجانب الغذائي فحسب، بل تمتد طردياً لتشمل مدى كفاءة وعدالة المنظومات الصحية، والتعليمية، والرعاية الاجتماعية[2].

---

1 – طارق السيد، مرجع سابق، ص20.

2 – حمادة مصطفى عمر، مرجع سابق، ص64.

يرتكز التحليل الديمغرافي الحديث في أبعاده الطبية على دراسة التفاعل الديناميكي بين الخصائص الحيوية للسكان وبيئاتهم الحاضنة. وفي هذا السياق، يعكف الباحثون على رصد المؤشرات الديمغرافية الأساسية — كالخصوبة (المواليد)، والوفيات، وتوقع الحياة عند الولادة (متوسط العمر)، ومعدلات الاعتلال (الأمراض المتوطنة) — وربطها بنيوياً بالمنظومة البيئية الطبيعية، والأنماط الغذائية ومدى كفايتها لإعادة الإنتاج الحيوي والنمو الفيزيولوجي السليم. ولا يقتصر هذا التحليل على المتغيرات الطبيعية، بل يمتد لتفسير تلك المؤشرات في ضوء المحددات السوسيو–اقتصادية والخلفيات الثقافية المتباينة عبر الطبقات الاجتماعية، لما لها من أثر مباشر في تشكيل الوضع الصحي العام.

فمن المنظور البيئي والجغرافي، تؤثر المحددات المناخية (كالرطوبة ودرجات الحرارة) والخصائص المكانية إما سلباً أو إيجاباً في البيئة الوبائية؛ حيث تسهم البيئات القاسية في رفع معدلات انتشار الأوبئة المتوطنة وزيادة مؤشرات وفيات الرضع. علاوة على ذلك، تلعب الكثافة السكانية وتوزيعها المجالي دوراً حاسماً في ديناميكية انتقال العدوى؛ فالمجتمعات الريفية تتميز بتشتت تكتلاتها البشرية، مما يقلل من فرص تفشي الأوبئة مقارنة بالمراكز الحضرية والصناعية ذات الكثافة الحرجة التي ترفع احتمالات التماس المباشر ونقل العدوى. وتستثنى من هذا التباين المجالي الحالات التي ترتبط فيها الأمراض بالطبيعة المهنية للأنشطة الاقتصادية، أو بوجود بؤر وبائية طبيعية مستدامة كالبرك والمستنقعات ومصادر المياه الملوثة[1].

1 – حمادة مصطفى عمر، مرجع سابق، ص63.

المحاضرة الثالثة: أنماط الديموغرافيا

أهداف المحاضرة

تهدف هذه المحاضرة إلى تزويد الطالب بإطار معرفي متكامل حول التعددية التخصصية في الدراسات الديموغرافية، وذلك من خلال تحقيق الأهداف التعليمية الآتية:

1. **الاستيعاب المنهجي للحقول البينية:** تمكين الطالب من فهم التداخل المعرفي بين علم السكان والعلوم الاجتماعية الأخرى، وتوضيح كيفية تطور هذه الحقول لتقديم قراءات تفسيرية أكثر عمقاً للظاهرة السكانية.
2. **تحليل المحددات السوسيوديموغرافية:** تقييم أثر المتغيرات الاجتماعية (كالفقر والتعليم) في إعادة تشكيل السلوك الإنجابي والديناميكيات الديموغرافية، وفهم آليات تأثير هذه المتغيرات على مؤشرات الخصوبة والوفيات.
3. **تفكيك التباينات المكانية (الديموغرافيا الجغرافية):** استقصاء العوامل الكامنة وراء التوزيع غير المتكافئ للسكان، وتحليل آليات ثنائية (الجذب والطرد) التي توجه تدفقات الحراك المكاني والهجرة.
4. **ربط المؤشرات الحيوية بالصحة العامة (الديموغرافيا الطبية):** تحليل العلاقة التفاعلية بين المحددات الاقتصادية–الاجتماعية والحالة الصحية للمجتمعات، بما في ذلك متوسط العمر المتوقع والأوبئة، وكيفية توظيف هذه البيانات في رسم السياسات الصحية الاستشرافية.
5. **تقييم الأثر المتبادل بين السكان والاقتصاد:** دراسة التداخل بين الديناميات الديموغرافية (التركيب العمري والنمو) والمتغيرات الاقتصادية الكلية (البطالة، الإنتاجية، والرفاه الاجتماعي)، لتعزيز فهم الطالب لكيفية استثمار "رأس المال البشري" في مسارات التنمية المستدامة.
6. **تنمية مهارات التفسير التاريخي والنمذجة الرياضية:** إكساب الطالب المهارات المنهجية اللازمة لإعادة بناء النماذج السكانية التاريخية عبر تحليل الوثائق الأرشيفية، والتعرف على دور النمذجة الرياضية والإحصائية في استشراف التحولات الديموغرافية المستقبلية.

تمهيد

يُمثّل علم السكان (الديموغرافيا) إحدى الركائز المعرفية في العلوم الاجتماعية، حيث يختص بالتحليل الكمي والكيفي للمجتمعات الإنسانية من حيث الحجم، والنية السكنية، والتوزيع الجغرافي، فضلاً عن رصد وتفسير حركات التغيّر السكاني. وتحتل المتغيرات الديموغرافية مكانة محورية في تفكيك وتحليل الظواهر البنيوية كالبطالة، والفقر، والمنظومات الصحية؛ إذ يستحيل صياغة مقاربات تفسيرية دقيقة لتلك القضايا بمعزل عن محدداتها السكانية. وتأسيساً على هذا الترابط الوظيفي، تفرّع علم السكان إلى حقول معرفية بينية وتخصصية، تتكامل جميعها لتقديم قراءة شمولية للظاهرة السكانية.

*** الديموغرافيا الاجتماعية:**

يركّز هذا الحقل البيني على رصد التفاعل الجدلي بين البنى الاجتماعية والديناميات السكانية؛ إذ يعنى ببحث الأثر المعرفي والسلوكي للمتغيرات السوسيولوجية (كالطبقة الاجتماعية، والمستوى التعليمي، وأنماط التنشئة الأسرية) في توجيه السلوك الديموغرافي للأفراد والماكرو–مجتمعات. وتُعد هذه المتغيرات بمثابة المُحددات الوعائية التي تشكل توجهات النمو السكاني وترسم معالمه.

وفي هذا السياق، يبرز "الفقر" كمُحدّد هيكلي حاسم في صياغة السلوك الإنجابي؛ حيث توثق الأدبيات السوسيوديموغرافية علاقة ارتباطية عكسية بين مستويات الدخل ومعدلات الخصوبة؛ إذ تنزع البيئات الأقل دخلاً نحو تسجيل مستويات خصوبة مرتفعة مقارنة بالبيئات الحضرية أو المرتفعة الدخل. ويعزى هذا التباين إلى حزمة من المُسوغات الهيكلية، أبرزها: تدني مستويات الرعاية الصحية، ومحدودية الوعي الإنجابي وآليات تنظيم الأسرة، ناهيك عن دور الموروثات الثقافية التي تنظر إلى العزوة العدديّة كـ "رأسمال اقتصادي واجتماعي" يسهم في إعالة الأسرة.[1]

1 حسين، أحمد، الديموغرافيا الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2016، ص42

علاوة على ذلك، يشكّل الفقر محدداً بنيوياً لارتفاع معدلات الوفيات؛ نتيجة لتدني مستويات الرعاية الصحية، وهشاشة المنظومات الطبية التحتية، الأمر الذي ينعكس سلباً على المؤشرات الحيوية للدولة ويخلّ بالتوازن الديموغرافي العام.

وفي المقابل، يُمثّل المتغير التعليمي متغيراً حاسماً في إعادة تشكيل التوجهات السكانية، لا سيما لدى الشريحة النسائية. إذ يتناسب الارتفاع في التحصيل الأكاديمي عكسياً مع معدلات الخصوبة، ويرتبط طردياً بتأخر سن الزواج الأول، فضلاً عن تعزيزه لفرص التمكين والاندماج في سوق العمل. وفي سياق متصل، تسهم زيادة الوعي المعرفي لدى النساء المتعلمات بمفهوم "تنظيم الأسرة" في ترشيد السلوك الإنجابي، مما يؤول في نهاية المطاف إلى خفض معدلات المواليد والارتقاء بخصائص السكان وجودة الحياة.[1]

*** الديموغرافيا الجغرافية:**

تُمثّل الديموغرافيا الجغرافية أحد الفروع الحيوية المنبثقة عن الجغرافيا البشرية، وتتحدد ماهيتها في الدراسة المنهجية للتباينات المكانية في توزيع المجتمعات الإنسانية، وتحليل معدلات كثافتها، واستقصاء أنماط انتشارها عبر الأقاليم المختلفة. ولا تقتصر غايتها على الرصد الوصفي، بل تمتد لتفكيك البنية السببية الكامنة وراء هذا التشتت الصدفي، عبر تحليل مصفوفة المتغيرات الطبيعية، والاقتصادية، والاجتماعية المؤثرة فيه.

وتكشف القراءات الأمبيرية (التطبيقية) في هذا الحقل عن عدم تجانس واستقطاب حاد في التوزيع المكاني للسكان؛ إذ تتبلور أقاليم جاذبة تشهد حراكاً وافداً مدفوعاً بوفورات الحجم الاقتصادي والفرص الوظيفية والتكامل الخدمي، وتتحاذى بالمقابل مع أقاليم طاردة تعاني قصوراً بنيوياً في الموارد والإمكانات. وتأسيساً على ذلك، تغدو هذه الثنائية (الجذب والطرد) المتغير الحاكم والديناميكية الأساسية الموجّهة للتدفقات الهجرية والحراك المكاني للسكان[2].

1 عبد الرحمن، محمد ، مدخل إلى علم السكان، دار الفكر، القاهرة.2018،ص75

2 حسين احمد ، المرجع السابق، ص44.

*** الديموغرافيا الطبية:**

يُمثّل حقل "الديموغرافيا الطبية" أحد المرتكزات البنيوية في الدراسات السكانية المعاصرة؛ إذ يختص بتقصّي وعاء العلاقات التفاعلية بين المؤشرات الصحية للمجموعات البشرية والمحددات الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية، كالعمر، والنوع الاجتماعي، والطبقة السوسيو–اقتصادية، والمستوى التعليمي. وينصرف هذا التخصص نحو تفكيك التباينات الصحية البينية، وتحليل ديناميكيات انتشار الأوبئة والأمراض وتوزيعها الجغرافي والطبقي.

وعلاوة على ذلك، يُعنى هذا الفرع برصد التحولات في مأمول الحياة عند الولادة (متوسط العمر المتوقع)، ومراقبة المنحنيات الوبائية للأمراض المزمنة وغير السارية —كداء السكري واعتلال ضغط الدم— مع قياس ارتداداتها المباشرة على معدلات النمو السكاني ومؤشرات جودة الحياة. وتكمن القيمة الابتكارية لهذا العلم في رفد صنّاع القرار بالبيانات الكمية والمؤشرات الإحصائية اللازمة لرسم السياسات الصحية الاستشرافية، وصياغة استراتيجيات التنمية المستدامة.

*** الديموغرافيا الاقتصادية:**

يُمثّل حقل الديموغرافيا الاقتصادية أحد أبرز الفروع البينية في علم السكان؛ إذ يرتكز موضوعه الأساس على تفكيك شبكة العلاقات التفاعلية بين الديناميات السكانية والمنظومات الاقتصادية. وينصرف هذا العلم إلى سبر أغوار التأثيرات المتبادلة بين المتغيرات الهيكلية للمجتمع — كالنمو الديموغرافي، والتركيب العمري والنوعي — وبين المؤشرات الكلية للاقتصاد، وفي مقدمتها: معدلات البطالة، ومستويات الدخل، وجيوب الفقر، فضلاً عن سلوكيات الإنتاج والأنماط الاستهلاكية.

وعلاوة على ذلك، يتسع النطاق التحليلي لهذا الفرع ليشمل رصد تموضعات القوى العاملة وانعكاساتها على مسارات التنمية، مع تشريح التباينات الاقتصادية بين الفئات المجتمعية المختلفة. وتكمن القيمة المعرفية والتطبيقية لهذا التخصص في تقديم مقاربات علمية

رصينة حول آليات الاستثمار الأمثل لرأس المال البشري، بما يضمن حشد الموارد وتوجيهها نحو تحقيق التنمية المستدامة، والارتقاء بمؤشرات الرفاه الاجتماعي، وإرساء دعائم العدالة التوزيعية.

*** الديموغرافيا التاريخية:**

حقلٌ معرفيٌّ يُعنى بدراسة البنى والمجتمعات السكانية الغابرة في ضوء الشواهد والبيانات المدوّنة في المصادر والوثائق القديمة؛ ويستهدف هذا العلم استقراء التحولات الديموغرافية ورصد آلياتها، واستكشاف علاقاتها التبادلية مع السياقات التاريخية، والاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، والثقافية المعاصرة لها. وترتكز منهجيتها أساساً على التحليل الكمي والكيفي للسجلات الأرشيفية لإعادة بناء النماذج السكانية الماضية واستجلاء معالمها.

*** الديموغرافيا الرياضية:**

حقلٌ تخصصي ينتمي إلى علم السكان (الديموغرافيا)، يرتكز على تطويع الأدوات الرياضية وبناء النماذج الإحصائية لِتفسير الظواهر السكانية واستشراف تحولاتها المستقبلية. ويستهدف هذا الفرع صياغة معادلات دالة ونماذج كمّية قادرة على رصد الديناميكيات السوسيو–ديموغرافية وتفكيك بنيتها، ولا سيما المؤشرات الحيوية كالخصوبة، والوفيات، وتدفقات الهجرة، فضلاً عن مستويات النمو السكاني العام.

المحور الثاني: مصادر البيانات السكانية

المحاضرة الرابعة: مصادر البيانات الثابتة

أهداف المحاضرة

تستهدف هذه المحاضرة تزويد الطالب بالمعارف والمهارات اللازمة للتعامل مع "مصادر البيانات الثابتة" بوصفها ركيزة أساسية للبحث الديموغرافي. وفي نهاية هذه المحاضرة، يُتوقع من الطالب أن يكون قادراً على تحقيق الأهداف الإجرائية الآتية:

1. **الاستيعاب المنهجي لمفاهيم التعداد السكاني:** تمكين الطالب من ضبط المفهوم الإجرائي للتعداد العام للسكان، مع تحليل مبادئه الخمسة الجوهرية (الشمولية، والعد الفردي، والآنية، والتجميع الجغرافي، والدورية المنتظمة) وفهم مبرراتها العلمية.
2. **التمييز التحليلي بين مناهج الحصر:** تنمية قدرة الطالب على التمييز المنهجي بين نمطي الحصر السكاني (التعداد الفعلي *De Facto* والتعداد القانوني (*De Jure*، وفهم التبعات الإحصائية واللوجستية المترتبة على اختيار كل منهما.
3. **النقد الإبستمولوجي للمصادر:** تأهيل الطالب لنقد أدوات جمع البيانات، عبر تسليط الضوء على مكامن القصور (العيوب المحلية والخارجية) التي قد تعتري التعدادات السكانية، وتأثير ذلك على دقة المقارنات الدولية وتوحيد المعايير الإحصائية.
4. **تأصيل منهجية المعاينة في البحوث الديموغرافية:** تمكين الطالب من فهم "المسح بالعينة" كأداة إحصائية مستقلة أو مكملة للتعدادات الشاملة، مع إدراك المبررات الاقتصادية والمنهجية للجوء إلى أسلوب المعاينة (العنقودية تحديداً).
5. **تطوير المهارات التنفيذية:** تزويد الطالب بالخطوات الإجرائية العلمية لسحب العينات الديموغرافية (تصميم الأداة، التقسيم الإقليمي، والتحيين الجغرافي)، بما يضمن تحقيق التمثيل الصادق للمجتمع السكاني المدروس.

1- مصادر البيانات الثابتة:

تستند الدراسات الديمغرافية في منطلقاتها التحليلية إلى ضرورة توفر تدفقٍ بيانيٍّ مستدام ودوري، يستجيب لديناميكية التحولات التي تطرأ على المجموعات السكانية؛ لا سيما في أبعادها الهيكلية، والسوسيواقتصادية، والثقافية، فضلاً عن أنماط التوزيع الجغرافي والخصائص الحيوية للأسر والأفراد. وتعد موثوقية هذه البيانات وحداثتها المحدّد الأساسي لنجاعة المقاربات التشخيصية ومصداقية النماذج التنبؤية المستقبلية. وتتعدد مصادر استقاء المادة البيانية وتتباين آلياتها تَبَعاً لخصوصية النظم الإدارية والإحصائية في المجتمعات؛ وهو ما يضع البحث الديمغرافي أمام إشكالية مركزية تتعلق برصد القنوات المنهجية التي يعتمد عليها باحث علم السكان في استقراء الواقع السكاني وتفكيك بنْيته.

أولاً: التعداد السكاني:

يمثل التعداد العام للسكان الركيزة الأساسية والمصدر السيادي الأبرز في منظومة البيانات الديمغرافية؛ نظراً لما يمتلكه من خصائص منهجية وشمولية تمنحه الصدارة والأفضلية مقارنة بالمصادر الإحصائية الأخرى.

1- مفهوم وسمات التعداد السكاني: يُعرَّف التعداد السكاني من المنظور الإجرائي بأنه: المجموع الإجمالي للعمليات الفنية والإدارية المترابطة، والتي تشمل تخطيط، وجمع، وتجهيز، وتقييم، وتحليل، ونشر البيانات الديمغرافية، والاقتصادية، والاجتماعية المتعلقة بكافة الأفراد المتواجدين داخل إقليم جغرافي محدد (أو دولة معينة)، والراصدة لخصائصهم في لحظة زمنية مرجعية محددة تسمى "ليلة التعداد"[1]. في حين يُعرّفه المكتب الإحصائي للأمم المتحدة بوصفه: المنظومة المتكاملة لجمع البيانات الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية، ومعالجتها، وتقييمها،

1 - يونس حمادي علي، مرجع سابق، ص77.

وتحليلها، والمشتقة من كافة الأفراد المقيمين داخل دولة ما، أو في حيزٍ جغرافيٍّ محددٍ منها، خلال فترة زمنية معلومة[1].

تجمع أدبيات علم السكان على أن صدقية التعداد العام للسكان تظل مشروطة بمدى استيفائه لمجموعة من المعايير الموضوعية الكفيلة بتحقيق غاياته الاستراتيجية. وتتجسد هذه الاشتراطات في المبادئ الخمسة التالية:

- **الشمولية والعموم:** ويُقصد بها استيعاب التعداد لجميع الأفراد المتواجدين داخل الإقليم الجغرافي للدولة دون إغفال أو تكرار. وفي حال تعذر تحقيق هذه التغطية الشاملة لظروف قاهرة، وجب على الجهة المركزية توثيق طبيعة الاستثناء وحدوده بدقة في التقارير الرسمية المصاحبة للتعداد.
- **العدّ الانفرادي:** ويتطلب رصد البيانات الديمغرافية، والاجتماعية، والاقتصادية لكل فرد في الأسرة على حدة، بما يضمن استقلالية الخصائص الفردية وعدم دمجها بصورة عشوائية.
- **الآنيّة (التزامن):** وتقتضي إسناد المعطيات السكانية كافة إلى لحظة زمنية مرجعية محددة (كيوم التعداد أو ليلته)؛ إذ يترتب على استطالة المدة الزمنية لعملية الحصر ارتفاع مؤشرات الخطأ الناتجة عن الحذف أو التكرار جراء الحراك السكاني.
- **التجميع والنشر الجغرافي:** ويشمل تبويب البيانات ونشرها وفقاً للتقسيمات الإدارية والجغرافية، مع ضرورة الحفاظ على ثبات الحدود الجغرافية بين التعدادات المتعاقبة؛ تلافياً لتشوه المؤشرات وضماناً لقابليتها للمقارنة المكانية والزمنية.
- **الدورية المنتظمة:** وتعني إجراء التعداد في فترات زمنية ثابتة ومنتظمة (غالباً كل خمس أو عشر سنوات)؛ بهدف بناء سلاسل زمنية متكاملة تتيح للمخططين تقييم الاتجاهات الديمغرافية الماضية، وتوصيف الواقع الراهن، واستشراف آفاق النمو المستقبلي[2]. تباينت الممارسات الإحصائية الدولية في تحديد الدورية الزمنية لتنفيذ التعدادات السكانية؛ إذ تنقسم

1 – فتحي محمد أبو عيانة، دراسات في علم السكان، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 2000، ص16.

2 – يونس حمادي علي، مرجع سابق، ص 78.

الدول في هذا السياق إلى ثلاثة أنماط رئيسة: يلتزم **النمط الأول** بدورية خماسية قصيرة الأجل (ككندا، واليابان، والدنمارك، والسويد)، في حين يتبنى **النمط الثاني** دورية عشرية متعارفاً عليها دولياً، وتتمثل في دول مثل الولايات المتحدة، والمملكة المتحدة، والنمسا، والمكسيك، ومصر، والجزائر. أما **النمط الثالث**، فيفتقر إلى الانتظام الزمني الصارم؛ إذ تتأرجح الفترات البينية لتعداداته وفقاً للمحددات السيادية والتنظيمية، فتتراوح بين ست إلى سبع سنوات كما في التجربة الفرنسية، أو تمتد لتصل إلى عشر سنوات أو عقدين كاملين في حالات أخرى كالمنظومة الإحصائية البرازيلية[1].

2- أهمية التعداد السكاني: تُعدّ التعدادات السكانية أداةً سيادية وتنموية حاسمة؛ إذ تسهم تاريخياً وإجرائياً في تحديد الالتزامات الوطنية للأفراد، كخدمة الدفاع الوطني (الالتزامات العسكرية)، والمساهمات الضريبية، والواجبات العمالية والمهنية. وعلاوة على ذلك، يمثّل التعداد الركيزة الأساسية لرصد ودراسة الديناميكيات الديمغرافية، وفي مقدمتها ظواهر الهجرة والخصوبة، جنباً إلى جنب مع تتبع الخصائص السوسيو-اقتصادية ومحددات الأمن الاجتماعي المصاحبة لمسارات التنمية الشاملة. وتكمن القيمة المضافة لهذه العملية في توفير قاعدة بيانات إحصائية موثوقة وشاملة حول الخصائص البنيوية للسكان؛ وهي معطيات لا غنى عنها لصنّاع القرار، والمؤسسات الحكومية، والقطاعات التعليمية، والشركاء الاقتصاديين، وهيئات البحث العلمي، لتمكينهم من صياغة السياسات العامة القائمة على الأدلة، واستشراف الخطط التنموية، ومواجهة التحديات المجتمعية بكفاءة[2].

3- أنواع التعداد السكاني وطرق تنفيذه: ينقسم التعداد السكاني من حيث طبيعة الحصر إلى نمطين رئيسيين، هما: التعداد الفعلي (De Facto) والتعداد النظري/القانوني (De Jure). كما تتمايز آليات تنفيذه إلى تيارين منهجيين، هما: طريقة المقابلة المباشرة (الاستقصاء الميداني) وطريقة العد الذاتي (الاستبيان الذاتي)، وفيما يلي بيان تفصيلي لأبعاد كلٍّ منهما:

---

1 - فتحي محمد أبو عيانة، مرجع سابق، ص17.

2 - فراس البياتي، مرجع سابق، ص37.

أ• التعداد الفعلي: يقوم هذا النمط المنهجي على رصد وتسجيل كافة الأفراد المتواجدين مادياً داخل الحدود الجغرافية للدولة –سواء في وحداتهم السكنية أو في أي مأوى آخر– لحظة الإسناد الزمني للتعداد (ليلة العد).

وتواجه عمليات الحصر الفعلي إشكالية ديمغرافية تتمثل في كيفية استيعاب الفئات العابرة، كالمسافرين ليلاً أو العاملين في النوبات الليلية وقت إجراء التعداد؛ إذ يؤدي غيابهم عن مقار إقامتهم الاعتيادية إلى احتمالية سقوطهم من الحصر. ولتلافي هذا القصور المنهجي، تلتزم الأجهزة الإحصائية بتبني تدابير استثنائية، تشمل: حصر الأفراد المتواجدين في وسائل النقل العام (كالقطارات والبواخر)، والفنادق، أو إلزام أرباب الأسر بإدراج الغائبين مؤقتاً لظروف العمل أو السفر ضمن استمارة التعداد إلى جانب الحاضرين فعلياً، لضمان شمولية التغطية الإحصائية[1]. وتأسيساً على ذلك، كفلت التشريعات في الدول التي تبنّت منهجية التعداد الفعلي (*De Facto*) إقرار تدابير استثنائية تقضي بفرض قيود مؤقتة على حركة الأفراد، وإلزام السكان بالبقاء في مقار إقامتهم طيلة المدة الزمنية المحددة للعملية الميدانية؛ وذلك بهدف تثبيت الساكنة جغرافيّاً وضمان استقصاء شامل يحدّ من خطأ الحذف أو التكرار[2].

ب• التعداد الحقيقي: ويستند هذا المنهج إلى حصر الأفراد وفقاً لمحل إقامتهم الدائمة المستقرة، بغض النظر عن مكان تواجدهم الفعلي إبان عملية الحصر. وبموجب هذه المقاربة، يُسجل كافة الأفراد الذين يتخذون من المسكن مقراً إقامياً اعتيادياً في استمارات التعداد، بحيث تشمل القائمة الأعضاء الحاضرين والغائبين غياباً مؤقتاً، مع استبعاد الزائرين الذين يمتلكون مقار إقامة اعتيادية في مناطق أخرى، لضمان حصرهم في بيئاتهم الأصلية منعاً للازدواج الإحصائي.

وتتطلب هذه الآلية حزمة من التدابير الاحترازية لضمان شمولية الحصر؛ لاسيما للفئات التي تقضي فترات غياب طويلة عن مساكنها ويُحتمل عدم وجود من يدلي ببياناتهم في موطنهم

---

1 – يونس حمادي علي، مرجع سابق، ص 84.

2 – عماد مطير الشمري، مرجع سابق، ص22.

الأصلي. وفي هذا السياق، تُخصص استمارات استقصائية مستقلة لتسجيل هؤلاء الغائبين، ليتم توجيهها لاحقاً إلى الدائرة التعدادية المعنية بمحل إقامتهم المعتاد لدمجها ضمن النتائج الإجمالية[1]. وتتسم هذه الإجراءات بالتعقيد؛ الأمر الذي يجعلها عُرضة لـ أخطاء الشمول، المتمثلة في إغفال قيد بعض الأفراد من جهة، والتكرار الإحصائي (الازدواجية) في تسجيل آخرين من جهة أخرى.

4- الطرق المتبعة في إجراء التعدادات السكانية: تخضع عملية حصر السكان إجمالاً لإحدى طريقتين رئيستين، وهما:

أ• طريقة المقابلة المباشرة: يعتمد هذا الأسلوب على الاتصال الشخصي المباشر، حيث يقوم العداد (الباحث الميداني) بزيارة الأسرة في مكان إقامتها لاستيفاء بيانات استمارة التعداد من الأفراد المعنيين مباشرة. ويجوز قانونًا ومنهجيًا لرب الأسرة (أو من ينوب عنه) الإدلاء بالبيانات الخاصة بالأفراد الذين يتعذر استجوابهم، كصغار السن أو من يفتقرون للأهلية المعرفية لتقديم إجابات دقيقة[2].

ب• طريقة الحصر الذاتي أو الأسري: يرتكز هذا الأسلوب على إسناد مسؤولية استيفاء البيانات الديموغرافية إلى رب الأسرة (أو أحد أفرادها البالغين)، حيث يتولى تعبئة استمارة التعداد الموحدة بعد قيام العدادين بتوزيعها على الأسر، ليتم استردادها لاحقاً في موعد محدد. ويُتيح هذا النمط الإجرائي للمبحوثين مدى زمنياً كافياً لتدقيق معلوماتهم والرجوع إلى الوثائق الرسمية عند الضرورة. وبناءً على ذلك، تقتصر مهمة أعوان التعداد في الميدان على المراجعة المكتبية للبيانات المستلمة، والتحقق من اتساقها، مع استيفاء النقص أو طلب إيضاحات إضافية إذا استدعى الأمر[3].

1 – يونس حمادي علي، مرجع سابق، ص 79.

2 – يونس حمادي علي، مرجع سابق، ص 79.

3 – يونس حمادي علي، مرجع سابق، ص 79.

5- عيوب التعداد السكاني: على الرغم من الأهمية المحورية التي تحظى بها التعدادات السكانية بوصفها الرافد الأساسي للبيانات الإحصائية الشاملة، ودورها الاستراتيجي في رسم السياسات التنموية وصياغتها، إلا أن هذه العملية السوسيوديمغرافية لا تخلو من ثغرات ومآخذ تؤثر نسبياً في درجة موثوقية بياناتها ومصداقيتها. ويمكن تصنيف هذه التحديات إلى نمطين رئيسيين:

أ• عيوب محلية: وتتجلى أبرز مظاهرها في النقاط الآتية:

- **تناقض البيانات الذاتية وفجوات دقة المحتوى:** يُلاحظ كثرة التباين والتعارض في الإجابات المقيدة في استمارات التعداد بعد استيفائها؛ لاسيما في المتغيرات المتعلقة بالفئات العمرية، حيث يبرز هذا الاختلال بوضوح عند تسجيل أعمار كبار السن والنساء، وهو ما يُعزى سوسيولوجياً إلى ظاهرتي "تفضيل الأرقام" أو التحرج الاجتماعي.
- **الإرجاء الزمني في نشر المؤشرات:** تواجه العديد من الدول معضلة البطء في معالجة البيانات وإعلان النتائج النهائية للتعداد، إذ تمتد هذه الفترة لسنوات بفعل الأعباء المالية الالتزامية الباهظة والتعقيدات اللوجستية المصاحبة لعمليات التفريغ والتحليل، مما قد يفقد البيانات جزءاً من قيمتها الآنية.
- **الاضطرابات والتدخلات الجيوسياسية:** تؤدي المتغيرات والأحداث السياسية —سواء على الصعيد الوطني أو الإقليمي— دوراً تقويضياً في إنجاح التعدادات وحرفها عن مستهدفاتها العلمية؛ إذ تحول النزاعات الداخلية أو التدخلات والتوجيهات السياسية الفوقية دون شمول التعداد لجميع الفئات المستهدفة بذات الكفاءة والغطاء الجغرافي، مما يمس مباشرة بسلامة المسح الإحصائي ودقته[1].

ب• عيوب على المستوى الخارجي: ترتبط هذه الاختلالات بمدى دقة وموثوقية المؤشرات الإجمالية للنمو السكاني العالمي؛ إذ تُقدّر فجوات التحيز وهامش الخطأ التراكمي في المؤشرات

1 - فتحي محمد أبو عيانة، مرجع سابق، ص18.

الدولية بعشرات الملايين. ويعزى هذا القصور المنهجي إلى تباين المنظومات الإحصائية الوطنية في ثلاثة محاور رئيسة:

- **عدم التزامن الزمني (غياب الإسناد الموحد):** يؤدي افتقار التعدادات السكانية إلى قاعدة زمنية موحدة (من حيث الدورية وتاريخ الإسناد الزمني) إلى صعوبة قياس الواقع الديمغرافي العالمي مستعرضاً؛ حيث تعتمد كل دولة دورة زمنية ويوم إسناد مستقلاً، مما يحول دون رصد الخصائص السكانية المقارنة في فترة زمنية متطابقة.
- **تباعد المبادئ المنهجية للعد:** ينعكس الاختلاف في الفلسفة الإحصائية لجمع البيانات على دقة المقارنات الدولية؛ إذ تنقسم الدول بين اعتمادها أسلوب "**العد الفعلي De) Facto)** " — الذي يحصر الأفراد في مكان تواجدهم لحظة التعداد (كما في بريطانيا ومصر)— وأسلوب "**العد القانوني أو الاعتباري— (De Jure)** "الذي يسجل الأفراد في محل إقامتهم المعتاد بغض النظر عن تواجدهم المادي (كما في الجزائر، وسويسرا، وهولندا، والولايات المتحدة الأمريكية)— في حين توفق دول أخرى كالبرازيل بين المنهجيتين، مما يخلق تضارباً في دلالة الأرقام المطلقة.
- **غياب التقييس المعياري للبنى العمرية:** لا يقتصر التباين على التوقيت والمنهجية، بل يمتد إلى آليات تصنيف السكان وتجميعهم حسب السن. فبينما يعتمد الفضاء الإحصائي العالمي غالباً التصنيف الفئوي الخمسي (0–4، 5–9...)، تتجه بعض المنظومات الوطنية نحو تبني الفئات العشرية، ولا سيما عند تبويب الفئات العمرية الوسطى والمتقدمة، مما يربك عمليات نمذجة الهرم السكاني والمقارنات الدولية البينية[1].

1 – فتحي محمد أبو عيانة، مرجع سابق، ص19.

ثانياً:المسح بالعينة:

ويعتبر الطريقة الثانية في مصادر البيانات الثابتة، وهو الذي يستمد جزء هام من مقوماته وخصائصه من طريقة المسح الشامل، مع احتفاظه ببعض الفوارق التّي تصنع تميزه عنها، كما سنراه في التفصيل اللاحق.

1- مفهوم المسح بالعينة: وهي طريقة استنتاجية، يجري العمل بها على نطاق واسع في مجال البحوث السكانية، من قبل الدوائر الرسمية أو غير الرسمية، وتقوم على التعميم الذي يسمح بالانتقال من الجزء إلى الكل، وذلك انطلاقا من مبدأ عملها والذي يقوم على استخدام العينات المعبرة عن التمثيل السكاني الحقيقي من أجل الحصول على بيانات قد تشمل سكان منطقة معينة أو دولة ككل، وتبيان بعض أو كل الخصائص السكانية فيها فهي تستهدف إذن الوصول إلى أقصى درجات الدّقة، في كل ما يتعلق بأحوال السكان، وطبائعهم وطرائق معيشتهم وأوضاعهم.....مع الاقتصاد في الموارد البشرية والمادية والبدنية، والتّي يتم بدلها عادة في عمليات الحصر الشامل[1].

2- مجالات استخدام المسح بالعينة: تتحدد مجالات الاعتماد على المسوح الديموغرافية بالعينة وفق مسارين منهجيين رئيسين:

- **أولاً: كأداة إحصائية مستقلة:** ويُستعان بها للوقوف على الخصائص والمؤشرات السكانية للمجتمعات أو الفئات المعزولة، والتي تفتقر إلى منظومة تسجيل حيوي دورية ومنتظمة (كالسجلات المدنية للمواليد والوفيات والهجرة).
- **ثانياً: كأداة إحصائية مكملة للتعدادات الشاملة:** حيث تتبنى العديد من الأجهزة الإحصائية الدولية المعاصرة منهجاً هجيناً يدمج بين التعداد العام والمسح بالعينة. يهدف هذا التكامل إلى استيفاء بيانات تفصيلية حول الخصائص الهيكلية والسلوكية للسكان على المستويين القومي والمحلي؛ وهي بيانات يكمن التحدي في جمعها عبر الاستمارات التعدادية الشاملة

1 - عماد مطير الشمري، مرجع سابق، ص17.

خشية تدني مستويات دقتها أو لارتفاع تكلفتها الزمنية والمادية. وبناءً عليه، يتم اختيار عينة ممثلة وتوجيه استبيانات إضافية وموسعة لأفرادها، وهو المنهج المتبع والمستقر في المنظومات الإحصائية البريطانية والأمريكية (مثل عينات التعدادات الأمريكية والإنجليزية)[1].

3- طريقة العمل بالعينة: يستلزم تطبيق أسلوب المعاينة الالتزام الصارم بسلسلة من الخطوات الإجرائية المنهجية لضمان سلامة المخرجات وصلاحيتها العلمية، وتتمثل هذه الخطوات في الآتي:

أ- تصميم أداة الدراسة (الاستبيان): صياغة استمارة الاستبيان وتطويرها بما يتوافق مع أهداف المسح الديموغرافي ومؤشراته.

ب- تصميم العينة وسحبها: بهدف استخلاص نتائج علمية قابلة للتعميم على مجتمع الدراسة بأكمله (المجتمع السكاني). ويتحقق ذلك من خلال سحب مفردات العينة وفق ضوابط وقواعد إحصائية دقيقة تضمن تحييد "أخطاء التحيز"، وتكفل تمثيل العينة لإجمالي السكان تمثيلاً صادقاً. وتتلخص خطوات هذا التصميم (وفق أسلوب المعاينة العنقودية متعددة المراحل) فيما يلي:

- **التقسيم الإقليمي:** تقسيم الفضاء الجغرافي (الدولة) إلى أقاليم فرعية (وحدات معاينة أولية).
- **اختيار مناطق المعاينة:** انتقاء عينة عشوائية ممثلة من المناطق داخل تلك الأقاليم الفرعية.
- **الحصر والتحيين الجغرافي:** إجراء حصر شامل وكامل لجميع الوحدات السكنية القائمة في المناطق المختارة.
- **سحب عينة المساكن:** اختيار عينة عشوائية نهائية من بين المساكن المحصورة ليكون قاطنوها هم المستهدفين بالبحث الميداني.
- **تعميم المؤشرات:** معالجة البيانات واستقراء النتائج لتشمل الإقليم الفرعي وصولاً إلى تعميمها على المستوى الوطني الإجمالي[2].

---

1 - فتحي محمد أبو عيانة، مرجع سابق، ص21.

2 - عماد مطير الشمري، مرجع سابق، ص 17.

المحاضرة الخامسة: مصادر البيانات غير الثابتة(المتغيرة)

أهداف المحاضرة

تستهدف هذه المحاضرة استكمال البناء المنهجي للطالب في حقل الدراسات السكانية، عبر الانتقال من فحص المصادر الاستاتيكية إلى تحليل المصادر الديناميكية التي تتيح الرصد الآني للحركة السكانية. ويسعى المقياس إلى تحقيق الأهداف التعليمية التالية:

1. **التأصيل المفاهيمي للبيانات الديناميكية:** تمكين الطالب من استيعاب الماهية الإبستمولوجية للسجلات الحيوية، وتحديد دورها الإجرائي في توفير تدفق إحصائي مستمر ومواكب للأحداث السكانية (الولادات، الوفيات، الزواج، والطلاق).
2. **التحليل المقارن للمصادر:** بناء القدرة النقدية لدى الطالب للمقارنة بين "المصادر الثابتة" (التعدادات) و"المصادر المتغيرة" (السجلات الحيوية)، وتحديد التكامل المنهجي بينهما في معالجة الفجوات الزمنية والبيانية.
3. **تقييم الأطر الإجرائية والتحديات الهيكلية:** تحليل المعوقات التي تحد من كفاية وموثوقية السجلات الحيوية عالمياً، مع التركيز على التحديات الاجتماعية والتشريعية (مثل: التخلف عن القيد، التحيز الجندري، التفاوت الزمني في التسجيل، وقصور البيانات النوعية).
4. **استيعاب أنظمة إدارة السكان:** التعرف على النظم المتقدمة في إدارة البيانات (كالسجلات الوطنية الموحدة المعمول بها في الدول الإسكندنافية)، وفهم الشروط الإدارية والمجتمعية اللازمة لنجاح هذه المنظومات.
5. **تنمية مهارات استخدام المصادر الثانوية الدولية:** تدريب الطلبة على توظيف التقارير والمنشورات الإحصائية الدولية (مثل: الكتاب الديموغرافي السنوي للأمم المتحدة، المجلة الشهرية للإحصاء، ودليل السكان) في إجراء مقارنات ديموغرافية إقليمية ودولية، وتدعيم البحث العلمي بمراجع موثوقة.

2- مصادر البيانات غير الثابتة:

ارتبط التطور الإبستمولوجي (المعرفي) للدراسات السكانية ارتداداً وثيقاً بمدى توافر المادة الإحصائية الأساسية؛ وهو ما يفسر التأخر النسبي لظهور هذا الحقل المعرفي المستقل لحين نشأة علم الديموغرافيا في حقبة تاريخية متأخرة. وتتشكل المادة الإحصائية الخام للدراسات السكانية من منظومة متكاملة من المصادر الأولية، تتنوع مجالاتها الجغرافية بين مستويات محلية، وإقليمية، ودولية، كما تتباين دورية صدورها بين السلاسل المنتظمة والتقارير غير الدورية.

وبناءً على ما تم استعراضه في المحاضرة السابقة بشأن "مصادر البيانات الثابتة" (كالاستمارات والتعدادات العامة)، تركز هذه المحاضرة على رصد وتحليل "**مصادر البيانات المتغيرة**" **(الديناميكية)**، والتي تتمثل ركيزتها الأساسية في السجلات الحيوية، وسجلات السكان، فضلاً عن أبرز روافد المصادر الثانوية.

*** السجلات الحيوية:**

1- مفهوم السجلات الحيوية: تُمثّل السجلات الحيوية الأداة الثالثة ضمن منظومة جمع البيانات الديموغرافية، وتتميز عن الآليات السابقة بآلية عملها الإجرائية المستمرة التي تضمن التدفق الآني للمعلومات.

ويمكن تعريفها إجرائياً بأنها: منظومة إحصائية سنوية، تُعنى بالرصد الرقمي والتسجيل القانوني الإلزامي لكافة الوقائع الحيوية فور وقوعها؛ وتشمل (المواليد، الوفيات، الهجرة، الزواج، والطلاق). وتتسم هذه العملية بالصفة الإلزامية التشريعية، حيث تُنفّذ عبر مؤسسات وأجهزة إدارية مصممة خصيصاً لتقييد الأحداث الديموغرافية التي تحدد دخول الفرد إلى المجتمع (الولادة)، أو خروجه منه (الوفاة)، إلى جانب التغيرات القانونية والمدنية الطارئة على بنيته الأسرية[1].

1 - عماد مطير الشمري، مرجع سابق، ص15.

2- أهمية السجلات الحيوية: تستمد الإحصاءات الحيوية قيمتها المنهجية والتطبيقية من قدرتها على سد الفجوات البياناتية التي تخلفها التعدادات السكانية العامة؛ إذ تعجز الأخيرة — بوصفها مسوحاً دورية تجرى كل خمس أو عشر سنوات — عن رصد الديناميكيات السكانية السنوية بشكل دقيق. وعلاوة على ذلك، توفر السجلات الحيوية بيانات تفصيلية مستمرة حول الأحداث الحيوية (كالولادات، والوفيات، والزواج، والطلاق)، وهو ما يتيح لعلماء السكان قياس التغيرات الهيكلية في حجم السكان، وتركيبهم العمري والنوعي، وتوزيعهم الجغرافي عبر الفترات البين–تعدادية. ويُسهم هذا الرصد التتبعي في استشراف الاتجاهات المستقبلية للنمو السكاني، مما يشكل ركيزة أساسية لصياغة خطط التنمية المستدامة واستراتيجياتها[1].

3- عوائق تحد من فعالية السجلات الحيوية: يعزى التباطؤ المشهود في اعتماد المنظومات الحيوية لدى العديد من الدول إلى غياب الدقة الهيكلية في البيانات الرسمية القائمة؛ إذ لا تزال مؤشرات الحركة الطبيعية للسكان — وتحديداً معدلات المواليد والوفيات الخام — تفتقر إلى التغطية الشاملة والموثوقة لما يربو على نصف سكان العالم، مع تباين إقليمي وجغرافي حاد في مستويات كفاية هذه البيانات[2]. وتتمثل أبرز العوامل الهيكلية والاجتماعية المسؤولة عن تدني دقة البيانات المتضمنة في السجلات الحيوية (Vital Registration Systems) فيما يلي:

أ-ظاهرة التَّخَلُّف عن القيد الإحصائي: وتنتشر بشكل لافت في الدول النامية نتيجة ضعف التغطية الجغرافية للمكاتب الإحصائية، أو تعقد الإجراءات الإدارية.

ب-التحيز الجندري (النوعي) في التسجيل: والمتمثل في إغفال قيد المواليد الإناث؛ مدفوعاً ببعض الموروثات الثقافية والعادات والتقاليد السائدة في مجتمعات العالم الثالث، والتي توثق المواليد الذكور بنسب أعلى.

---

1 - فتحي محمد أبو عيانة، مرجع سابق، ص22.

2 - عماد مطير الشمري، مرجع سابق، ص16.

ج- **فجوة وفيات الرضع المبكرة:** حيث تتعرض البيانات للقصور نتيجة وفاة بعض الرضع في الأيام الأولى للولادة (وفيات حديثي الولادة) قبل إتمام إجراءات قيدهم الحيوية، مما يؤدي إلى إسقاطهم إحصائياً من سجلات المواليد والوفيات معاً[1].

د- **التفاوت الزمني في قيد الولادات الحية:** ويتمثل في إرجاء عملية التسجيل الرسمي لفترات متباينة عقب حدوث الولادة مباشرة؛ إذ لا يقتصر هذا التراخي الزمني على النظم الإحصائية النامية بل يمتد إلى الدول المتقدمة. وتتراوح هذه المدة التنظيمية المسموح بها بين حد أدنى يقدر بيوم واحد (كما في الولايات المتحدة الأمريكية)، ويرتفع إلى 26 يوماً في نيوزيلندا، لينتهي بمهلة أقصاها 90 يوماً في الأقاليم ذات التضاريس الوعرة وصعبة الولوج في البرازيل، مما يؤثر على التقييم الآني لمعدلات الخصوبة.

هـ-**نقص البيانات الهيكلية لوفيات الرضع:** ويقصد به قصور قيد وفيات الأطفال دون السنة الأولى من العمر، حيث تُسجل حالات الوفاة إجمالاً دون استيفاء المتغيرات الديمغرافية والطبية الأساسية، مثل: نوع الجنس، والسن الدقيق بالأيام أو الأشهر، والتصنيف الطبي للمسببات المؤدية للوفاة، وهو ما يحد من كفاءة تحليل جداول الحياة ونماذج البقاء[2].

و- **التداخل المفاهيمي بين الزواج الرسمي والزواج غير الرسمي:** وتبرز هذه الإشكالية جلياً في الأقطار الأوروبية؛ إذ إن حالات الانفصال الفعلي في النمط الأخير لا يترتب عليها توثيق قانوني، وبالتالي تسقط ضمناً من السجلات الحيوية (*Vital Registration System System*). هذا القصور الإحصائي يحتم على الباحثين التعامل مع هذه المؤشرات الديموغرافية بحذر ومنهجية مستمرة، تلافياً للوقوع في أخطاء التقدير الكمي، والتي تقود بالضرورة إلى استنتاجات وتحليلات ديموغرافية غير دقيقة.

---

1 - عماد مطير الشمري، مرجع سابق، ص16.

2 - د .فتحي محمد أبو عيانة، مرجع سابق، ص25 .

* **سجلات السكان:** تُعد هذه السجلات من أحدث الآليات الإحصائية، بيد أنها الأقل انتشاراً مقارنة بالمصادر التقليدية الأخرى لجمع البيانات السكانية. واقتصر تطبيق هذا النظام حتى الآن على دول محدودة، تأتي في طليعتها الدول الإسكندنافية (مثل السويد).

ويعتمد هذا النظام على إنشاء ملف رقمي أو ورقي موحد لكل فرد، يُفتتح فور ولادته ويُغلق بوفاته، متتبعاً حركته المجالية (الهجرة والإقامة)، ومُوثقاً لكافة التغيرات الديموغرافية والاجتماعية الطارئة على حياته. ومع ذلك، فإن نجاح هذا النظام يظل مشروطاً بوجود جهاز إداري ذي كفاءة عالية، ووعي مجتمعي وثقافة إحصائية متقدمة لدى الأفراد والأسر؛ وهو ما يفسر غياب هذا المصدر الإحصائي تماماً في الدول النامية (السائرة في طريق النمو)[1].

*** المصادر الثانوية:**

تُمثّل المؤلّفات والتقارير الإحصائية الرديفة رافداً أساسياً للمصادر الأولية (المباشرة)؛ إذ تسهم هذه المراجع المتنوعة الأصول في توفير مادة ديموغرافية مقارنة تتيح استقراء المؤشرات الهيكلية والحركية للمجتمعات الإنسانية على الصعيدين الإقليمي والدولي. وتتجلّى أبرز هذه المصادر في الآتي:

أ- **الكتاب الديموغرافي السنوي:** وهو دورية إحصائية مرجعية تلتزم إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة بإصدارها بانتظام منذ دورتها الأولى (1948–1949). يرتكز الكتاب على منهجية التخصيص الموضوعي؛ حيث يُفرد كل مجلد لاستقصاء محور ديموغرافي محدد وعرض بياناته التفصيلية (كالمخاض الإنجابي والخصوبة، أو الوفيات، أو ديناميات النمو السكاني). وتستقي "لجنة السكان والتنمية" بياناتها عبر قنوات رسمية مباشرة من الأجهزة الإحصائية للدول الأعضاء، لتتولى لاحقاً عمليات المراجعة، والتبويب، والنشر الدولي الموحد.

1 – عماد مطير الشمري، مرجع سابق، ص16.

ب- **الكتاب الإحصائي السنوي:** دورية أممية انطلقت عام 1948، وتتسم بكونها أوسع شمولاً في المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية لكنها أقل تفصيلاً في الشق الديموغرافي مقارنة بالكتاب الديموغرافي السنوي. يضم الكتاب جداول محورية متخصصة برصد واستقراء حجم وتوزيع القوة البشرية والعمالة على مستوى العالم.

ج- **المجلة الشهرية للإحصاء:** دورية دورية بدأت الصدور عام 1947 عن الأمانة العامة للأمم المتحدة، وتعمل على تحديث المؤشرات الديموغرافية والاجتماعية بصفة دورية وقصيرة المدى، من خلال جداول قياسية ترصد المستجدات السكانية في مختلف دول العالم.

د- **دليل السكان:** ببليوغرافيا بحثية رائدة استهلت صدورها عام 1937، وتُشرف على إصدارها المشترك "الجمعية السكانية الأمريكية(PAA) " بالتنسيق مع "مكتب البحوث السكانية" بجامعة برنستون. يتميز هذا الدليل ببعده الأكاديمي التوثيقي، إذ يعنى بتبويب وتصنيف الأدبيات والبيانات السكانية المقارنة العابرة للحدود الوطنية، متجاوزاً بذلك نطاق الإحصاءات المحلية الضيقة[1].

1 - يونس حمادي علين مرجع سابق، ص100-102.

المحور الثالث: النظريات السكانية

المحاضرة السادسة: مفهوم النظرية

أهداف المحاضرة

تسعى هذه المحاضرة إلى تزويد الطالب بالعدة المفاهيمية والتحليلية اللازمة لفهم النظريات المفسرة للنمو السكاني، وتحديد سياقاتها الإبستمولوجية. وتتمثل الغايات التعليمية للمحاضرة في تحقيق الكفايات الآتية:

1. **التأصيل الإبستمولوجي لمفهوم "النظرية"**: تمليك الطالب القدرة على ضبط مفهوم "النظرية" لغوياً واصطلاحياً، وفهم وظيفتها كنسق تجريدي منهجي لتفسير الظواهر، مع إدراك المنعطفات التاريخية التي نقلت المصطلح من التأمل الفلسفي اليوناني إلى التحليل العلمي الإمبيريقي.
2. **التفكيك المنهجي للنظرية المالتوسية:** فهم الأطروحة المالتوسية في سياقها التاريخي (الثورة الصناعية)، وتحليل مسلّمتها المركزية حول التباين بين المتوالية الهندسية لنمو السكان والمتوالية الحسابية للموارد، مع استيعاب آليات الضبط الديموغرافي (الموانع الوقائية والإيجابية) التي اقترحها.
3. **النقد الأكاديمي للنموذج المالتوسي:** تمكين الطالب من نقد الأطروحة المالتوسية وتقييم قصورها المنهجي، من خلال رصد إخفاق فرضياتها الحسابية، وتجاهلها للقدرات الابتكارية البشرية، وإغفالها للتداخل بين المتغيرات السوسيو–اقتصادية والسلوك الإنجابي.
4. **الاستيعاب المقارن للنظريات "الطبيعية" (البيولوجية):** فحص المقاربات التفسيرية البديلة (دبلداي، سادلر، سبنسر، جيني) التي ركزت على الخصائص الطبيعية والبيولوجية كعوامل محددة للنمو السكاني، مع تحليل مساهماتها في إثراء الفكر الديموغرافي وتحديد حدودها المنهجية.

5. **تنمية القدرة على التحليل النقدي للنصوص الفكرية:** تدريب الطالب على قراءة النظريات السكانية قراءة إبستمولوجية، من خلال الربط بين الظروف الموضوعية (السياسية، الاجتماعية، والتقنية) وبين القوالب النظرية التي صاغها المفكرون، مما يعزز مهارات التفكير النقدي لدى الباحث في العلوم الاجتماعية.

- **المفهوم اللغوي:** يرتدُّ مصطلح "النظرية" في الفضاء المعجمي العربي إلى الجذر الثلاثي (ن ذ ر)، الدالّ على إعمال الفكر، وتقليب البصيرة، والتأمل التدبري في ماهيات الأشياء.
- **المفهوم الاصطلاحي:** تُعرَّف النظرية في الخطاب الابستمولوجي المعاصر بأنها نسق مجرد من المبادئ والقواعد المنهجية، يُصاغ بهدف تفسير ظاهرة معينة (علمية، أو سوسيولوجية، أو فلسفية، أو أدبية) ووصفها بآليات عقلانية. وتتجاوز وظيفتها مجرد التوصيف إلى بناء أطر فكرية جديدة، أو التحقق من صدقية فرضيات علمية، عبر صياغة استنتاجات منطقية تعزز الأطروحة المركزية التي يرتكز عليها النسق النظري.
- **التطور التاريخي والابستمولوجي للمصطلح**
- **الجذور الفلسفية اليونانية:** تأصَّل المفهوم تاريخياً في الفكر الفلسفي اليوناني، حيث استُخدم كأداة مفاهيمية لتمييز التجريد العقلي عن الممارسات التطبيقية (البركسيس). ويُعد الفيلسوف "أرسطو" أول من رسّخ هذا الثنائية الابستمولوجية، مميزاً الفكر النظري المحض عن الواقع التجريبي المادي، لينتقل المصطلّح لاحقاً ويصبح ركيزة معرفية عابرة للحقول العلمية والإنسانية.
- **المنعطف المعرفي (القرن السادس عشر):** شهد القرن السادس عشر تحولاً نوعياً في حمولة المصطلح الدلالية؛ إذ بات يُشير إلى الدراسات المنهجية القائمة على مصادر وثوقية قابلة للتحليل والقياس والتحقق الإمبيريقي (التجريبي). وبموجب هذا التطور، تحولت النظريات إلى بنى تفسيرية قابلة للتطبيق في سياقاتها التخصصية، محققةً تراكمية معرفية فارقة.

– **المأسسة الأكاديمية:** غدت النظرية بموجب هذا التطور التاريخي ركيزة جوهرية في المنظومات البحثية (الإنسانية، والطبيعية، والطبية، والأدبية)، وضمن المناهج التعليمية في الجامعات والمؤسسات الأكاديمية الكبرى كأداة لا غنى عنها لإنتاج المعرفة وتطويرها.

2- نظرية مالتوس:

أدى الاهتمام المتزايد بالقضايا الديموغرافية إلى اتساع آفاق البحث السكاني، مما أسفر عن بروز إسهامات نظرية عديدة سعت إلى صياغة أطر تفسيرية منضبطة لـ "ديناميكية التغير السكاني". ومن أبرز هذه الإسهامات ما يلي:

1. من هو توماس روبرت مالتوس؟

ولد المفكر الإنجليزي توماس روبرت مالتوس (Thomas Robert Malthus) عام 1766 وتوفي عام 1834. تخرّج في جامعة كامبريدج، وسِيمَ كاهناً في كنيسة إنجلترا عام 1797، ثم شَغَل كرسي الأستاذية في مادتَي التاريخ والاقتصاد السياسي من عام 1806 حتى وفاته.

عاصر مالتوس مرحلة مخاض تاريخي شهد فيها البناء الاجتماعي والاقتصادي الأوروبي تحولات جذرية؛ إذ بدأت معدلات النمو السكاني ترتفع وتيرتها تدريجياً نتيجة لتحسن الإنتاجية في قطاعي الزراعة والصناعة، وما صاحب ذلك من ارتقاء بطيء في مستويات معيشة شرائح واسعة من المجتمع.

ويُعزى لمالتوس الفضل في تأسيس حقل الدراسات السكانية كعلم مستقل بذاته؛ نظراً لاعتماده على المقاربة العلمية والأدوات الإحصائية الكمية لتفسير حركة السكان ونموهم. فضلاً عن نجاحه في إدماج المسألة السكانية ضمن اهتمامات علم الاجتماع. لذلك، تظل أطروحته حجر الزاوية في الفكر الديموغرافي الكلاسيكي والحديث على حد سواء، نظراً لامتداد أثرها وتغلغلها في الأبعاد الفكرية، والاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية حتى يومنا هذا.

2. ظروف تبلور الفكر المالتوسي:

لم تكن النظرية المالتوسية نتاجاً فكرياً معزولاً، بل تضافرت جملة من العوامل والظروف الموضوعية (السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية) التي سادت أوروبا إبان الثورة الصناعية في صياغة ملامحها، مما شكّل انعطافة بارزة نقلت الدراسات السكانية من الفلسفة التأملية إلى التحليل السوسيوديموغرافي المنظم[1]، ويمكن حصر هذه العوامل في المحاور الرئيسة الآتية:

أ- **النمو الديموغرافي المتسارع وأزماته:** شهد القرن التاسع عشر طفرة غير مسبوقة في معدلات النمو السكاني العالمي، تمخضت عنها حزمة من الأزمات الهيكلية الحادة؛ وتصدرت هذه الإشكالات ظواهر البطالة، وأزمات السكن المتفاقمة، واتساع رقعة الفقر، فضلاً عن تنامي السلوكيات الانحرافية في المجتمعات الحضرية الناشئة.

ب- **التحولات السياسية والسوسيواقتصادية وعواقبها:** أفرزت الثورة الفرنسية مناخاً من الأزمات السياسية والاجتماعية والاقتصادية المركبة، لاسيما بفعل الأفكار التحررية والتحولات الهيكلية التي نادت بها. ولم تحظَ هذه الطروحات الثورية بقبولٍ لدى "توماس مالتوس" ومعاصريه من المحافظين، الذين انبروا للدفاع بصلابة عن الاستقرار والنظام السياسي القائم في إنجلترا آنذاك.

ج- **التطور المنهجي في علوم الإحصاء:** أسهم التقدم المعرفي في مجالات الإحصاء والرياضيات الاجتماعية في ابتكار مناهج تحليلية متطورة لرصد اتجاهات الخصوبة البشرية وتوقعها. وتزامن ذلك مع توسع الاعتماد على المسوح الميدانية كأداة علمية رصينة لتحديد المتغيرات المؤثرة في توقيت الولادات ومعدلاتها العامة.

د- **الطفرة العلمية في العلوم البيولوجية:** أتاح التطور المسجل في العلوم البيولوجية والأنثروبولوجية مادة علمية ثرية حول الخصائص النوعية للسكان، سواء من الناحية

1 - طافر زهير، مرجع سابق، ص69.

الفيزيقية (الجسمانية) أو السيكولوجية (النفسية)، فضلاً عن تعميق دراسة السلالات البشرية وتفاعلها البيئي.

3. مضمون نظرية مالتوس:

صاغ "توماس مالتوس" أفكاره الرواد في الحقل الديموغرافي عبر مؤلَّفه التاريخي الموسوم بـ "مقال في مبدأ السكان(*An Essay on the Principle of Population*) "، والذي أبصر النور في طبعته الأولى عام 1798 دون إمضاء من المؤلف. وعُزي هذا الحجب الطوعي للاسم إلى طبيعة الأفكار الصادمة والجدلية التي حواها الكتاب، والتي بدت متقاطعة ومتعارضة مع الصفة الدينية والمهنية لمالتوس؛ إذ كان يشغل آنذاك منصب قسيس وأكاديمي في مؤسسة جامعية دينية بكامبريدج، قبل أن يعمد لاحقاً إلى إعادة نشر المؤلف في طبعات لاحقة، منقحة ومزيدة بالردود والتعقيبات[1]، وهو المؤلف الذي أكسبه شهرةً واسعةً وصيتاً ذاع في الآفاق؛ حيث تلا ذلك إصدار جملة من المصنفات ذات الثقل العلمي، من أبرزها: *'رسالة في الاقتصاد السياسي*(1803) '، و*'ملاحظات حول آثار قوانين الحبوب'* (1814)، يعقبهما *'بحوث في طبيعة الريع وتطوره*(1815)'. ولم يقتصر جهده في هذه الأعمال على الرصد الوصفي للمتغيرات الديموغرافية صعوداً وهبوطاً، بل تعداه ليتضمن تفنيداً ونقداً لأطروحات رواد الفكر اليوتوبي (المثالي) المعاصرين له، وعلى رأسهم: غودوين، وديفيد، وساي، وكوندورسيه[2]... تتبدى المقاربة المالتوسية في دحض الطروحات الطوباوية (الخيالية) للتيار التفاؤلي، الذي رهن انقضاء معضلات المجتمع قاطبة بتقويض النظام الاجتماعي السائد. فقد رفض توماس مالتوس هذا الطرح جملة وتفصيلاً، مرجعاً الأزمات المجتمعية إلى محددات ديموغرافية بنيوية؛ إذ صاغ قانوناً عاماً يحكم الديناميكية السكانية عبر المضاهاة بين معدلات النمو الطبيعي للسكان والقدرة الإنتاجية للموارد المعيشية، محذراً من التبعات الكارثية للانفجار السكاني. وينطلق مالتوس في أطروحته من مسلّمتين وجوديتين صاغهما بقوله: "إنّي

1 – طافر زهير، مرجع سابق، ص69.

2 – محمد فاروق الشبول، مرجع سابق، ص41.

أؤمن بمسلمتين أساسيتين، الأولى: أنّ الطعام ضروري لوجود الإنسان، والثانية: أنّ الهوى والعاطفة بين الجنسين أمر ضروري وسيبقى على حالته الراهنة".

وقد تمخضت دراسته عن السعي للإجابة عن تساؤلين محوريين:

1. ما المآل الديموغرافي المتوقع جراء النمو السكاني المطرد إذا تُرِك يعمل دون كوابح أو موانع؟
2. ما سقف الزيادة الممكنة في غلة الأرض الزراعية في ظل أفضل الجهود الإنسانية المستثمرة لتكثيف الإنتاج؟

وقد خلصت الدراسة إلى صياغة نظرية سكانية تتلخص نتائجها في المحاور الآتية:

- **اختلال التوازن البنيوي بين السكان والغذاء:** تتفوق القدرة البيولوجية للإنسان على التناسل على قدرة الأرض على إنتاج الكفاف؛ حيث تميل الساكنة البشرية إلى التضاعف كل خمسة وعشرين عاماً (في حال غياب المعوقات) واثبةً وفق متتالية هندسية 1$)، 2، 4، 8، 16...($، في حين لا تتزايد الموارد الغذائية إلا وفق متتالية حسابية (عددية) 1$)، 2، 3، 4، 5...($. هذا التباين الحتمي يؤول بالبشرية، عاجلاً أم آجلاً، إلى فجوة غذائية حادة، وهو ما يفسر جذر ظاهرة الفقر بوصفه نتاجاً لقصور الموارد عن تلبية الاحتياجات المتنامية لفائض السكان.
- **تأصيل معضلة الغذاء (أزمة القمح الإنجليزي):** رصد مالتوس حركية السوق في بريطانيا عهذاك، حيث تسبب الانفجار الديموغرافي في طفرة غير مسبوقة في الطلب على القمح. واستناداً إلى ذلك، قعد مالتوس لـ "قانون تناقص الغلال"؛ مفاده أن تكثيف عنصري العمل ورأس المال في القطاع الزراعي سيؤدي إلى زيادة إنتاجية المحصول مؤقتاً، لكنه سيصطدم في النهاية بعجز بنيوي نظراً لثبات المساحة الإجمالية للأراضي الصالحة للزراعة.
- **آليات الضبط الديموغرافي (الموانع المالتوسية):** بهدف كبح الآثار الارتدادية للمتوالية السكانية، حدد مالتوس نوعين من الموانع لتقليص حجم الفجوة:

1. **الموانع الوقائية (السلوكية):** وهي كوابح غير مباشرة تهدف إلى خفض معدلات المواليد بالاعتماد على الوعي البشري والاستبصار الأخلاقي. وتتمثل في تأجيل سن الزواج لمن لا يملك القدرة المادية على إعالة الأسرة، شريطة الالتزام بالعفة (التحفظ الأخلاقي)، مع إشارته النقدية السلبية إلى الممارسات الانحرافية والرذيلة التي تحول دون النسل الطبيعي.
2. **الموانع الإيجابية (القسرية):** وهي عوامل بيولوجية وبيئية عنيفة تؤدي إلى رفع معدلات الوفيات وتقصير أمد الحياة المتوقع؛ وتنشط قسرياً عند اختلال التوازن، مثل: الأوبئة الفتاكة، والمجاعات، والحروب، والفقر المدقع، وبيئات العمل غير الصحية، والتربية السيئة للأطفال، والضغط الديموغرافي داخل الحواضر المدنية المكتظة[1].

أما بالنسبة للقول المقتبس لمالتوس، فقد صغته لك بلغة عربية فصحى، جزلة، ومطابقة للمصطلحات الفكرية السائدة في الترجمات الفلسفية والاقتصادية الرصينة:

"إنّ الفقير يلقي باللائمة في عوزه على راعي أبرشيته، والجمعيات الإغاثية لعدم نجدته، ويمعن في اتهام الأغنياء لامتناعهم عن مساعدته، والمؤسسات الاجتماعية لقصورها عن إعالته، بل إنه يتعدى ذلك إلى السخط على القدر الذي وضعه في أدنى السلم الاجتماعي محاطاً بالفاقة والشقاء. بيد أنه في غمرة بحثه المحموم عن شماعة يعلق عليها بؤسه، يغفل تماماً عن توجيه أصابع الاتهام إلى المنبع الحقيقي والوحيد لتعاسته؛ ألا وهو نفسه، فهي وحدها التي تستحق التقريع والتبعة"[2].

4. تقييم عام لنظرية مالتوس: شكلت الطفرة السكانية التي سجلتها القارة الأوروبية في القرن التاسع عشر —والتي تزامنت مع نهضتها الاقتصادية والتحول الصناعي— تفنيداً تجريبياً للمنظور المالتوسي التشاؤمي. وقد واجهت النظرية انتقادات حادة مست بنبيتها التحليلية، ومن أهمها:

أ-تهافت الفرضيات الحسابية وقصورها التجريبي: افتقرت الأطروحة إلى الواقعية المنهجية، حيث صاغ مالتوس معدل التوالد البشري في قالب "متوالية هندسية" مطلقة لا تصح إلا في

1 – السيد طارق، علم اجتماع السكان، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2008، ص75-76.

2 – فراس البياتي، مرجع سابق، ص56.

بيئة افتراضية معزولة عن الموانع الحيوية والاجتماعية، وهو ما يجرّد هذا الطرح من صفة "القانون العلمي". وتكشف البيانات التاريخية المقارنة هذا الخلل الإحصائي؛ فبينما توقع النموذج المالتوسي استناداً إلى تعداد عصره (مليار نسمة) أن يقفز الرقم إلى 256 مليار نسمة بعد قرنين، أظهرت التعدادات الفعلية زيف هذه التقديرات، حيث لم يتجاوز حجم السكان العالمي عتبة الـ 6 مليارات نسمة مع مطلع الألفية الثالثة[1]. علاوة على ذلك، وقع الباحث في مطبٍّ منهجي حين نزع نحو تنميط أطروحته وتحويلها إلى قانون عام عابر للزمان والمكان؛ مغفلاً بذلك التباينات الديناميكية للفترات الزمنية المختلفة، وما شهدته من تراجع في معدلات النمو السكاني نتيجةً للمتغيرات والسياقات الظرفية المحيطة بها.

ب• وقد استند مالتوس في برهنته على قانون زيادة إنتاج الغذاء وفقاً للمتوالية الحسابية إلى حزمة من الفرضيات والمحمولات النظرية التي افتقرت إلى الدقة العلمية، ونذكر منها ما يلي:

- يتطلب تحقق هذا القانون التسليم بجمود أدوات الإنتاج وثباتها، وهو ما يتقاطع مع "قانون تناقص الغلة" الذي يشترط تجانس الوحدات المتغيرة وثبات العناصر الأخرى؛ وهي افتراضات تجريدية تفارق الواقع. إذ أثبتت الشواهد التاريخية والتطبيقية أن الإنتاج الغذائي قابلاً للنمو المطرد بمعدلات قد تفوق النمو الديموغرافي، مستفيداً من آليات التوسع الأفقي والعمودي في قطاع الزراعة.
- يلاحظ أن الطرح المالتوسي قد جنح نحو التحليل الاستاتيكي (الساكن)، وهو ما يتناقض بنيوياً مع ادعائه بوجود علاقة طردية حتمية بين الغذاء والسكان. وفي هذا الصدد، تؤكد العديد من الدراسات السوسيوديموغرافية والوقائع التاريخية أن هذه العلاقة كثيراً ما تأخذ منحىً عكسياً؛ ولعل أبرز تجلياتها ما شهدته السهول الأمريكية، حيث أفضى التطور الزراعي إلى مضاعفة الثروة الإنتاجية، في حين استمر النمو السكاني بمعدلات وثيرة وأقل تسارعاً[2].

---

1 – طافر زهير، مرجع سابق، ص71.

2 – طارق السيد، مرجع سابق، ص78.

- قصور المنظور الإنتاجي والتحليل الأحادي للغذاء واجهت الأطروحة المالتوسية مأخذاً جوهرياً يتمثل في اختزال مصادر الأمن الغذائي في النشاط الزراعي التقليدي بصفته الرافد الأوحد، مغفلةً الدور المحوري للقطاعات الرديفة؛ سواء أكان ذلك بطريقة مباشرة عبر الصناعات الغذائية، أم بطريقة غير مباشرة من خلال الصناعات التحويلية التي تُمِدُّ القطاع الزراعي بالمدخلات الرأسمالية والتقنية الكفيلة بتحقيق طفرات إنتاجية، فضلاً عن قدرة هذه القطاعات الديناميكية على خلق قنوات استيعابية جديدة لقوة العمل (فرص العمل).
- ثنائية الإنسان بين الاستهلاك والإنتاج تبنّت النظرية نظرة قاصرة أحادية الجانب للفاعل البشري؛ إذ ركزت على البُعد الاستهلاكي للإنسان بوصفه عبئاً على الموارد، متنكّرةً لطبيعته المزدوجة التي تجعل منه منتجاً ومستهلكاً في آنٍ واحد، ومصدراً رئيساً لتوليد الثروة.
- الإسقاطات المنهجية للكثافة العضوية ارتكز تفسير ظاهرة الفائض السكاني على مفهوم "الكثافة العضوية(Physiological Density) "، وهو توظيف منهجي قاد إلى إغفال "الطاقات الإنتاجية الكامنة" للأراضي الأقل خصوبة، وتحييد ما يمكن أن تؤول إليه مساهمتها الفعلية في تعظيم العائد الإنتاجي وتوليد فرص التشغيل والعمل.
- بيولوجية المتغير السكاني وفرضية الغلة المتناقصة تأسس التصور السكاني في هذه الأطروحة على اعتبار الديموغرافيا متغيرًا مستقلاً، واختزال التكاثر البشري في عملية بيولوجية صرفة، معزولة تماماً عن السياقات السوسيو–ثقافية والسياسية المؤثرة فيها. كما أن ركون النظرية إلى "قانون الغلة المتناقصة" أغفل أثر الطفرات التكنولوجية والابتكار في كسر جمود الإنتاج، مما أدى إلى دحض المرتكزات النظرية والتاريخية التي قامت عليها المعادلة المالتوسية.
- التبعية الفكرية وسياقات الشهرة التاريخية يُعاب على الصياغة المالتوسية افتقارها إلى الأصالة المطلقة واعتمادها البنيوي على طروحات سابقيه؛ إذ أثبتت القراءات الابستمولوجية تقاطعاً وتطابقاً كبيراً بين أفكاره وما قدّمه ريتشارد كانتيلون (Richard Cantillon) في مؤلَّفه "بحث في طبيعة التجارة بصفة عامة(1755) "، وكذا جيمس ستيوارت (James

(Steuart في أطروحته "مبادئ الاقتصاد السياسي(1767) ". غير أن تلك الإرهاصات المبكرة لم تحظَ بالزخم والشهرة اللذين نالتهما المالتوسية لاحقاً، نظراً لغياب البيئة السوسيو– اقتصادية والظروف التاريخية المواتية لتبنيها آنذاك.[1]، وهو ما حدا ببعض الباحثين إلى تجاوز فرضية الانتحال، وتوجيه اتهامٍ صريح لمالتوس بالسرقة العلمية.

– تفتقر الصياغة النظرية المذكورة إلى التحديد الإجرائي؛ إذ يتعذر من خلالها قياس وتتبع مستويات النمو السكاني، أو عزل الأثر الكمي للمتغيرات والموانع الديموغرافية (الوقائية والقسرية) صعوداً وهبوطاً[2].

بيدَ أنّ ذلك لا ينفي، بأي حال، إسهاماتها الجوهرية؛ إذ كان لها دورٌ محوري في صدور 'قانون التعداد السكاني(Census Act) ' عام 1800، والذي دشّنت بموجبه السلطات البريطانية منظومة الإحصاء الدوري المنتظم للسكان في إنجلترا، واسكتلندا، وويلز (بلاد الغال)، وهي الممارسة المستمرة حتى الوقت الحاضر. علاوة على ذلك، شكّلت هذه الأطروحة رافداً فكرياً غنياً غذّى الكثير من الاجتهادات النظرية اللاحقة، ووفرت القاعدة المعرفية لتفسير طبيعة العلاقة الجدلية بين النمو الديموغرافي والتنمية الاقتصادية. وقد تجلّى هذا الأثر في تبني رواد حقول معرفية شتى —لا سيما الاقتصاد— لمبادئها؛ حيث تراوحت مواقفهم بين القبول الكلي، أو التبني الجزئي والنقدي، صياغةً لنظرياتهم الاقتصادية التي عالجت آفاق النمو الرأسمالي ومستقبله[3].

3– النظريات الطبيعية(نظرية دبلداي، نظرية سادلر، نظرية هربرت سبنسر، نظرية كوراد جيني):

شَكَّلَ قصور الأطروحة المالتوسية وعجزها عن تقديم تفسير شمولي لظواهر النمو السكاني الحديث، دافعاً محورياً لظهور مقاربات نظرية بديلة استهدفت مقاربة المسألة السكانية

---

1 – محمد فاروق الشبول، مرجع سابق، ص43.

2 – طارق السيد، مرجع سابق، ص78.

* يقصد بها العلاقة بين حجم السكان ومساحة الأرض الصالحة للاستغلال.

3 – حنان عبد الخضر هاشم، مرجع سابق، ص93.

برؤية مغايرة. ومع أن هذه المقاربات استصحبت ذات المنهجية التفسيرية العامة، إلا أنها اتسمت بنبرة تفاؤلية واكبت الطفرة التنموية التي شهدتها القطاعات الزراعية والصناعية إبان الثورة الصناعية. وتتوزع هذه الإسهامات عموماً على ثلاث اتجاهات رئيسة؛ يمثل أولها "الاتجاه الطبيعي أو البيولوجي"، الذي ينطلق من فرضية مؤداها أن نمو السكان محكومٌ بالخصائص الطبيعية للإنسان والبيئة الحيوية المحيطة به، مما يجعل التدخل البشري القسري للتحكم في هذا النمو أمراً ثانوياً ومحدود الأثر. وتتجلى هذه الأطروحة بشكل دقيق في إسهامات كل من: توماس سادلر، وتوماس دبلداي، وهربرت سبنسر، وكورادو جيني.

يطرح "توماس دبلداي(Doubleday) " في مؤلَّفه *»القانون الحقيقي للسكان«* المنشور عام 1837، فرضيةً مفادها أن تحسّن مستويات التغذية يؤدي طردياً إلى تناقص القدرة البيولوجية على الإنجاب؛ ما يعني وجود علاقة عكسية بين وفرة الموارد الغذائية والنمو السكاني، حيث يتباطأ معدل التكاثر كلما ارتفع المستوى المعيشي والغذائي.

وفي هذا السياق، قسّم دبلداي المجتمع إلى ثلاث طبقات ديموغرافية:

1. الطبقات الفقيرة: وتتميز بأعلى معدلات التكاثر نتيجة لتدني مستويات التغذية.
2. الطبقات الثرية: وتشهد تناقصاً في أعدادها بسبب الرفاهية المفرطة وتوفر الغذاء.
3. الطبقات المتوسطة: وتحافظ على توازنها العددي واستقرار حجمها السكاني.

وعلى الرغم من الرواج الواسع الذي حظيت به هذه النظرية بيولوجياً لفترة طويلة ـ إذ تقاطع معها لاحقاً المفكر "جوزيه دي كاسترو" بتأكيده أن نقص البروتين الحيواني في المكون الغذائي يحفّز الخصوبة، مقترحاً زيادة حصص البروتين كآلية للحد من الانفجار السكاني في الدول النامية ـ إلا أن هذه الأطروحة واجهت انتقادات إبستمولوجية ومنهجية حادة، لعل أبرزها:

أ- أخفق 'دبلداي' في التمييز المفاهيمي بين القدرة البيولوجية على الإنجاب (Fecundity) ومعدلات النمو السكاني الفعلي(Fertility)[1].

1 – طارق السيد، مرجع سابق، ص83.

ب– إنّ القول بارتباط ذروة القدرة التناسلية بمستويات البؤس الشديد، أو باطراد تناقص معدلات الإنجاب مع وفرة الغذاء، هما طرْحان يفتقران إلى الأسانيد العلمية القطعية، ممّا يجرّدهما من الواقعية والموضوعية[1].

– **نظرية سادلر (1780–1835):** يُصنَّفُ 'سادلر' مصلحاً اجتماعياً واقتصادياً بارزاً عاصرَ مالتوس، وأبدى اهتماماً عميقاً بالمسألة السكانية صاغه في مؤلَّفه المرجعي الصادر عام 1830 بعنوان 'قانون السكان'. وقد تبنّى سادلر في أطروحته موقفاً ديمغرافياً يقطعُ تماماً مع المقاربة المالتوسية، مستنداً إلى أن الحتمية الطبيعية الحاكمة للتوالد البشري تختلف جذرياً عما ذهب إليه مالتوس؛ حيث جادل بأن الميل الطبيعي للبشر نحو التناسل ينخفضُ طردياً كلما تنامى الحجم السكاني. ويَعني ذلك، وفقاً لمنظوره، أن التكاثر السكاني يمثّل آلية ذاتية التنظيم، تتداخل فيها المحددات البيولوجية لحماية المجتمعات الإنسانية من التضخم الديمغرافي المفرط. وتتلخص هذه الرؤية في قاعدته الشهيرة: 'إن قدرة الإنسان على التناسل تتناسبُ عكسياً مع كثافته العددية'.[2] ... وفي المقابل، يذهب سادلر إلى أن النمو السكاني لا يرتد إلى عاملي البؤس والرذيلة كما قرر مالتوس، بل يتأثر طردياً بمستويات السعادة والرفاه الاقتصادي السائدة في المجتمع؛ إذ يرى أن تدني مستويات الترف يحفز القدرة البيولوجية على التناسل. ويضيف سادلر أنه عبر مسار التطور البشري، والتحول الهيكلي للمجتمعات من الرعي والزراعة إلى الأنماط الصناعية والتكنولوجية الحديثة، ينخفض معدل المواليد تدريجياً، إلى أن يستقر النمو السكاني عند نقطة توازن تتزامن مع بلوغ المجتمع مستويات متقدمة من الرفاهية[3]. وعلى الرغم من الطابع التفاؤلي الذي ميز أطروحاته، إلا أنها لم تسلم من المآخذ المنهجية والنظرية، مما جعلها عرضة لموجة من الانتقادات العلمية، كان من أبرزها:

---

1 – فراس البياتي، مرجع سابق، ص61.

2 – خليل عبد الهادي البدو، علم الاجتماع السكاني، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص27.

3 – فراس البياتي، مرجع سابق، ص60.

أ- قصور الأطروحة عن استيعاب الحقائق الديمغرافية المعلومة بشأن الديناميات السكانية؛ إذ يُمثّل المجتمعان الصيني والهندي نموذجاً حياً للمجتمعات ذات القدرة العالية على الإحلال والنمو السكاني، بيد أنهما يعانيان بالتوازي من تداعيات الانفجار السكاني الحاد وما يترتب عليه من اختلالات هيكلية.

ب- يؤخذ على الطرح إغفاله التمييز المنهجي بين القدرة البيولوجية على الإنجاب (Fecundity) ومعدلات النمو السكاني الفعلي؛ إذ بالرغم من الارتفاع المحتمل للطاقة الإنجابية الكامنة، إلا أن النمو السكاني الحقيقي قد يشهد تباطؤاً ملحوظاً مدفوعاً بمتغيرات ديموغرافية أخرى، وفي مقدمتها ارتفاع معدلات الوفيات [1].

- **هربرت سبنسر(1850-1903):** فيلسوف وعالم اجتماع إنجليزي، برز في الفكر الاجتماعي الغربي بتبنيه المقاربة العضوية (Organic Analogy) والتفسير البيولوجي للظواهر الاجتماعية. وقد تبلورت رؤيته الديموغرافية في سياق مشروعه الفلسفي التركيبي (Synthetic Philosophy)، لا سيما في دراسته الصادرة عام 1852 بعنوان *"النظرية الجديدة للسكان*(A New Theory of Population) "، والتي أُدمجت لاحقاً في مؤلَّفه المرجعي *"أسس البيولوجيا* (Principles of Biology) ".

يصيغ سبنسر في هذه النظرية قانوناً حتمياً يقوم على التنافر الجدلي بين التمايز الفردي (Individualization) والقدرة التناسلية (Genesis)؛ حيث يرى أن هناك علاقة عكسية بين ارتقاء الكائن البشري وقدرته على التكاثر. فمع تعقد البناء الاجتماعي وتنامي متطلبات التنظيم الحضري، يضطر الفرد إلى استهلاك قسط وافر من طاقته الفيزيولوجية والحيوية في أنشطة التطور الذاتي، والتعليم، والترقي المهني. هذا الاستنزاف الطاقوي لصالح "التفرد والنماء الشخصي" يأتي على حساب الطاقة الحيوية المتاحة للتناسل؛ مما يؤدي آلياً إلى انخفاض القدرة الطبيعية على الإنجاب (Fecundity). وتظهر هذه الديناميكية بجلاء لدى النساء؛ إذ

1 - خليل عبد الهادي البدو، مرجع سابق، ص27-28.

إن انخراطهن في الحراك الاجتماعي والتعليم يستغرق جهداً ووقتاً يضعفان من طاقتهن البيولوجية الموجهة للأمومة، وهو ما يفسر تراجع معدلات النمو السكاني بالتزامن مع التحول نحو الفردانية في المجتمعات المتقدمة.

ومن جهة أخرى، يربط سبنسر بين الوفرة الغذائية والقدرة البيولوجية على الإنجاب، مؤصلاً لمنظور إيجابي حول الحتمية الديموغرافية؛ إذ يعتبر النمو السكاني المحرك الأساسي للتطور البشري والارتقاء الحضاري. ففي تقديره، يشكل "الضغط السكاني" قوة دفع إيجابية تحفز المجتمعات على الابتكار، وتطوير أدوات الإنتاج، والاستغلال الأمثل للموارد المتاحة لتجاوز الندرة.

وعلى الرغم من الأصالة النظرية لجهود سبنسر، إلا أن مقاربته الديموغرافية لم تسلم من مآخذ وانتقادات منهجية ومعرفية، تمثلت أبرزها في:

أ- رغم مساعيه الحثيثة لتأصيل نظرية ديموغرافية تتسق بنيوياً مع أطروحته العامة حول التطور البيولوجي، فإن الواقع الإمبيريقي (الفعلي) يفتقر إلى ذلك الترابط المثالي الذي صاغه في نظريته؛ إذ يبدو أن التباين أو التنافر المفترض بين القدرة التناسلية والارتقاء الذاتي للأفراد يظل محدود الأثر، ولا يشكّل متغيراً حاسماً في تفسير الديناميات السكانية.

ب- يتجلى القصور المنهجي في حرصه على تدعيم أطروحته بشواهد واقعية انتقائية؛ إذ جاءت تفتقر إلى الكفاية والتمثيل الإحصائي لجميع الاحتمالات، وعاجزة عن استيعاب المتغيرات المتداخلة المؤثرة في السلوك الإنجابي. فضلاً عن ذلك، أغفلت النظرية شواهد دالة تدحض فرضياتها؛ ومن أبرزها أن اتجاه معدلات الخصوبة نحو الانخفاض لا يمكن اختزاله في التحولات الفسيولوجية (الحيوية) فحسب، بل هو نتاج تضافر محددات مستحدثة كاعتماد تقنيات تنظيم الأسرة، وتحول المنظومات القيمية والثقافية السائدة في المجتمع.

ج- رغم أن تأثير تعليم المرأة في قدرتها الإنجابية يُعد حقيقة سوسيوديموغرافية أكدتها أدبيات دراسية عديدة، إلا أن هذا المتغير لا يعمل بمعزل عن محددات اجتماعية أخرى تتقاسم معه هذا التأثير. وتفسير ذلك ديموغرافياً يكمن في عامل الزمن (العمر عند الزواج الأول)؛

فالمرأة التي تستغرق زمناً أطول في تحصيلها الأكاديمي، غالباً ما يتأجل ارتباطها لتتجاوز ذروة فترات خصوبتها الحيوية والتي تمتد سوسيولوجياً وبيولوجياً ما بين سن العشرين والثلاثين[1].

- **نظرية كوراد جيني(1884-1965):** يُصنَّفُ المفكر السوسيولوجي والإحصائي الإيطالي "كورادو جيني(Corrado Gini) " ضمن رواد المدرسة الحيوية (البيولوجية) في علم السكان؛ إذ ركّز في طروحاته على دراسة الديناميات السكانية بوصفها مؤشراً جوهرياً ومحركاً للتغير الاجتماعي. وفي مؤلَّفه التأسيسي "أثر السكان في تطور المجتمع" الصادر عام 1912، صاغ "جيني" مقاربة نسقية توضح طبيعة العلاقة الجدلية بين التطور البنيوي للمجتمع والتحولات المرحلية التي تطرأ على نموه السكاني. وحسب منظوره، فإن المتغير الديمغرافي يعيد تشكيل الخصائص النوعية للسكان وفقاً لتباين الطبقات الاجتماعية.

وقد استند "جيني" في بناء نموذجه التفسيري إلى "المنظور العضوي" الذي يُشبه الدورة الحيوية للمجتمعات بدورة حياة الكائن البشري، والتي تمر حتماً بمراحل: النشأة، فالارتقاء (التقدم)، ثم الهرم والتدهور. وافترضت النظرية أن كل مرحلة تطورية تمتلك سمات ديمغرافية محددة تنعكس آثارها على البنى البيولوجية، والمورفولوجية (الخارجية)، والاقتصادية للمجتمع؛ فبينما تتسم المجتمعات في طور نشأتها بخصوبة طبيعية مرتفعة ومعدلات نمو عالية، تؤول في مرحلة المراهقة والتقدم إلى حالة من "الاكتظاظ السكاني" يدفع بالضرورة إلى تنشيط تيارات الهجرة الخارجية تخفيفاً لضغط الكثافة.

ورغم الأهمية النظرية لهذا الطرح، إلا أن نموذج "كورادو جيني" واجه جملة من الانتقادات والتحفظات الإبستمولوجية والمنهجية، يمكن إجمال أبرزها فيما يلي:

أ- يفترض «جيني» وجود محددات طبيعية حتمية تحكم الديناميكية السكانية نمواً وانكماشاً، وتتجلى هذه القوة -حسب أطروحته- في الميكانيزمات البيولوجية والتراجع الذاتي للقدرة

1 - علي عبد الرزاق جبلي، مرجع سابق، ص97.

على الإنجاب (Fecundity). بيد أن المقاربات العلمية والمعطيات الإمبريقية الحديثة دحضت هذا التفسير الحتمي، لارتكازه على ميتافيزيقا طبيعية غامضة تفتقر للمأسسة العلمية، وتتجاهل قدرة الإنسان على الضبط والتحكم الديمغرافي.

ب- استنبط «جيني» مقاربته الاستشرافية لاتجاهات النمو السكاني بالاعتماد على الاستقراء التاريخي لمسارات بعض الأمم الكلاسيكية كاليونان والرومان. وهو مسلك يعيبه القصور المنهجي في التعميم؛ إذ لا يمكن سحب هذه الخصوصية التاريخية على سياقات ديمغرافية مغايرة تماماً، كالحالة الحضارية للهند والصين اللتين شهدتا اتجاهات ونماذج نمو ديمغرافي مختلفة هيكلياً.

ج- تتميز بعض البنى الاجتماعية بمعدلات خصوبة مرتفعة ومتجانسة، بحيث يغيب فيها التمايز الطبقي في السلوك الإنجابي (Differential Fertility) بين الشرائح الاجتماعية المختلفة، وتعد المجتمعات الآسيوية التقليدية -كالهند والصين تاريخياً- نموذجاً بارزاً لهذا التماسك والتشابه الديمغرافي العابر للطبقات.

د- تتعدد المتغيرات الكابحة للنمو السكاني ولا تنحصر في عاملي الحروب والهجرة؛ إذ تشمل مصفوفة الموانع الديمغرافية عوامل أخرى بالغة الأثر مثل: الإجهاض المتعمّد، وتفشي الأوبئة، والمجاعات، وارتفاع معدلات الوفيات الخام. وهي محددات أغفلتها تنبؤات «جيني»، رغم أن بروزها كمتغيرات مستقلة كفيل برسم مسارات تطورية للمجتمعات تنحرف تماماً عن النموذج الخطي الذي تصوره في نظريته الحيوية (البيولوجية).

المحاضرة السابعة: النظريات الاجتماعية

أهداف المحاضرة

تستهدف هذه المحاضرة تزويد الطالب بالرؤى التحليلية للنظريات الاجتماعية المفسرة للنمو السكاني، وتفكيك أبعادها الإبستمولوجية التي تجاوزت الحتمية البيولوجية نحو التفسير السوسيواقتصادي. وفي هذا الإطار، يسعى المقياس إلى تحقيق الأهداف التعليمية الآتية:

1. **التأصيل النظري للنمو السكاني:** تمكين الطالب من استيعاب المنطلق الجوهري للاتجاه الاجتماعي، القائم على فرضية أن الظاهرة الديموغرافية هي نتاج تفاعل جدلي بين المتغيرات الاجتماعية والبيئات المجالية، وليست انعكاساً لقوانين بيولوجية حتمية.
2. **النقد التحليلي للأطروحة الماركسية:** تفكيك "القانون النسبي للسكان" عند كارل ماركس، وتحليل طبيعة العلاقة التفاعلية بين نمط الإنتاج الرأسمالي وتشكل "جيش العمال الاحتياطي"، مع تقييم الفجوة بين التنظير الأيديولوجي والواقع التطبيقي (كما في التجربة الصينية والسوفيتية).
3. **الاستيعاب السوسيولوجي للمقاربة الدوركايمية:** توضيح العلاقة الطردية التي أرساها إميل دوركايم بين "الكثافة الدينامية"، وتقسيم العمل الاجتماعي، والنمو السكاني، مع نقد الإشكالات المنهجية المتعلقة بالنزعة الاختزالية في تفسيراته.
4. **تحليل آلية "الارتقاء الاجتماعي(Social Capillarity)** ": دراسة مساهمة أرسين ديمون في فهم تراجع الخصوبة كآلية سلوكية مرتبطة بالطموح الطبقي والحراك الاجتماعي، وقياس أثر "الجاذبية السوسيولوجية" للمراكز الحضرية على الأنماط الإنجابية.
5. **إدراك النزعة الوظيفية عند كنجزلي ديفز:** فهم "نظرية التغير الاجتماعي والاستجابة" كإطار وظيفي يفسر قدرة المجتمعات على استعادة توازنها البنيوي (Homeostasis) عبر "المتغيرات الوسيطة"، مع استشراف حدود هذه النظرية في تفسير السياقات الديموغرافية للدول النامية.

6. **تنمية التفكير النقدي:** تدريب الطالب على المقارنة بين المدارس الاجتماعية المختلفة (الماركسية، الوظيفية، التطورية) لاستجلاء القيمة التفسيرية لكل منها في فهم التحولات الديموغرافية المعاصرة.

4- النظريات الاجتماعية: (نظرية كارل ماركس، نظرية ايميل دوركايم، نظرية ارسين ديمون، نظرية كنجز ليديفز):

تُمثّل النظريات الاجتماعية الاتجاهَ المفسِّر الثالث في حقل الدراسات السكانية؛ إذ تنطلق من فرضية مفادها أن النمو السكاني لا يخضع لقوانين طبيعية (بيولوجية) حتمية أو ثابتة، بل هو نتاج تفاعل حزمة من المتغيرات والمحددات الاجتماعية والسياقية. وعليه، فإن الظاهرة الديموغرافية تتشكّل وتتغيّر تَبَعاً للبيئات الزمانية والمجالية المتباينة. ومن أبرز رواد هذا الاتجاه: كارل ماركس (Karl Marx)، وإيميل دوركايم (Émile Durkheim)، وألكسندر كار–ساوندرز (Alexander Carr–Saunders)، وأرسين ديمون (Arsène Dumont)، وآخرون. وسنقتصر في هذا المقام على استعراض الأطروحات النظرية للأسماء سالفة الذكر.

* **نظرية كارل ماركس:** تتنزل الأطروحة السكانية لكارل ماركس (Karl Marx) في سياق نسقه الفكري الشامل بوصفه منظّراً اقتصادياً واجتماعياً؛ حيث انعكست مقاربته المناهضة للرأسمالية بشكل جليّ على أطره التفسيرية للمسألة الديموغرافية، متمثلة في صياغته لـ 'القانون النسبي للسكان' كإفراز حتمي لآليات الإنتاج الرأسمالي.

أ• ظروف تبلور الفكر السكاني عند ماركس: عاصر كلٌّ من كارل ماركس ورفيقه فريدريك إنجلز نهايات الحقبة المالتوسية؛ إذ فارق توماس مالتوس الحياة في إنجلترا وهما في مقتبل العمر، غير أن أطروحاته السيسيو–ديموغرافية كانت قد فرضت حضورها بالفعل في الفضاء المعرفي والسياسي لبلديهما. وتبدّى ذلك جلياً في استجابة العديد من الولايات الألمانية والنمساوية للمخاوف المثارة حول النمو الديموغرافي المتسارع للفئات الهشة، حيث عمدت تلك

الولايات إلى تقنين المسألة السكانية عبر تشريعات مانعة للزواج، تُقيد إبرام العقود بمدى قدرة المتقدم على ضمان مستوى معيشي ملائم لأسرته.

ومع ذلك، أثبتت هذه السياسات الحمائية قصورها الإجرائي في الولايات الألمانية على وجه الخصوص؛ إذ أخفقت في كبح معدلات الإنجاب، بل حوّلت السلوك الإنجابي نحو الأنماط غير الشرعية. وأدى هذا التحول الديموغرافي إلى تفاقم الظاهرة وازدياد نسب المواليد خارج إطار الزواج، مما ألقى بأعباء رعايتهم ونفقاتهم على كاهل الخزانة العامة، وهو ما عجّل بإلغاء تلك القوانين. ورغم قصر فترة تطبيقها، إلا أنها تركت أثراً فكرياً بالغاً لدى ماركس وإنجلز، وشكلت منطلقاً لرؤيتهما النقدية التي اعتبرت النظريات المالتوسية امتهاناً للكرامة الإنسانية واعتداءً سافراً عليها[1].

ب• أسباب النمو السكاني حسب ماركس: لم يتناول كارل ماركس مسألة النمو السكاني بوصفها ظاهرة بيولوجية مجردة، بل قاربها من خلال صياغة حزمة من المبادئ التفسيرية التي تربط المسألة السكانية بالبنى السوسيواقتصادية، وذلك في سياق تصوره الأشمل للمادية التاريخية.

وقد تشكّلت الأطروحة الماركسية في هذا الصدد كاستجابة نقدية دحضت القوانين المالتوسية؛ التي رأت أن الموارد العيشية تعجز عن مجاراة التزايد السكاني المطرد، وأرجعت بؤس الإنسانية إلى نزوع فطري للتكاثر يفوق القدرة الإعاشية. وفي مقابل تفاؤل ماركس بقدرة العلم والتكنولوجيا على مضاعفة إنتاج الغذاء والسلع الأساسية، اعتبر أن الزيادة السكانية تمثل –في الأصل– رافعة حيوية للإنتاج؛ نظراً لأن قوة العمل تنتج فائضاً يفوق احتياجها الاستهلاكي الفردي. ومن ثم، فإن المجتمع المنظم عقلانياً تؤدي فيه الكثافة السكانية إلى مضاعفة الثروة لا تفاقم الفقر.

1 – عماد مطير الشمري، مرجع سابق، 2012، ص39.

أما عن تمظهرات الفقر والشقاء في المجتمعات الرأسمالية، فيعزوها ماركس إلى طبيعة نمط الإنتاج السائد وليس إلى حتمية طبيعية. فالرأسمالية تنزع بنيوياً نحو تكثيف رأس المال الثابت (الآلات والتقنية) على حساب رأس المال المتغير (الأجور والعمالة). هذا التطور التكنولوجي يفضي إلى خفض الطلب النسبي على اليد العاملة، مما يولد فائضاً سكانياً نسبياً يتبلور في هيئة "جيش احتياطي من العمال".

يؤدي هذا الجيش الاحتياطي دوراً مزدوجاً في المنظومة الرأسمالية؛ إذ يضمن إبقاء الأجور عند "حد الكفاف" نتيجة التنافس المحموم على فرص العمل الشحيحة، ويدفع العمال الممارسين إلى مضاعفة إنتاجيتهم خشية التسريح. وقد تنبأ ماركس بأن هذه التناقضات البنيوية ستؤول في نهاية المطاف إلى تقويض النظام الرأسمالي من الداخل، عبر تنامي السخط العمالي واندلاع الثورة الاشتراكية. وفي ظل نمط الإنتاج الاشتراكي، تتلاشى "المشكلة السكانية" عبر التخطيط الاقتصادي الشامل والتشغيل الكامل والمتوازن للقوى العاملة. وتأسيساً على ذلك، خلص ماركس إلى عدم وجود "قانون طبيعي عام للسكان"، بل إن لكل مرحلة تاريخية ولكل نمط إنتاج قانوناً ديمغرافياً خاصاً به، يتشكل وفقاً لشروطه المادية المحددة[1].

ج• الانتقادات التّي وجهت إلى أفكار ماركس: واجه الإسهام الماركسي في تفسير الديناميات السكانية جملة من التحفظات والتعقيبات النقدية، حتى من لدن بعض المتبنين للطرح الاشتراكي؛ ويرجع ذلك أساساً إلى الفجوة الإبستمولوجية (المعرفية) والتطبيقية التي ظهرت عند تنزيل هذه الأفكار على أرض الواقع. وتتبلور أبرز هذه الانتقادات في النقطتين الآتيتين:

– المحاكمة الأيديولوجية المقابلة: عاب ماركس على مناوئيه، وفي مقدمتهم توماس روبرت مالتوس، نزعتهم التحيزية ودفاعهم عن مصالح الطبقات البرجوازية الحاكمة. بيد أنه وقع في المقاربة الانتقائية ذاتها عبر انحيازه المطلق للطبقة العمالية (البروليتاريا)؛ الأمر الذي

1 – مصطفى خلف عبد الجواد، مرجع سابق، ص24–25.

أفقد أبحاثه أدوات التجرد العلمي، وانعكس سلباً على موضوعية النتائج التي خلص إليها، حيث صاغ قوانين سكانية تخدم أهدافه السياسية والأيديولوجية في المقام الأول.

- الحتمية النظامية وإغفال المتغيرات السلوكية: ارتكز المنظور الماركسي على فرضية حتمية مفادها أن التحول نحو النظام الاشتراكي هو الكفيل وحده باحتواء الاختلالات الديموغرافية وتداعيات النمو السكاني. غير أن هذا الطرح أغفل دور المحددات السوسيو–ثقافية والنفسية المؤثرة في السلوك الإنجابي، كالحرية الفردية في اتخاذ قرارات الزواج والتناسل، وخلفياتها الدينية والقيمية؛ وهي متغيرات جوهرية تشكل في مجموعها طبيعة العلاقات الاجتماعية والديناميات السكانية، ولا يمكن اختزالها في البعد الاقتصادي الشمولي وحده[1].
- لم تحظَ الأطروحات الماركسية الأصلية المتعلقة بالمسألة السكانية بإجماعٍ بين أتباعها؛ إذ واجهت الدول التي تبنت الماركسية كإطارٍ أيديولوجي ومسارٍ للتنمية الاقتصادية تحدياتٍ جوهرية. وتكمن جذور هذه الأزمة في قصور النظرية الأصلية عن تقديم تفسيرٍ وافٍ للارتباط الجدلي بين النمو السكاني ومستويات التنمية الاقتصادية في كل مرحلة من مراحل التطور الاجتماعي
- تأسست الرؤية الماركسية في علم السكان على فرضية جوهرية تقضي بوجود تعارض بنيوي بين "قانون السكان الاشتراكي" و"قانون السكان الرأسمالي". ووفقاً لهذا المنظور، تُحدد النظم السياسية والاقتصادية الاتجاهات الديموغرافية؛ ففي حين يُفترض أن يُنتج النظام الرأسمالي آليات ديموغرافية سلبية —مثل انخفاض معدلات المواليد أو الحاجة إلى الإجهاض القسري— يُنتظر من النظام الاشتراكي، نظرياً، أن يتبنى ديناميكيات سكانية معاكسة وأكثر إيجابية. ومع ذلك، كشفت المعطيات التاريخية والواقع التطبيقي عن فجوة كبيرة بين هذه الأطروحات والنتائج الميدانية، إذ تلاشت الفوارق النوعية بين الاتجاهات الديموغرافية في الدول الاشتراكية ونظيراتها الرأسمالية.

1 – خليل عبد الهادي البدو، مرجع سابق، ص31.

ويمكن استجلاء بطلان هذه الحتمية الأيديولوجية من خلال شواهد واقعية بارزة:

- **النموذج الصيني والتحول البراغماتي:** وجدت الصين نفسها، لمواجهة تحديات الضغط السكاني الكثيف، مضطرةً لتجاوز الأطر الأيديولوجية الماركسية التقليدية. فقد انتهجت الدولة منذ سبعينيات القرن العشرين سياسات سكانية صارمة تتقاطع جوهرياً مع المدارس غير الماركسية؛ حيث تبنت آليات "مالتوسية" للحد من الخصوبة، تمثلت في تقييد سن الزواج، وتعميم وسائل منع الحمل، وتشجيع الإجهاض، وهي إجراءات تُناقض في جوهرها الطروحات الماركسية الكلاسيكية بشأن السكان.
- **تجربة الاتحاد السوفيتي:** أخفقت التجربة الاشتراكية السوفيتية في تحقيق "العدالة الديموغرافية" التي نادى بها ماركس؛ إذ ظلت التفاوتات الطبقية في معدلات الوفيات بين العمال وغيرهم قائمة، وهو ما يُعد نقضاً للمقولة الماركسية التي تربط ارتفاع الوفيات بالنمط الرأسمالي حصراً. علاوة على ذلك، شهدت الدول الاشتراكية قبل عام 1990 انخفاضاً حاداً في معدلات المواليد وصل إلى مستويات دنيا، مما أبطل أطروحة ارتباط انخفاض الخصوبة بالنمط الإنتاجي البرجوازي، وأكد أن الاتجاهات الديموغرافية تخضع لمتغيرات تنموية واجتماعية تتجاوز التصنيفات الأيديولوجية الضيقة[1].
- **نظرية إميل دوركايم:** هو أحد أبرز علماء الاجتماع الفرنسيين، اشتهر بنظريته حول تقسيم العمل، والتّي جرى إسقاطها في حقل الدراسات السكانية، أين يؤكد على الدور الإيجابي لحجم السكان ونموه في تحقيق التقدم الاجتماعي والاقتصادي، من خلال ما يتيحه السكان من إمكانية التوسع في تقسيم العمل الاجتماعي.

أ• موقف دوركايم من النمو السكاني: يُمكن صياغة الأفكار التي طرحها إميل دوركايم حول الديناميات السكانية وتطور المجتمع على النحو الآتي:

1 – عماد مطير الشمري، مرجع سابق، ص40–43.

- **محددات النمو السكاني والتباين بين الحيزين الريفي والحضري:** يُفرق التحليل السوسيولوجي بين آليات النمو السكاني وفقاً للطبيعة الديموغرافية لكل منطقة؛ ففي حين يُعزى التزايد السكاني في النطاقات الريفية إلى "النمو الطبيعي" (الميلاد والوفيات)، تكتسب الزيادة السكانية في النطاقات الحضرية دينامية مختلفة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بـ "الهجرة". وتتميز المناطق الحضرية بتمركز سكاني كثيف يقلص الحاجة إلى مساحات شاسعة، بخلاف الأنماط الإنتاجية الريفية التي تتطلب حيزاً جغرافياً أوسع.
- **الكثافة الدينامية والروابط الاجتماعية:** لا يشترط دوركايم في نمو المدن ضخامة الحجم الديموغرافي أو ارتفاع معدلات النمو السكاني فحسب، بل يرى أن طبيعة الحياة الحضرية وتحدياتها تفرض على الأفراد نمطاً من "التضامن"، وتدفعهم نحو نسج روابط اجتماعية وثيقة وتفاعلات مكثفة، وهو ما يُعد ضرورة وظيفية لتسهيل تبادل الخدمات والمنافع وتنسيق الأنشطة اليومية.
- **الكثافة الأخلاقية وتقسيم العمل الاجتماعي:** يؤكد دوركايم وجود علاقة طردية بين الحجم السكاني وعمق تقسيم العمل الاجتماعي؛ إذ إن زيادة عدد الأفراد تؤدي بالضرورة إلى رفع مستويات "الاحتكاك والتفاعل الاجتماعي". هذا التفاعل المكثف – الذي يُطلق عليه دوركايم "الكثافة الدينامية– (Dynamic Density) " يخلق بيئة خصبة لتوسيع نطاق تقسيم العمل، ويُعزز من وتيرة التبادل التفاعلي بين الأفراد.
- **التطور السوسيولوجي عبر مراحل النمو** يرى دوركايم أن التكيف الاجتماعي يتخذ مساراً تطورياً عبر محطات اقتصادية وتكنولوجية متتابعة، بدءاً من مرحلة الصيد، مروراً بالرعي، وصولاً إلى الزراعة والصناعة. ومع الانتقال بين هذه المراحل، تتصاعد الكثافة السكانية، ويزداد التركيز الديموغرافي، مما يولد تياراً مستمراً من الأفعال وردود الأفعال المتبادلة. ويخلص دوركايم إلى أن زيادة الحجم السكاني وما يتبعها من كثافة اجتماعية هما المحرك الأساسي لتطور "تقسيم العمل الاجتماعي"، الأمر الذي يفضي بدوره إلى سلسلة من التحولات البنيوية والوظيفية في مختلف مفاصل المجتمع.

ب• أهم الاعتراضات التّي صاحبت نظرية دوركايم: لم تكن المقاربة الدوركايمية بمنأى عن النقد العلمي، إذ وقعت في بعض المزالق المنهجية التي تماهت فيها مع توجّهات سابقيه، ويمكن إجمال أبرز الاعتراضات في النقاط التالية:

- **الاختزالية في التفسير:** انحصرت رؤية دوركايم في "تقسيم العمل الاجتماعي" كمتغير أساسي لتفسير الظواهر السكانية، مما أدى إلى تغليب البعدين النفسي والاجتماعي على حساب المتغيرات الديموغرافية الصرفة، وهو ما أفقد التحليل توازنه التفسيري.
- **الجمود الهيكلي (الطابع الاستاتيكي):** اتسمت نظريته بنزعة استاتيكية (ساكنة) لم تستوعب ديناميكيات التغير الاجتماعي والسلالي المعقدة؛ إذ أغفلت التحولات الجوهرية التي أفرزها التقدم التكنولوجي وانعكاساتها على البنى الخدماتية والقيم الثقافية.
- **إشكالية القياس والقدرة الاستيعابية:** واجه المفهوم الذي طرحه دوركايم حول "الطاقة الاستيعابية للمجتمع" تحديات معرفية ومنهجية؛ إذ يكتنف الغموض معايير تحديد قدرة المجتمعات على استيعاب الأفراد، وهي إشكالية لا تزال تثير جدلاً واسعاً في سياق المجتمعات الصناعية والتكنولوجية المعاصرة، نظراً لصعوبة وضع ضوابط كمية دقيقة قابلة للتعميم في ظل التغيرات المتسارعة.

* **نظرية أرسين ديمون(1840–1902):** تُعزى الإسهامات النظرية في علم الاجتماع السكاني إلى أرسين ديمون (1840–1902)، الأستاذ بجامعة ستراسبورغ، الذي انصبّ اهتمامه على دراسة المحددات الاجتماعية للنمو الديموغرافي. وقد بلور ديمون أطروحته في كتابه الصادر عام 1890 بعنوان 'تناقص سكان المدينة (Dépopulation des campagnes)، حيث وضع لبنات ما يُعرف بنظرية 'الارتقاء الاجتماعي' أو 'العزلة الاجتماعية(Social Capillarity) '، التي تفسر تراجع الخصوبة كآليةٍ تخدم الطموح في الحراك الطبقي.

أ• مضمون نظرية ديمون: يُشير «ديمون» في نظريته إلى ظاهرة «الارتقاء الاجتماعي « (Social Capillarity)، موضحاً أن الفرد يسعى دائمًا إلى تحسين مكانته في البناء الطبقي

للمجتمع؛ وفي غمار هذا المسعى نحو الصعود الاجتماعي، تضعف تدريجيًا دوافعه البيولوجية والاجتماعية نحو الإنجاب. ويُعزي ديمون هذا الانخفاض في الخصوبة إلى انعزال الفرد عن بيئته الأصلية ونواته الأسرية؛ حيث يستنزف الطموح الفردي والارتقاء الطبقي الوقت والجهد المخصصين لتأسيس الأسرة واستقرارها.

وانطلاقًا من ذلك، يقرر ديمون وجود علاقة عكسية بين مستوى الارتقاء الفردي والنمو الديموغرافي؛ إذ يرى أن انشغال الفرد بتحقيق ذاته وتطوير مكانته الاجتماعية يأتي على حساب الالتزامات الأسرية. كما يربط ديمون بين التوسع الحضري (المدن الكبرى) والتحولات الديموغرافية، مؤكدًا أن تلك المدن في المجتمعات الديمقراطية تمارس «جاذبية سوسيولوجية» هائلة، تعمل كقوة جذب للأفراد القاطنين في محيطها، مما يعيد تشكيل أنماطهم السلوكية وتوجهاتهم نحو الإنجاب[1].

استند 'ديمون' في صياغة نظريته إلى دراسات مقارنة حول أنماط الخصوبة في السياق الفرنسي، مُبرزاً وجود تباين جوهري بين المجتمعات المتقدمة، كما هو الحال في فرنسا، والمجتمعات النامية، كالهند. وفي هذا الإطار، يرى 'ديمون' أن استقرار النظم الديمقراطية في فرنسا قد عزز من وتيرة الحراك الاجتماعي الرأسي، مما أسهم في تفعيل الحركية الاجتماعية التي أفضت بدورها إلى انخفاض ملحوظ في معدلات المواليد.

وعلاوة على ذلك، تُمارس الحواضر الكبرى في المجتمعات الديمقراطية دوراً استقطابياً فاعلاً؛ إذ تعمل كبؤر جذب تعزز من وتيرة الحراك الاجتماعي، مما يعجل بتبني السلوك الإنجابي المحدود. وفي المقابل، فإن الجماعات السكانية القاطنة في المناطق النائية عن مراكز الجذب الحضري، والتي تزاول أنشطة اقتصادية تقليدية محدودة الفرص للارتقاء الاجتماعي، لا تخضع لنفس آليات الضغط الشعيرية (الحركية)، وهو ما يفسر استمرار ارتفاع معدلات الخصوبة لديهم مقارنة بنظرائهم في المراكز الحضرية[2].

---

1 – خليل عبد الهادي البدو، مرجع سابق، ص 32.

2 – مصطفى عمر حمادة، الأنثروبولوجيا والتنمية السكانية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2012، ص114.

ب• الانتقادات التّي وجهت لأفكار ديمون: على الرغم من القيمة العلمية التي أضافتها نظرية أرسين ديمون (Arsène Dumont) في سياق تطور الفكر الديموغرافي، لا سيما من خلال نجاحه في تجاوز التناقض الجدلي الذي طرحه سبنسر بين مصلحة الفرد ومصلحة النوع (الجنس)، وتغليب الطابع النفسي–الاجتماعي في تفسير الظواهر الديموغرافية؛ إلا أن طرحه لا يزال عرضة لعديد من الانتقادات المنهجية.

ويتمثل مكمن القصور في نظريته في عجزها عن تقديم تفسير شمولي وافٍ للآليات الكامنة وراء التراجع الديموغرافي في فرنسا، وتعميم ذلك على المجتمعات التي تشهد انخفاضاً مماثلاً في معدلات المواليد. وعلى الرغم من الريادة التي حققتها رؤيته في توجيه الاهتمام نحو دور "العوامل الاجتماعية" كمتغير فاعل في تحديد اتجاهات النمو السكاني، إلا أن قصورها في الإحاطة بكافة أبعاد هذه الظاهرة يحد من قدرتها التفسيرية المطلقة.

* **نظرية كنجزلي ديفز:** يُعد كنجزلي ديفيس أحد أبرز رواد علم الاجتماع في الولايات المتحدة، حيث كرس شطراً وافراً من جهوده البحثية لقضايا السكان. وقد تبلورت مساهماته العلمية في حزمة من المقالات والمؤلفات التي أسست لرؤى نظرية مرجعية في علم السكان، يأتي في مقدمتها "نظرية التغير الاجتماعي والاستجابة (Theory of Social Change and Response)"؛ التي تعد إطاراً تفسيرياً محورياً لفهم التحولات في التاريخ الديموغرافي الحديث[1].

أ• مضمون نظرية كنجزلي ديفز: يرتكز الطرح النظري لكينجزلي ديفز (Kingsley Davis) على رفض مقاربات الحتمية الأحادية التي هيمنت على الدراسات السكانية السابقة، والتي سعت إلى تفسير ظاهرة التغير الاجتماعي من خلال اختزالها في عامل وحيد (اقتصادي، أو ثقافي، أو ديموغرافي). وينتقد ديفز هذا التبسيط الإخلالي، مؤكداً أن فهم التغيرات المجتمعية يتطلب مقاربة نسقية تفترض نزوع المجتمع البنيوي نحو "حالة التوازن(Homeostasis) ".

1 – منير عبد الله كرادشة، علم السكان، الديمغرافيا الاجتماعية، عالم الكتاب الحديث، عمان، الأردن، 2009، ص48.

ويفترض ديفز أن هذا التوازن النسقي يتعرض باستمرار لضغوط بنيوية، داخلية كانت أو خارجية، تعمل على زعزعة استقراره أو تقويضه. وفي المقابل، يمتلك المجتمع آليات تكيفية ذاتية تسعى لاستعادة التوازن. وتجدر الإشارة إلى أن مفهوم التوازن لدى ديفز يتجاوز البعد "المالتوسي" التقليدي القائم على العلاقة بين السكان والموارد المادية؛ إذ يربطه "بمتطلبات البناء الاجتماعي"، والتي تُعنى بكيفية تخصيص الموارد لتحقيق الغايات المؤسسية (سواء كانت سياسية، تربوية، دينية، أو ترفيهية) وضمان استمرارية البناء الاجتماعي.

وعليه، يرى ديفز أنه في حال اختلال هذا التوازن — سواء نتيجة للنمو الديموغرافي أو لتغير المتطلبات البنيوية — تبرز استجابات تكيفية يُطلق عليها "المتغيرات الوسيطة " (Intervening Variables). وتتخذ هذه الاستجابات طابعاً متنوعاً وتدريجياً، مثل: تأخير سن الزواج، الإجهاض، أو تبني برامج تنظيم الأسرة. ويستشهد ديفز بالنموذج الياباني كحالة تطبيقية لتوالي هذه الاستجابات، حيث انتقل المجتمع الياباني عبر مراحل زمنية من اللجوء إلى الإجهاض، مروراً بوسائل تنظيم الأسرة والتعليم والهجرة الخارجية، وصولاً إلى نمط تأجيل سن الزواج، كآليات تكيفية لضبط الإيقاع بين المتغيرات الديموغرافية ومتطلبات البناء الاجتماعي[1].

ب• التحفظات التّي أثيرت حولها: لقد قوبلت نظرية كينغزلي ديفيس بجملة من التحفظات النقدية، التي تعكس في جوهرها القصور المعرفي والمنهجي للإطار الوظيفي الذي استمدت منه أصولها، ويمكن إجمال أبرز هذه الانتقادات في النقاط الآتية:

- **النزعة التوازنية والنمط الاستنباطي:** تُعد نظرية ديفيس نموذجاً بارزاً للتوجهات المحافظة في علم الاجتماع السكاني؛ إذ أفرطت في التمسك بمبدأ "التوازن النسقي". وقد انعكس هذا التوجه في بناء النظرية وفق قالب استنباطي صارم، استند فيه الباحث إلى جملة من القضايا المسلّمة والتعريفات الإجرائية، ليشتق منها تفسيراته الافتراضية لظاهرة النمو السكاني. وعلى

1 - مصطفى خلف عبد الجواد، مرجع سابق، ص28-29.

الرغم من محاولات ديفيس تعزيز هذه الافتراضات بشواهد تجريبية مستمدة من السياق المجتمعي الغربي بهدف تعميم النتائج واستشراف أنماط النمو المستقبلي، إلا أن هذا المسعى ظل محكوماً بحدود الإطار النظري الذي انطلق منه.

- **محدودية الطابع الديناميكي:** توصف النظرية بأنها تتسم بطابع استاتيكي (سكوني) يحد من قدرتها التفسيرية الدينامية. فعلى الرغم من نجاحها النسبي في رصد بعض جوانب الواقع السكاني وتقديم الأدلة الداعمة لفرضياتها، إلا أنها أغفلت متغيرات جوهرية تحول دون ارتقائها إلى مستوى أعمق من التجريد. ويبرز هذا القصور بوضوح في عدم قدرة النظرية على تفسير السياقات الديموغرافية والاجتماعية المتباينة في مجتمعات العالم الثالث، والتي تختلف في جوهرها وآليات تطورها عن مسارات التنمية والتحول السكاني التي شهدتها المجتمعات المتقدمة[1].

1 – علي عبد الرزاق مرجع سابق، ص107.

المحاضرة الثامنة: النظريات الاقتصادية

أهداف المحاضرة

تستهدف هذه المحاضرة تزويد الطالب بالأسس النظرية والمفاهيمية التي تفسر العلاقة الجدلية بين المتغيرات الديموغرافية والآليات الاقتصادية، وذلك من خلال الأهداف التعليمية التالية:

1. **التأصيل النظري للعلاقة بين السكان والاقتصاد:** تمكين الطالب من فهم التطور التاريخي للمدارس الاقتصادية التي تناولت الظاهرة السكانية، بدءاً من المنظور الكلاسيكي وصولاً إلى النظريات الحديثة، مع التركيز على دور "العمل" و"رأس المال" كمتغيرات مفصلية في التحليل الديموغرافي.
2. **تفكيك المرتكزات الكلاسيكية:** دراسة النماذج الكلاسيكية (نظرية مستوى الكفاف، الوضع الساكن، والغلة المتناقصة) والوقوف على أبعادها التحليلية، مع تقييم النقد الموجه لها، لا سيما مساهمات "هنري كاري" و"ريتشارد جونز" في نقد الحتمية الاقتصادية.
3. **استيعاب إشكالية "الحجم الأمثل للسكان":** تحليل مفهوم الحجم الأمثل كمتغير ديناميكي يتأثر بالمستوى التقني والبيئي والاجتماعي، مع تنمية القدرة النقدية لدى الطالب تجاه التحديات المنهجية وصعوبات القياس التي تكتنف هذا المفهوم.
4. **تحليل ديناميكيات التنمية والعمالة:** تمكين الطالب من فهم العلاقة التفاعلية بين النمو السكاني ومسارات التنمية، من خلال استعراض "نظرية الفجوة السكانية" (بولدوين)، و"نظرية عرض العمل غير المحدود" (آرثر لويس)، وفهم كيف تساهم الازدواجية الهيكلية في توجيه الموارد البشرية.
5. **الربط بين مستويات الدخل والأنماط الديموغرافية:** دراسة دور "الطلب على العمل" في تشكيل أنماط الخصوبة والوفيات، وتوضيح كيف تؤثر التغيرات في بنية الإنتاج على السلوك الديموغرافي للأسر، لا سيما في المجتمعات النامية.

5-النظريات الاقتصادية:(النظريات الكلاسيكية، النظريات الاقتصادية الحديثة):

تُعدّ النظريات الاقتصادية المكون الثالث والأساسي في الأدبيات السكانية، حيث حظيت باهتمام بحثي واسع امتد عبر فترات زمنية طويلة. وقد انطلقت جذور هذا الاتجاه منذ مطلع القرن الثامن عشر، ساعيةً إلى صياغة أطر تحليلية تربط بين المتغيرات الديموغرافية والآليات الاقتصادية؛ وذلك رغم التحديات المنهجية التي واجهت هذه الدراسات، لا سيما ما تعلق منها بمحدودية توفر البيانات الاقتصادية الدقيقة، كمتغيرات الدخل، والثروة، والأجور، ومعدلات البطالة.

* **النظرية الاقتصادية الكلاسيكية:** مثلت المدرسة الكلاسيكية التيار الفكري المهيمن في الدراسات السكانية والاقتصادية خلال الفترة الممتدة من القرن الثامن عشر وحتى مطلع القرن العشرين. يرتكز الجوهر الفلسفي لهذه المدرسة على مبدأ "عدم التدخل(*Laissez-faire*) "، حيث نادت بانسحاب الدولة من النشاط الاقتصادي، معتبرة أن كفاءة الأفراد في إدارة الموارد وتخصيصها تفوق بمراحل قدرة الأجهزة الحكومية.

وفيما يتصل بالمسألة السكانية، قدمت المدرسة الكلاسيكية مقاربة تحليلية تستند إلى العلاقة الجدلية بين حجم السكان وقدرة الاقتصاد على استغلال الموارد المتاحة. وقد مهد هذا المنظور الطريق لبلورة العديد من الرؤى والنماذج النظرية التي ربطت بين النمو الديموغرافي والرفاه الاقتصادي من منظور الفاعلية الفردية.

1- نظرية مستوى الكفاف: تُعد نظرية مستوى الكفاف إحدى الركائز الكلاسيكية في الفكر الديموغرافي والاقتصادي، حيث تُشير إلى وجود علاقة طردية بين النمو السكاني وتوافر الأيدي العاملة، وتأثير ذلك على استقرار الأجور. تفترض هذه النظرية أنه في ظل تنامي الكتلة السكانية، يطرأ فائض في عرض القوى العاملة، وهو ما يُفضي –بعد دورة زمنية تقدر بخمسة وعشرين عاماً– إلى انخفاض الأجور العمالية إلى مستويات أدنى من حد الكفاف الضروري للبقاء.

وتتبع هذه العملية ميكانيكية ذاتية التصحيح؛ فتردي الظروف المعيشية يؤدي بالضرورة إلى ارتفاع معدلات الوفيات، مما يقلص من حجم المعروض العمالي، وبالتالي يرتفع مستوى الأجر مجدداً ليصل إلى عتبة الكفاف. هذا الاستقرار النسبي في الأجور يحفز بدوره معدلات الزواج والخصوبة، مما يؤدي إلى زيادة النمو السكاني مجدداً، لتبدأ دورة انخفاض الأجور ومن ثم التوازن مرة أخرى، فيما يشبه "حلقة مفرغة" من التذبذب السكاني والاقتصادي.

ومن أبرز المنظرين الذين تبنوا هذا الطرح "جون ستيوارت ميل"، الذي أرسى مقاربة تفسيرية تربط بين الأجر الفعلي ومعدل نمو السكان نسبةً إلى رأس المال المستثمر في العملية الإنتاجية. وبحسب "ميل"، فإن معادلة الأجور تعتمد على حاصل قسمة رأس المال على عدد السكان؛ فإذا نما رأس المال بوتيرة أسرع من نمو الكتلة السكانية، تتهيأ الظروف لرفع مستوى الأجور. وعلى النقيض من ذلك، إذا شهد المجتمع نمواً سكانياً مطرداً دون مواكبة من التراكم الرأسمالي، فإن ضغوط عرض العمل ستؤدي حتماً إلى تراجع الأجور العمالية واتجاهها نحو الانخفاض[1].

2- نظرية الوضع الساكن: تُعد هذه النظرية إحدى الركائز الكلاسيكية في الفكر الاقتصادي، ويبرز من بين روادها كل من «جان باتيست ساي»، و«فون ثونن»، و«ناسو ويليام سنيور». تذهب هذه النظرية إلى أن التراكم المستمر لعناصر الإنتاج — وتحديداً رأس المال والعمالة — يُفضي حتماً إلى تراجع تدريجي في العائد الحدي لرأس المال الموظف في العملية الإنتاجية. ومع استمرار هذا التراجع، يصل حجم رأس المال إلى حالة من الاستقرار (الثبات)، وتتجه مستويات الأجور نحو نقطة التوازن مع مستوى الكفاف أو مستوى المعيشة السائد في المجتمع. وتُنبئ هذه الحالة الساكنة بانعكاسات اقتصادية هيكلية، تتجلى في:

أ. الركود التنموي: توقف نمو الثروة القومية واستقرار حجم رأس المال المستثمر.

ب. تراجع الطلب: انكماش الطلب الكلي على قوة العمل.

ج. الضغوط الأجرية: انخفاض مستويات الأجور لتستقر عند حدود الكفاف.

---

1 - يونس حمادي علي، مرجع سابق، ص 56-57.

3- نظرية الغلة المتناقصة: يُعد ديفيد ريكاردو المؤسس الأول لهذا القانون، حيث ربط بينه وبين تحديات التنمية الاقتصادية؛ إذ ذهب إلى أن الزيادة السكانية في ظل محدودية الأراضي الصالحة للزراعة تؤدي بالضرورة إلى انخفاض إنتاجية الأرض.

لقد واجهت أطروحات ريكاردو خلال العقد الممتد من (1823 إلى 1833) انتقادات جوهرية من قبل اقتصاديين بارزين، على رأسهم «هنري تشارلز كاري» و«ريتشارد جونز»، اللذان شككا في عالمية مبادئ ريكاردو وصدقيتها:

- **نقد هنري كاري:** جادل كاري بأن المسار التاريخي لاستغلال الأراضي لا يبدأ بالضرورة بالأكثر خصوبة كما افترض ريكاردو، بل أشار إلى أن المجتمعات البشرية قد تزرع الأراضي الأقل خصوبة أولاً، ومن ثم فإن الضغط السكاني لا يمثل بالضرورة عائقاً بنيوياً أمام النمو الاقتصادي في الأجل الطويل.
- **نقد ريتشارد جونز:** طعن جونز في الصفة الحتمية لقانون الغلة المتناقصة، مؤكداً أن العقل البشري، عبر تراكم المعارف العلمية والابتكارات التكنولوجية، قادر على تطوير تقنيات إنتاجية تحد من حدة هذا القانون. وعلاوة على ذلك، يرى جونز أن الطبيعة البشرية تتسم بالوعي التنموي، حيث يدفع التطلع نحو تحسين جودة الحياة وتلبية الحاجات الكمالية الأفراد إلى ضبط معدلات النمو السكاني طواعية[1].

* **النظريات الاقتصادية الحديثة:** أحدثت الثورة التكنولوجية التي شهدتها أوروبا في مطلع القرن التاسع عشر طفرةً نوعية في الفنون الإنتاجية، والصناعات الثقيلة، وآليات التوزيع الزراعي، مما أفضى إلى ارتفاع ملموس في مستويات الإنتاجية وتوسعٍ في الرقعة المزروعة. وقد أدى هذا النمو إلى تعاظم معدلات الربح، وما تلاها من تراكمٍ لرأس المال، ونمو في الناتج المحلي، وتوسعٍ في فرص العمل. انعكس هذا التحول الهيكلي بشكلٍ مباشر على الفكر السكاني؛ إذ تخلّى رواد الفكر الكلاسيكي المحدث عن النظرة المطلقة لتأثير الزيادة السكانية

1 - محمد فاروق الشبول، مرجع سابق، ص56.

على حجم الإنتاج، ليتبنوا منظوراً نسبياً يقر بأن العلاقة بين النمو السكاني والإنتاجية تتحدد وفق شروط بنيوية وموضوعية؛ فقد تفضي الزيادة السكانية إلى تعزيز الإنتاجية في ظروف معينة، بينما قد تؤدي إلى تدهورها في ظروف أخرى. وفي هذا الإطار، سنستعرض فيما يلي أبرز النظريات التي عالجت هذه الإشكالية:

1- نظرية الحد الأمثل: يُعد مفهوم "الحجم الأمثل للسكان" من الركائز التي أثارت اهتمام الفكر الاقتصادي، حيث ظهرت إرهاصاته الأولى في كتابات "آدم سميث"، ثم تبلور المفهوم بشكلٍ أكثر وضوحاً في كتاب "مبادئ الاقتصاد السياسي" لـ "سيد جويك" (1833). وقد توالت الإسهامات النظرية لتطوير هذا الطرح، لا سيما مع "أدوين كانان" في مؤلفه "أساسيات الاقتصاد السياسي" (1888)، والاقتصادي السويدي "كنوت فيكسل" في سلسلة محاضراته حول "الاقتصاد القومي" (1901). وقد استقر المفهوم كمصطلح أكاديمي راسخ في الفكر الاقتصادي الرأسمالي، لاسيما بعد الدراسة المعمقة التي قدمها المفكر الإنجليزي "ألكسندر كارسوندر" في كتابه "المشكلة السكانية وسكان العالم"، حيث سعى إلى تأصيل العلاقة الجدلية بين التنامي السكاني والموارد الاقتصادية المتاحة.[1]، لقد سعى الإنسان -تاريخياً- نحو تحقيق "الحجم السكاني الأمثل"، الذي يُقصد به ذلك المستوى العددي الذي يُعظم متوسط نصيب الفرد من العائد الاقتصادي. ولا يتحدد هذا الحجم بمعزل عن سياقه؛ إذ يخضع لمجموعة من المتغيرات المتداخلة، تشمل: الخصائص البيئية، والمستوى التقني والمهاري السائد، بالإضافة إلى الموروثات الثقافية والاجتماعية، وسائر الحقائق الديموغرافية والجيوسياسية ذات الصلة.

وبناءً على ذلك، يعمل المجتمع على ضبط نموه السكاني للوصول إلى هذا الحد الأمثل، الذي لا يتسم بالثبات؛ بل هو متغير ديناميكي يتبدل بتغير الظروف الزمانية والمكانية. ومن اللافت في هذا السياق وجود تباين صارخ في الكثافة السكانية؛ فبينما تتجه بعض المجتمعات نحو التضخم السكاني، نجد على النقيض مجتمعات أخرى تمتلك وفرة في الموارد الطبيعية -سواء

1 – رمزي زكي، المشكلة السكانية وخرافة المالتوسية الجديدة، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1984، ص98-100.

الزراعية منها أو المعدنية– لكنها لا تزال تعاني من انخفاض في الكثافة السكانية، وهو ما يجسده بوضوح النموذج التنموي لكل من السودان، أستراليا، والعراق[1].

يرى **كارسوندز** أن النمو السكاني ليس ظاهرة عشوائية، بل هو متغير محكوم بالديناميكيات التفاعلية بين الإنسان وبيئتيه الفيزيقية والاجتماعية؛ حيث تتحدد الأعداد السكانية بناءً على طبيعة هذا التفاعل ونمط تغيّره عبر الزمن. وفي هذا السياق، يتبنى كارسوندز طرحاً مناقضاً لـ "**مؤدى مالتوس**" الذي يربط بين النمو السكاني وتناقص الموارد؛ إذ يؤكد أن الأعداد السكانية تُصاغ وفقاً للتصورات الثقافية والاجتماعية حول "الحجم الأمثل" الذي يتلاءم مع ظروف الحياة. وبناءً على هذا التصور، يشير إلى لجوء المجتمعات تاريخياً إلى ممارسات تقييدية – كالإجهاض، وأد البنات، والعزل– كآليات للضبط الديموغرافي. وقد وضع كارسوندز "متوسط الدخل الفردي" مؤشراً معيارياً لقياس هذا الحجم، مفترضاً أن اتجاه هذا الدخل نحو التصاعد يعد دليلاً على وجود فجوة ديموغرافية تستدعي زيادة السكان لعدم بلوغ المجتمع حد الإشباع السكاني.

وعلى الرغم من أهمية هذه الرؤية، إلا أنها واجهت انتقادات منهجية جوهرية يمكن إيجازها في الآتي:

أ. **القصور المنهجي والتبسيط المفرط:** يُؤخذ على كارسوندز افتقاره إلى الدقة في ضبط مفاهيمه، إذ حصر محددات "الحجم الأمثل للسكان" في متغير اقتصادي أحادي (موارد الثروة)، وهو ما يخرج نظريته عن إطار الموضوعية العلمية التي تتطلب مقاربة متعددة الأبعاد؛ متجاهلاً بذلك المتغيرات الثقافية، والاجتماعية، والتكنولوجية التي أثبتت الدراسات السكانية المعاصرة فاعليتها وتأثيرها المباشر في النمو السكاني.

ب. **السكونية (الاستاتيكية):** تتسم النظرية بطابع استاتيكي يغفل حركية المتغيرات؛ إذ لم تأخذ في الاعتبار الطفرات النوعية، مثل الاكتشافات المواردية الاستراتيجية (كالبترول)، أو

1 – طارق السيد، مرجع سابق، ص 89.

التحولات العميقة في أنماط الاستهلاك وارتفاع مستويات المعيشة، وهي متغيرات قادرة على إعادة صياغة المعادلة السكانية جذرياً.

ج. صعوبة القياس والتقدير: تفتقر الطروحات العملية للنظرية إلى القابلية للقياس، نظراً لتعقد تقدير الطاقات الإنتاجية الكلية للمجتمعات. وتزداد هذه الصعوبة حدة في الدول المتقدمة، حيث تتداخل العوامل التقنية والتنظيمية، مما يجعل التمييز بين الحجم السكاني "القليل" أو "الكثير" أو "الأمثل" مسألة تخمينية تفتقر إلى أسس إجرائية ثابتة[1].

2- نظرية الفجوة السكانية: تُعزى هذه النظرية إلى الباحث روبرت بولدوين، الذي يؤصل للعلاقة التفاعلية بين النمو الديموغرافي ومعدلات الدخل الفردي؛ إذ يرى أن جوهر المعضلة التنموية يكمن في "الفجوة" الناتجة عن تباين معدلات النمو بين المتغيرين:

- **حالة العجز التنموي (المصيدة السكانية):** يذهب بولدوين إلى أن تجاوز معدل النمو السكاني لمعدل الزيادة في متوسط دخل الفرد يُدخل الاقتصاد الوطني في حالة من "المصيدة الهيكلية"؛ مما يؤدي إلى انكماش الموارد الاقتصادية، وتدني مستوى المعيشة، وعرقلة مسارات التنمية عن بلوغ مستهدفاتها المرجوة.
- **حالة الإنعاش الاقتصادي:** وعلى النقيض من ذلك، يرى أن تجاوز معدل نمو متوسط دخل الفرد لنظيره السكاني يمثل مؤشراً إيجابياً؛ حيث يسهم ذلك في انتعاش الاقتصاد الوطني، وتدعيم ركائز التنمية المستدامة، فضلاً عن تحفيز وتيرة التكوين الرأسمالي (Capital Formation)[2].

3- نظرية عرض العمل غير المحدود: تُعد نظرية "عرض العمل غير المحدود" التي صاغها الاقتصادي "آرثر لويس" عام 1954، ونشرها في مجلة "الدراسات الاقتصادية والاجتماعية " (The Manchester School)، حجر الزاوية في تفسير ديناميكيات التنمية في الاقتصادات الثنائية. استند لويس في بناء نموذجه إلى السمات البنيوية المميزة للبلدان النامية، وفي مقدمتها:

---

1 - طارق السيد، مرجع سابق، ص90.

2 - يونس حمادي علي، مرجع سابق، ص61.

تسارع معدلات النمو الديموغرافي، وتفاقم ظاهرة البطالة، فضلاً عن الازدواجية الهيكلية التي تقسم الاقتصاد إلى قطاعين متباينين:

- **القطاع الصناعي (الحديث):** يتسم بارتفاع مستويات الإنتاجية الحدية لعنصر العمل، واعتماد تكنولوجيا متقدمة، وارتفاع نسبي في مستويات الأجور، إلا أنه يواجه عائقاً في قدرته على استيعاب العمالة نظراً لضآلة حجم الفائض الاقتصادي المتاح للتحول إلى تراكم رأسمالي.
- **القطاع الزراعي (التقليدي/قطاع الكفاف):** يتسم بضعف الإنتاجية وتدني الأجور، مع انتشار واسع لظاهرة "البطالة المقنعة" التي تُمثل فائضاً في القوى العاملة دون مساهمة حقيقية في الإنتاج.

ويرى لويس أن هذا التباين البنيوي يُشكل فرصة تنموية إذا ما أُعيد توجيه الموارد البشرية الفائضة من القطاع التقليدي نحو القطاع الصناعي، شريطة الالتزام بثلاثة ضوابط هيكلية جوهرية:

أ. **التمويل الذاتي:** ارتباط نمو الاستثمارات في القطاع الصناعي بحجم الفائض الذي يُحقق داخلياً.

ب. **معادلة الأجور:** ضرورة أن تتجاوز الأجور في القطاع الصناعي مستويات الكفاف (الإنتاجية الحدية للعمل) في القطاع الزراعي لجذب القوى العاملة.

ج. **استقرار تكلفة التأهيل:** بقاء تكاليف تدريب العمالة المنتقلة من القطاع الزراعي إلى الصناعي ضمن حدود دنيا وثابتة زمنياً.

تأسيساً على ما سبق، تُفضي عملية التنمية إلى سحب فائض العمالة من القطاع الزراعي لرفد القطاع الصناعي، مع ضرورة الحفاظ على استقرار مستويات الأجور عند حدها الأدنى لضمان تعظيم الفائض الرأسمالي الموجه للاستثمار. ومع تزايد وتيرة الاستثمارات، تتسع الطاقة الاستيعابية للقطاع الصناعي، مما يُفضي إلى حلقة تراكمية إيجابية: تقليص البطالة،

تسريع تراكم رأس المال، نمو الإنتاجية، ومن ثم ارتفاع مستويات الدخل القومي وتحقيق معدلات نمو اقتصادي مستدامة[1].

4- نظرية الطلب على العمل: يُقرر سدني كونتز (Sidney Coontz) وجود علاقة سببية بين ديناميكيات الطلب على العمالة على المدى الطويل والأنماط الديموغرافية للسكان. وفي سياق تحليله للاقتصادات النامية، يرى كونتز أن دخول الصناعة كنمط إنتاجي حديث يُحدث طفرة في الطلب على القوى العاملة بمختلف فئاتها؛ مما يُحفز بدوره النمو السكاني نتيجة تضافر عاملين جوهريين: الأول يتمثل في الانخفاض الملحوظ في معدلات الوفيات، والآخر في تصاعد معدلات الخصوبة.

ويؤسس كونتز فرضيته على ترابط وثيق بين متغيري الوفيات والخصوبة، موضحاً أن العلاقة بين التنمية الاقتصادية (أو مستوى الدخل) وبين الخصوبة هي علاقة عكسية. ففي المجتمعات التي تشهد مراحل مبكرة من التنمية، تبدأ معدلات الإنجاب في الانخفاض لدى الشرائح الأكثر ثراءً نتيجة تراجع الجدوى الاقتصادية لعمالة الأطفال والنساء. وفي المقابل، يستمر التوجه نحو الإنجاب بمعدلات مرتفعة في أوساط الأسر الفقيرة، طالما ظل الطلب على عمالة الأبناء يشكل استراتيجية اقتصادية وبقائية تعزز دخل الأسرة[2].

1 - رمزي زكي، مرجع سابق، ص168-169.

2 - يونس حمادي علي، مرجع سابق، ص61-62.

المحور الرابع: أهم الظواهر الديموغرافية

المحاضرة التاسعة: مفهوم الظاهرة الديموغرافية

أهداف المحاضرة

تهدف هذه المحاضرة إلى تزويد الطالب بالإطار المفاهيمي والتحليلي للظواهر الديموغرافية، مع التركيز على "الخصوبة" كمتغير استراتيجي في الدراسات السكانية. ويسعى المقياس من خلالها إلى تحقيق المخرجات التعليمية التالية:

أولاً: الأهداف المعرفية (تنمية الحصيلة العلمية)

1. **الضبط المفاهيمي:** تمكين الطالب من استيعاب الماهية العلمية للظاهرة الديموغرافية، والتمييز بين أبعادها كمتغير زمني وسلسلة من التبدلات البنيوية، وكموضوع إمبريقي (تجريبي) قابل للقياس الكمي.
2. **التأصيل المنهجي للخصوبة:** استكشاف الجدلية القائمة بين الأبعاد البيولوجية للخصوبة (Fecundity) والأداء السلوكي الفعلي للمجتمع، وفهم دورها كمحرك رئيسي للديناميكيات السكانية.
3. **فهم محددات النمو السكاني:** تحليل التباينات في نماذج النمو السكاني (الزيادة الطبيعية مقابل الهجرة)، وإدراك أثر التوزيع العمري على اتجاهات الخصوبة.

ثانياً: الأهداف المنهجية (تنمية المهارات الإحصائية والتحليلية)

1. **التمكن من أدوات القياس الديموغرافي:** تزويد الطالب بالمهارات اللازمة لاحتساب وتفسير المؤشرات الأساسية (معدل الزيادة الطبيعية، معدل المواليد الخام، معدل الخصوبة العام، معدلات الخصوبة النوعية العمرية).
2. **التحليل المقارن للبيانات:** التدريب على استخدام "معدل التكاثر الإجمالي" و"نسبة الأطفال إلى النساء" كأدوات استدلالية لتقييم القدرة الإنجابية وإمكانيات الإحلال الجيلي في المجتمعات.

3. **تفكيك المتغيرات الوسيطة:** إكساب الطالب قدرة تحليلية على فهم العوامل السوسيو-اقتصادية المؤثرة في السلوك الإنجابي (البناء الأسري، التعليم، دور المرأة، ووسائل تنظيم الأسرة).

ثالثاً: الأهداف التحليلية (تنمية القدرة على الربط بين السكان والتنمية)

1. **الربط التفاعلي:** دراسة العلاقة بين المتغيرات الديموغرافية والتحولات المجتمعية، وفهم كيف تؤثر خصائص البنية العمرية والنوعية على السياسات التنموية.
2. **الاستشراف المستقبلي:** تمكين الطالب من التنبؤ باتجاهات النمو السكاني بناءً على مؤشرات الخصوبة، وفهم دورها في صياغة السياسات السكانية التنموية.

1-مفهوم الظاهرة الديموغرافية:

تُشير الظاهرة الديموغرافية (Demographic Phenomenon) إلى مجمل الأحداث والمتغيرات التي تطرأ على البنية السكانية، سواء من حيث الحجم (العدد)، أو التوزيع الجغرافي، أو التركيب (العُمري والنوعي)، أو الحركية؛ شريطة أن تتسم هذه المتغيرات بقابليتها للرصد، والقياس الكمي، والتحليل الإحصائي الدقيق.

وتتجسد هذه الظواهر في التفاعلات الحيوية والاجتماعية التي تُحدث أثراً مباشراً ومستداماً على معدلات النمو السكاني وتطور المسارات المجتمعية، ومن أبرزها: المواليد، الوفيات، الزواج، الطلاق، وحركات الهجرة الوافدة والنازحة.

ويمكن تأطير الظاهرة الديموغرافية في السياق التالي:

- **كتحول زمني:** هي عبارة عن سلسلة من التبدلات التي تعتري المجتمع السكاني ضمن حيز زمني محدد؛ مما يمنح الباحثين أداةً منهجية لفهم الخصائص الراهنة للمجتمع، واستشراف اتجاهاته المستقبلية في أبعادها الاقتصادية والاجتماعية.

- **كظاهرة موضوعية قابلة للقياس:** تكتسب الظاهرة الديموغرافية صفتها العلمية من ارتباطها الوثيق بالمتغيرات السكانية، وقابليتها للتحويل إلى مؤشرات رقمية تتيح إجراء المقارنات، واختبار الفرضيات، واستخلاص النتائج الإحصائية.

وخلاصة القول، تُعد دراسة الظواهر الديموغرافية –كالخصوبة، والوفيات، وحركية الهجرة– ركيزةً أساسية لفهم ديناميكيات التغيير الاجتماعي والتخطيط التنموي.

2–الخصوبة:

تُعد الخصوبة إحدى الركائز الجوهرية في الدراسات السكانية، والمُحرّك الرئيس والمباشر للديناميات الديموغرافية في المجتمعات البشرية. ولا تقتصر أهميتها على كونها المتغير الأكثر تأثيراً مقارنةً بمعدلات الوفيات والهجرة، بل تتجاوز ذلك بكونها ظاهرة اجتماعية وسلوكية مرنة تخضع للمتغيرات الثقافية والاقتصادية، مما يجعلها أقل استقراراً وقابلية للتنبؤ مقارنةً بالمكونات الديموغرافية الأخرى، وهو ما سيتم تفصيله في سياق هذا البحث.

– **نظرة حول حجم نمو لسكان العالم:** شهد العالم تضاعفاً مستمراً في أعداده السكانية منذ منتصف القرن التاسع عشر؛ إذ قدّر حجم السكان بنحو 1.1 مليار نسمة في عام 1850، وصولاً إلى مستويات قياسية بنهاية القرن العشرين. ويتطلب تحليل هذا النمو التمييز بدقة بين "الزيادة الطبيعية" (الفرق بين المواليد والوفيات) وبين "الهجرة الدولية". فبينما كان النمو السكاني في مناطق العالم القديم (أوروبا، إفريقيا، آسيا) نتاجاً مباشراً لارتفاع معدلات الزيادة الطبيعية، اتسم النمو في مناطق أخرى – كأستراليا – بأنه مدفوع أساساً بتدفقات الهجرة الوافدة.

وتشير البيانات الديموغرافية الدولية إلى نمو مطرد في الحجم السكاني، مع تباين في معدلات الزيادة عبر الفئات العمرية المختلفة. وقد سجلت الفئتان العمريتان (1–5 سنوات) و(20–35 سنة) أعلى معدلات نمو؛ حيث يُعزى التوسع في الفئة الأولى إلى الارتفاع في

معدلات الإنجاب (المواليد)، بينما ترتبط الزيادة الملحوظة في الفئة الثانية بشكل وثيق بتيارات الهجرة الدولية، التي تستقطب في الغالب القوى العاملة الشابة[1].

– **تعريف الخصوبة:** تتعدد دلالات مصطلح "الخصوبة" بحسب السياق المعرفي الذي يرد فيه، ويمكن تفصيل ذلك وفق الآتي:

أولاً: في البعد اللغوي: تُشتق الخصوبة من "الخِصْب"، وهو نقيض الجدب، ويُشار به إلى كثرة الكلأ والعشب وتوافر أسباب النماء في الأرض. وقد اتسع الاستخدام اللغوي ليشمل المجاز؛ فيقال "ذهن خصيب" للدلالة على وفرة الإنتاج الفكري وتوقده.

ثانياً: في البعد البيولوجي: تُعرف الخصوبة (Fertility) بأنها القدرة الفسيولوجية على الإنجاب، وهي الحالة التي تكون فيها البويضة مهيأة للتلقيح والنمو، وتُعد نقيضاً اصطلاحياً للعقم (Infertility/Sterility) الذي يعني انعدام هذه القدرة.

ثالثاً: في البعد الديموغرافي (علم السكان): ينتقل مفهوم الخصوبة في الدراسات السكانية من حيز "القدرة الفسيولوجية(Fecundity) " إلى حيز "الأداء الفعلي"، حيث تُقاس الخصوبة بعدد المواليد الأحياء الذين يتم رصدهم فعلياً. وتجدر الإشارة إلى التمييز الاصطلاحي الدقيق بين مفهومين:

– **القدرة على الإنجاب(Fecundity):** وتشير إلى الإمكانية البيولوجية للزوجين على الإنجاب، بمعزل عن ممارسة هذا الإنجاب فعلياً.

– **الخصوبة السكانية(Fertility):** وتعني المخرجات الواقعية لعملية الإنجاب؛ أي العدد الفعلي للمواليد الأحياء.

وعلى مستوى الأسرة، تُصنف الأسرة بأنها "مخصبة" إذا نتج عنها مولود حي واحد على الأقل، بصرف النظر عن التخطيط للإنجاب. أما في سياق التحليل السكاني الكلي، فإن الخصوبة لا تُعبر عن حالة فردية، بل تُعد مؤشراً إحصائياً يُعبر عن "المعدل التكراري" أو

1 – فراس البياتي، مرجع سابق، ص76.

"المعدل الإجمالي" للمواليد ضمن مجتمع معين أو فئة سكانية محددة خلال فترة زمنية معينة[1]. تُعرف الخصوبة الفسيولوجية (Biological Fecundity) بأنها القدرة البيولوجية الكامنة على الإنجاب، والتي تتبلور مع بلوغ الإناث مرحلة النضج الجنسي. تبدأ هذه المرحلة فسيولوجياً مع استهلال الدورة الشهرية (الطمث)، وتزامنها مع ظهور الخصائص الجنسية الثانوية، مقترنةً ببدء نشاط المبيض في إنتاج البويضات القابلة للإخصاب[2].

تتسم الخصوبة بتباينها الجوهري بين المجتمعات، بل وتمتد هذه الفروق لتشمل الحيز الجغرافي والمجموعات السكانية داخل المجتمع الواحد، مما يعكس تداخل مجموعة معقدة من المحددات البيئية، والاجتماعية، والاقتصادية. وتكمن الأهمية الجوهرية لدراسة الخصوبة في كونها المحرك الرئيس للتركيب العمري للسكان؛ إذ يُفضي ارتفاع معدلاتها إلى توسيع قاعدة الهرم السكاني بفعل ظاهرة "التجديد الديموغرافي"، وهو ما يؤدي بالتبعية إلى انخفاض النسبة المئوية لكبار السن في إجمالي السكان. وينتج عن هذا التغير في البنية العمرية جملة من التداعيات الاقتصادية والاجتماعية التي تُلقي بظلالها على اتجاهات النمو السكاني في المجتمع[3].

يُعد هذا المؤشر من الأدوات الأساسية لقياس الديناميكية السكانية؛ إذ يعكس حصيلة الفرق بين أعداد المواليد والوفيات خلال سنة تقويمية معينة، منسوباً إلى إجمالي السكان في منتصف تلك السنة، وذلك لضمان أدق تمثيل للحجم السكاني المعرض للحدث. ويُصاغ هذا المعدل رياضياً وفق المعادلة التالية:

$$\mathrm{BNI} = \frac{(B-D)}{P} \times 100^{4}$$

حيث إن:

---

1 – خليل عبد الهادي البدو، مرجع سابق، ص175.

2 – فراس البياتي، مرجع سابق، ص85.

3 – فتحي محمد أبو عيانة، مرجع سابق، ص69.

4 – خليل عبد الهادي البدو، مرجع سابق، ص190.

– RNI: معدل الزيادة الطبيعية.

– B: إجمالي عدد المواليد الأحياء خلال السنة.

– D: إجمالي عدد الوفيات خلال السنة ذاتها.

– P: إجمالي عدد السكان في منتصف العام.

– **مقاييس احتساب الخصوبة:** يستند حقل الدراسات السكانية إلى منظومة متنوعة من المقاييس الكمية لقياس الخصوبة؛ حيث تتعدد هذه المؤشرات وتتباين تبعاً للأغراض التحليلية المستهدفة والمنهجيات الإحصائية المتبعة. وتخضع كفاءة كل مقياس لتقييم منهجي يوازن بين ميسرية توفر البيانات اللازمة لاستخراجه، والعمق الدلالي الذي يقدمه في تفسير الظاهرة السكانية. وفيما يلي استعراض لأبرز هذه المقاييس:

1• معدل الزيادة الطبيعية للسكان: يُستخرج هذا المؤشر من خلال حساب صافي التغير السكاني الناتج عن الفرق بين أعداد المواليد والوفيات المسجلة خلال سنة تقويمية معينة، ومن ثم نسبة هذا الفارق إلى إجمالي عدد السكان التقديري في منتصف العام ذاته؛ وذلك لضمان التعبير الأدق عن الحجم السكاني المعرض للحدث خلال الفترة الزمنية المدروسة. ويُصاغ هذا المعدل رياضياً وفق المعادلة الآتية[1]:

$$\text{معدل الزيادة الطبيعية} = \frac{\text{عدد المواليد} - \text{عدد الوفيات}}{\text{إجمالي السكان في منتصف السنة}} \times 1000$$

2• معدل المواليد الخام: يُصنف معدل المواليد الخام بوصفه المقياس الأكثر شيوعاً وبساطة في التحليل الديموغرافي، نظراً لسهولة استخلاص بياناته وإجراءات احتسابه. ويتم تقدير هذا المعدل وفق الصيغة الرياضية الآتية[2]:

1 – خليل عبد الهادي البدو، مرجع سابق، ص190.

2 – طارق السيد، مرجع سابق، ص119.

$$CBR = \left(\frac{B}{P}\right) \times 1000$$

حيث إن:

- CBR: معدل المواليد الخام.
- B: إجمالي عدد المواليد الأحياء المسجلين خلال سنة معينة.
- P: إجمالي عدد السكان في منتصف السنة ذاتها.

يُعبر هذا المقياس عن المستوى العام للخصوبة بالنسبة لإجمالي السكان، إلا أنه يفتقر إلى القدرة على التمييز الديموغرافي؛ نظراً لأنه لا يأخذ في الاعتبار التباينات في الهياكل السكانية من حيث العمر، والنوع، والنشاط الاقتصادي، والخصائص الاجتماعية الأخرى. وبناءً عليه، فإن معدل المواليد الخام لا يوفر صورة تفصيلية دقيقة عن التباينات في مستويات الخصوبة بين مختلف الفئات والشرائح المجتمعية.

3• معدل الخصوبة العام: يُعرف معدل الخصوبة العام بأنه النسبة بين عدد المواليد الأحياء المسجلين خلال سنة معينة، وبين عدد الإناث في سن الإنجاب (الذي يُحدد اصطلاحاً بالفئة العمرية 15–49 عاماً، وأحياناً 15–44 عاماً نظراً لتدني معدلات الخصوبة بشكل جوهري بعد سن الخامسة والأربعين). وتكمن القيمة التحليلية لهذا المؤشر في قدرته على عزل فئة الإناث القادرات بيولوجياً على الإنجاب، من خلال استبعاد الذكور والإناث اللواتي يقعن خارج النطاق العمري المحدد، مما يجعله أكثر دقة من معدلات الخصوبة الخام في قياس الأداء الإنجابي الفعلي للمجتمع.

ويُستخرج هذا المعدل وفق المعادلة الرياضية الآتية:

$$GFR = \frac{B}{W_{15-49}} \times 1000$$

حيث إن:

GFR: معدل الخصوبة العام.

B: إجمالي عدد المواليد الأحياء خلال السنة.

W_{15-49}: إجمالي عدد الإناث في الفئة العمرية (15–49 سنة) في منتصف السنة.

على الرغم من أهمية هذا المؤشر، إلا أن الحاجة لاستخدامه تبرز بشكل أساسي عند المقارنة بين مجتمعات ذات هياكل عمرية متباينة. كما يُعد خياراً منهجياً ملائماً في الحالات التي تعاني فيها البيانات الإحصائية من نقص أو فجوات، أو في المجتمعات ذات الكثافة السكانية المنخفضة التي لا تسمح بتقدير معدلات خصوبة أكثر تعقيداً (مثل معدلات الخصوبة التفصيلية بحسب العمر)[1].

– **معدل الخصوبة العمرية النوعية الخاصة:** يُصنف هذا المعدل كأحد أكثر المقاييس دقةً وكفاءةً في تحليل الأنماط الإنجابية مقارنة بالمقاييس الخام، نظراً لقدرته على عزل تباينات الخصوبة المرتبطة بالمراحل العمرية المختلفة. يتطلب احتساب هذا المؤشر توفر بيانات تفصيلية حول المواليد الأحياء مُبوبةً وفقاً للفئات العمرية للأمهات، مقترنةً ببيانات إجمالي السكان من الإناث في الفئات العمرية المقابلة (اللواتي يقعن ضمن نطاق سن الإنجاب الاصطلاحي: 15–49 سنة)، وعادةً ما يتم تقسيم هذه الفئات إلى مجموعات خماسية. ويُعبر عن هذا المعدل رياضياً بالمعادلة التالية[2]:

1 – رولان بريسا، التحليل السكاني، المفاهيم والطرق والنتائج، ترجمة محمد رياض ربيع، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1985،ص248.

2 – مصطفى عمر حمادة، مرجع سابق، ص124.

$$ASFR_i = \frac{B_i}{W_i} \times 1000$$

حيث يرمز كل رمز إلى:

$ASFR_i$: معدل الخصوبة النوعية للفئة العمرية (i).

B_i: إجمالي عدد المواليد الأحياء للأمهات اللواتي يقعن ضمن الفئة العمرية (i) خلال سنة معينة.

W_i: إجمالي عدد الإناث في منتصف العام اللواتي يقعن ضمن الفئة العمرية ذاتها (i).

تتجلى الأهمية الجوهرية لاحتساب معدلات الخصوبة في إدراك أنَّ المواليد ليسوا نتاجاً لكافة شرائح المجتمع، بل هم حصيلة فئة سكانية محددة تتميز بخصائص بيولوجية واجتماعية، لا سيما **التركيب العمري والنوعي** الذي يعد عاملاً حاسماً في التباين الديموغرافي بين المجتمعات. فتشابه معدلات المواليد الخام بين مجتمعين لا يعني بالضرورة تماثل أنماط الخصوبة؛ إذ إنَّ التأثير المباشر للهيكل السكاني يظل حاكماً؛ فالمجتمعات التي ترتفع فيها نسبة الإناث في سن الإنجاب (15–49 عاماً) تمتلك إمكانات نمو سكاني مستقبلي أكبر مقارنة بالمجتمعات التي تتسم بتركيبة عمرية تعاني من ضآلة هذه الفئة، نظراً لكون الأنثى هي المحدد البيولوجي الأساسي للخصوبة.

وعليه، فإنَّ التباينات في **معدلات الخصوبة العمرية النوعية** (Age-Specific Fertility Rates) بين الشعوب تُعزى إلى تفاعل مجموعة من المتغيرات الوسيطة، نذكر منها:

- **متوسط سن الزواج:** وتأثيره على طول الفترة الزمنية المعرضة لخطر الإنجاب.
- **الحالة الزواجية:** ويشمل ذلك نسب الترمل بين الإناث في سن الخصوبة، ومعدلات زواج الأرامل والمطلقات.
- **السلوك الإنجابي:** ومدى انتشار استخدام وسائل تنظيم الأسرة، الذي يُعد من أكثر العوامل فاعلية في ضبط مستويات الخصوبة الفعلية[1].

1 – مصطفى عمر حمادة، مرجع سابق، ص126.

– **معدل الخصوبة الكلية:** يُعد "معدل الخصوبة الكلي" من أهم المؤشرات الديموغرافية التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمعدلات الخصوبة النوعية العمرية. ويُعرف هذا المؤشر إجرائياً بأنه متوسط عدد المواليد الأحياء الذين يُتوقع أن تنجبهم المرأة الواحدة (أو مجموعة من النساء) طوال حياتهن الإنجابية الافتراضية، وذلك بافتراض تعرضهن لمعدلات الخصوبة النوعية العمرية الملاحظة في سنة معينة، وعدم تعرضهن لخطر الوفاة قبل بلوغ نهاية الفترة الإنجابية:

$$TFR = \frac{\sum(ASFR_i \times 5)}{1000}$$

حيث إن:

- TFR: معدل الخصوبة الكلي.
- $ASFR_i$: معدل الخصوبة النوعي للعمر (Age-Specific Fertility Rate) للفئة العمرية i.
- 5: يمثل طول الفئة العمرية (بالسنوات) التي يتم تجميع البيانات وفقاً لها.

– **معدل التكاثر الإجمالي:** يُشتق "معدل التكاثر الإجمالي" من معدلات الخصوبة النوعية حسب العمر (*Age-Specific Fertility Rates*)، وهو يمثل متوسط عدد المواليد الإناث اللواتي قد تلدهن أنثى واحدة خلال حياتها الإنجابية، بافتراض تعرضها لمعدلات خصوبة عمرية ثابتة طوال الفترة العمرية المحددة (15–49 سنة).

تكمن الأهمية التحليلية لهذا المؤشر في توجيه الاهتمام نحو الإناث بصفتهن "المتغير الأساسي" في تحديد القدرة الإنجابية للمجتمع وضمان استمرارية النوع البشري؛ حيث يسعى الديموغرافيون من خلاله إلى تقدير "أمهات المستقبل" القادرات على إحلال الجيل الحالي.

أبرز خصائص ومنهجية هذا المؤشر:

- **التميز المنهجي:** يُعد معدل التكاثر الإجمالي تطويرًا نوعيًا لمعدل الخصوبة الكلي (*Total Fertility Rate – TFR*)، إذ يقتصر نطاقه على المواليد من الإناث حصراً، بدلاً من إجمالي المواليد (ذكوراً وإناثاً).
- **الافتراضات النظرية:** يعتمد حساب هذا المعدل على فرضيتين أساسيتين:

1. بقاء معدلات الخصوبة النوعية حسب العمر ثابتة عند مستوياتها في سنة الأساس.
2. بقاء جميع المواليد الإناث على قيد الحياة طوال فترة حياتهن الإنجابية (إذ لا يأخذ هذا المؤشر في الحسبان احتمالات الوفاة).

- **آلية الاحتساب:** يُستخرج هذا المعدل بطريقة تماثل حساب معدل الخصوبة الكلي، وذلك بجمع معدلات الخصوبة النوعية للإناث في كل فئة عمرية، مع تخصيص حسابات المواليد للإناث فقط، مما يوفر مؤشراً دقيقاً لإمكانية الإحلال الجيلي في غياب ضغوط الوفيات.

$$TFR_f = \frac{TFR}{SRB}$$

حيث يُرمز للرموز بالمعاني الآتية:

- TFR_f **(Total Fertility Rate of Female Births):** معدل الخصوبة الكلية للإناث (أي متوسط عدد المواليد الإناث اللاتي تلدهن المرأة خلال حياتها الإنجابية).
- TFR **(Total Fertility Rate):** معدل الخصوبة الكلية (إجمالي عدد المواليد للأحياء).
- SRB **(Sex Ratio at Birth):** نسبة النوع عند الولادة، ويُقصد بها عدد الذكور لكل مائة أنثى (أو النسبة التناسبية بينهما)، وتُستخدم كمعامل تصحيح لتحديد حصة الإناث من إجمالي المواليد.

– **نسبة الأطفال إلى النساء في سن الحمل:** تُعد نسبة الأطفال إلى النساء في سن الإنجاب من المؤشرات الديموغرافية البديلة والشائعة الاستخدام في حال تعذر الحصول على إحصاءات حيوية (Vital Statistics) دقيقة ومكتملة تتيح احتساب معدلات الخصوبة المباشرة. وتُحسب هذه النسبة بقسمة عدد الأطفال في الفئة العمرية (0–4 سنوات) على عدد النساء في سن الإنجاب (المُعرف اصطلاحاً بالفئة العمرية 15–49 عاماً):

$$\text{CWR} = \frac{\text{عدد الأطفال (0-4 سنوات)}}{\text{عدد النساء في سن الإنجاب (15-49 عاماً)}}$$

- **الارتباط بالتعداد السكاني:** يستند هذا المقياس بشكل كلي إلى بيانات التعداد السكاني؛ ومن ثمَّ، فإن جودة المخرجات ومدى دقتها تظل مرهونة بمستوى دقة وتغطية بيانات التعداد نفسه.
- **القيود المنهجية:** يواجه هذا المقياس تحديات تحليلية تتعلق بكون البسط (عدد الأطفال دون الخامسة) لا يمثل إجمالي المواليد خلال السنوات الخمس السابقة للتعداد، بل يمثل فقط "الناجين" من هؤلاء المواليد الذين لا يزالون على قيد الحياة لحظة إجراء التعداد. هذا الانحياز الناتج عن تأثير الوفيات في فئات الصغار يجعل المقياس أداة قياس غير مباشرة لمستويات الخصوبة، ولا يعكس بالضرورة الخصوبة الفعلية بدقة متناهية.
- **الاستخدامات التفسيرية:** على الرغم من طبيعته غير المباشرة، يُعد هذا المقياس أداة فعالة للمقارنات التباينية في مستويات الخصوبة العامة بين الأقاليم الجغرافية المختلفة أو بين الدول، خاصة في السياقات التي تفتقر إلى نظم تسجيل مدني كافية[1].

4- العوامل المؤثرة في الخصوبة: تتسم معدلات الخصوبة بتباين واضح داخل النسيج الاجتماعي للمجتمع الواحد؛ إذ تخضع لتقلبات وتفاعلات مجموعة من المتغيرات السوسيو-ديموغرافية، ويأتي في مقدمتها:

أولاً: البناء الأسري ودوره في التغير الديموغرافي

لقد قدمت أدبيات علم الاجتماع السكاني خلال العقود الأخيرة براهين علمية تدعم الفرضية القائلة بأن نمط الأسرة الممتدة يُعد محفزاً رئيساً لظاهرة الزواج المبكر وانتشاره، مما ينعكس إيجاباً على مستويات الخصوبة.

وفي هذا السياق، يذهب كينجزلي ديفز (Kingsley Davis) إلى أن الخصائص الهيكلية للأسرة الممتدة—لاسيما مظاهر التضامن الاقتصادي والاجتماعي بين أفرادها—تخلق

1 - فتحي محمد أبو عيانة، مرجع سابق، ص82.

بيئة حاضنة للزواج في سن مبكرة وتدعم النزعة نحو الأسر كبيرة الحجم. ويعزى ذلك إلى عدة اعتبارات وظيفية:

- **تعزيز التماسك الاجتماعي:** يُنظر إلى كبر حجم الأسرة بوصفه آلية لتقوية الأواصر والروابط القرابية.
- **توزيع الأعباء التربوية:** تتيح الأسرة الممتدة توزيع مسؤوليات التنشئة الاجتماعية ورعاية الأطفال ضمن الإطار الأسري الأوسع، مما يقلل من التكلفة النفسية والمادية المباشرة على الزوجين، ويشجع بالتالي على الإنجاب المبكر ورفع معدلات الخصوبة الإجمالية[1].

ثانياً: وسائل منع الحمل: تُعد وسائل تنظيم الأسرة أحد المتغيرات الوسيطة المؤثرة في مستويات الخصوبة؛ حيث تُشير الدراسات الديموغرافية المعاصرة إلى وجود ارتباط عكسي بين اتساع نطاق المعرفة والوعي باستخدام وسائل منع الحمل وبين مستويات الخصوبة. ويظهر هذا التأثير بوضوح أكثر في أنماط الأسر الممتدة مقارنة بالأسر النووية.

ومع ذلك، لا يمكن تعميم هذه العلاقة كقاعدة مُطردة؛ إذ ثمة محددات قد تُضعف من فاعلية هذه الوسائل في خفض معدلات الخصوبة، منها: الاعتماد على وسائل غير مأمونة أو تقليدية، أو الإخفاق في الاستخدام الصحيح والمنتظم لهذه الوسائل، مما يؤدي إلى تقليص أثرها الفعلي في الحد من الإنجاب.

ثالثاً: التركيب العمري: تتباين معدلات الخصوبة تأثراً بالمتغير العمري للزوجين، حيث تكشف البيانات الديموغرافية عن أنماط مغايرة في العلاقة بين العمر والخصوبة عند كل من الجنسين:

- **عمر الزوج:** تظهر البيانات وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين عمر الزوج ومستويات الخصوبة؛ فعلى الرغم من ضبابية هذه العلاقة في الفئات العمرية المبكرة، إلا أنها تتبلور وتتضح بشكل ملموس بدءاً من الفئة العمرية (30–34) سنة.

1 – مصطفى خلف عبد الجواد، مرجع سابق، ص187.

- **عمر الزوجة:** على النقيض من ذلك، تتسم العلاقة بين عمر الزوجة عند الزواج ومستويات الخصوبة بطابع عكسي جوهري؛ حيث تتدنى معدلات الخصوبة كلما ارتفع سن الزواج، وتتصاعد كلما كان الزواج مبكراً. وعليه، يُصنف الزواج المبكر كأحد المسرعات الديموغرافية الرئيسية التي تُسهم في رفع مستويات الخصوبة الإجمالية[1].

رابعاً: التقدم في التحصيل العلمي: يُجمع العديد من الباحثين في حقل الدراسات السكانية على وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين مستوى التحصيل العلمي ومعدلات الخصوبة، حيث تُعد الأمية بيئة خصبة لارتفاع معدلات الإنجاب. وفي المقابل، يُمارس التعليم تأثيراً مباشراً في خفض هذه المعدلات من خلال جملة من الآليات الاجتماعية والاقتصادية، يمكن إجمالها فيما يلي:

- **تغيير الدور الاقتصادي للأطفال:** يسهم التعليم في الحد من انخراط الأطفال في الأنشطة الاقتصادية، سواء داخل النطاق الأسري أو خارجه، مما يحولهم من "أصول اقتصادية" منتجة ومصدر للدخل إلى "استثمارات مادية" مُكلفة للأسرة.
- **تحول التكاليف التنشئوية:** يفرض النظام التعليمي أعباءً مالية إضافية على الأسرة، مما يدفع بها إلى إعادة تقييم جدوى زيادة النسل، خاصة وأن تأهيل الفرد تعليمياً أصبح يمثل التزاماً جوهرياً للأسرة بوصفها الوحدة الأساسية المكونة للمجتمع، وضماناً لاستدامة التنمية البشرية.
- **تحديث البنى الاجتماعية والثقافية:** يعمل التعليم كقوة دافعة للتغيير الاجتماعي؛ إذ يُعزز تبني أنماط سلوكية ومعايير ثقافية حداثية، تسهم تدريجياً في تقويض الموروثات التقليدية المرتبطة بكثرة الإنجاب.
- **تأثير النظم التعليمية والقيم المعاصرة:** تتبنى أغلب الدول النامية نظماً تعليمية تدمج ضمن محتواها قيم التحديث الغربية، والتي غالباً ما تتضمن أطروحات تدعو إلى ترشيد الإنجاب وضبط معدلات الخصوبة.

---

1 – مصطفى خلف عبد الجواد، مرجع سابق، ص205–206.

- **التباين الجندري في التأثير:** تُشير البحوث الديموغرافية إلى تفاوت أثر التعليم بين الزوجين؛ حيث يظهر تعليم الزوجة ارتباطاً وثيقاً وأقوى أثراً في خفض معدلات الخصوبة مقارنة بتعليم الزوج، وذلك نظراً للدور المحوري الذي تلعبه المرأة في اتخاذ القرارات الإنجابية وتغيير تطلعاتها نحو مسارات الحياة التعليمية والمهنية[1].

تشهد معدلات الخصوبة تفاوتاً ملحوظاً بين الأقطار، وهو تباين تعزوه الدراسات السكانية إلى جملة من المتغيرات السوسيو–ثقافية والاقتصادية المتشابكة. وتتجلى أهم هذه العوامل في التحولات البنيوية التي شهدها وضع المرأة، ولا سيما تعزيز مستويات تمكينها ومشاركتها الفاعلة في سوق العمل، وما يرافق ذلك من تراجع تدريجي في تأثير الموروثات الاجتماعية التقليدية التي كانت تكرس أنماطاً ديموغرافية معينة.

1 – مصطفى خلف عبد الجواد، مرجع سابق، ص205.

المحاضرة العاشرة: الوفيات

أهداف المحاضرة

تستهدف هذه المحاضرة تزويد الطلبة بالمعارف النظرية والمهارات الإجرائية اللازمة لفهم ظاهرة الوفيات كمتغير ديموغرافي جوهري ومؤشر تنموي حساس. وفي نهاية هذه المحاضرة، يُتوقع من الطالب أن يكون قادراً على:

1. **الضبط المفاهيمي والإبستمولوجي:** استيعاب التعددية الدلالية لمفهوم الوفاة من منظورات لغوية، قانونية، وطبية–سريرية، مع إدراك الفرق بين الوفاة كواقعة بيولوجية فردية والوفاة كحدث ديموغرافي إحصائي.
2. **التمكن من الأدوات القياسية (المنهجية الكمية):** التمييز بين مختلف المقاييس الديموغرافية للوفيات، بدءاً من المؤشرات العامة (معدل الوفيات الخام) وصولاً إلى المؤشرات التخصصية (حسب العمر، النوع، المهنة، والسبب)، مع استيعاب شروط استخدام كل مؤشر وحدود قصوره التحليلي.
3. **تحليل بنية "جداول الحياة":** التعرف على «جداول الحياة» بوصفها أداة إحصائية متقدمة، وفهم آلية بناء النماذج التنبؤية لمتوسط العمر المتوقع (أمد الحياة) واحتمالات البقاء على قيد الحياة.
4. **تفكيك محددات الوفيات (المقاربة التفسيرية):** تحليل العوامل المسببة للوفيات وربطها بالسياقات السوسيو–اقتصادية والبيئية (الأمراض بنوعيها، الفقر، النزاعات، الكوارث، والحوادث المرورية)، واستنتاج العلاقة الارتباطية بين هذه العوامل والتفاوت في مؤشرات الوفيات بين الدول المتقدمة والنامية.
5. **الاستقراء الديموغرافي–التنموي:** اكتساب القدرة على تفسير البيانات الوفياتية لاستشراف الأثر التنموي، وفهم كيف يساهم خفض معدلات الوفيات (لاسيما وفيات الرضع) في إعادة تشكيل الهيكل السكاني وتحقيق الرفاه الاجتماعي.

3- ظاهرة الوفيات:

تُعد ظاهرة الوفيات من الركائز الجوهرية في الدراسات الديموغرافية، كونها تمثل استنزافاً للمورد البشري، وعاملاً حاسماً في إعادة تشكيل البنية السكانية. وتكتسب هذه الظاهرة أهميتها من كونها مؤشراً دالاً على التباينات التنموية والاجتماعية بين المجتمعات، فضلاً عن كونها حدثاً حيوياً يتطلب رصداً إحصائياً دقيقاً؛ وهو ما سنعمل على تفكيكه وتحليله في هذه المحاضرة.

1- تعريف الوفاة: يتخذ مفهوم الوفاة دلالات متعددة تتراوح بين المعنى اللغوي الاصطلاحي والمنظور القانوني:

- **منظور اللغة العربية:** تُعرف الوفاة لغةً بـ "المنية" أو "الموت"، وهي استيفاء الأجل المقدر للفرد، حيث يُقال: "تُوفي فلان" بمعنى قبض الله روحه. ويرد في "الصحاح" أن الوفاة هي انتهاء المدة الزمنية المحددة للإنسان في الدنيا، واستكمال عدته من الأيام والشهور والأعوام.
- **منظور القانون المدني:** يُنظر إلى الوفاة بوصفها واقعةً قانونيةً تترتب عليها آثار جوهرية، تتمثل في انقضاء الشخصية القانونية للفرد؛ وبموجب ذلك، لا يكتسب الميت صفة "الشخص" في نظر القانون. وتُعد واقعة الوفاة حقيقةً إثباتية تتطلب التوثيق الرسمي في السجلات المدنية المختصة، مع إجازة المشرع لوسائل إثبات أخرى—كشهادة الشهود—في حالات تعذر التوثيق المباشر[1].

تُعد الوفاة واقعةً ذات طبيعة طبية بامتياز؛ إذ يضطلع الكادر الطبي بالدور المحوري في تشخيصها وتوثيقها. وعلمياً، يُعرّف الموت في السياق السريري بأنه "الانتهاء الكلي للحياة، الناتج عن توقف الأجهزة الحيوية عن أداء وظائفها"، وهو ما يُصطلح عليه بـ "الموت الجسدي". وفي إطار أكثر تخصيصاً، يُعرّف الموت بأنه "التوقف غير العكوس لوظيفتي التنفس والدوران".

1 – فراس البياتي، مرجع سابق، 2010، ص77.

ومع التطور المتسارع في تقنيات الطب الحديث والتدخلات الإسعافية، أصبحت الوسائل الاصطناعية قادرة على استدامة نشاط القلب والرئتين حتى في حالات تلف الدماغ الكلي، مما أدى إلى ظهور مفهوم "موت جذع الدماغ" كمعيار دقيق للوفاة. وفي هذا الصدد، تتجلى الوفاة بوصفها "توقفاً شاملاً للعمليات الحيوية"؛ حيث تتسم حيوية الكائن البشري بالترابط الوثيق بين ثلاثة أجهزة رئيسة: الجهاز العصبي، وجهاز الدوران، والجهاز التنفسي؛ إذ إن تعطل أيٍّ منها يؤدي بالضرورة إلى اختلال الأجهزة الأخرى، مما يُفضي إلى الوفاة.

وعلى الصعيد المؤسسي، تعتمد منظمة الصحة العالمية تعريفاً إجرائياً للوفاة بوصفها: "الزوال الدائم لكافة مظاهر الحياة في أي وقت بعد حدوث الولادة الحية، أي توقف الوظائف الحيوية بعد الولادة دون إمكانية الإنعاش"، وهو تعريف يستثني حالات وفاة الأجنة (الإجهاض)، ويحظى بقبول واسع في البروتوكولات الإحصائية الدولية.

وخلاصة القول، تُعد الوفاة ظاهرة بيولوجية واجتماعية تتناقض جوهرياً مع مفهوم الحياة. وفي التحليل الديموغرافي والسوسيولوجي، لا تُختزل الوفاة في دلالتها البيولوجية فحسب، بل تُقاس إحصائياً بوصفها "تواتراً تكرارياً" لواقعة الوفاة ضمن جماعة سكانية محددة وخلال فترة زمنية معينة[1].

2- مقاييس احتساب الوفيات: تُعد دراسة معدلات الوفيات ركيزة أساسية في التحليل الديموغرافي؛ إذ يتم تقييم مستوى الوفيات السائد في مجتمع ما من خلال حزمة من المؤشرات الإحصائية المتخصصة، التي تتصدرها: معدل الوفيات الخام، معدل الوفيات النوعي حسب العمر، معدل وفيات الرضع، بالإضافة إلى معدل الوفيات النسبي.

أولاً• معدل الوفيات الخام(Crude Death Rate): يُصنف معدل الوفيات الخام (CDR) كأحد أبسط المؤشرات الديموغرافية وأكثرها شيوعاً واستخداماً؛ فهو يعبر عن العلاقة النسبية بين إجمالي عدد الوفيات المسجلة خلال سنة تقويمية معينة، وإجمالي حجم السكان في

1 - فراس البياتي، مرجع سابق، ص77-79.

منتصف العام ذاته. ويُطلق عليه وصف "الخام" لكونه مؤشراً إجمالياً لا يراعي التباينات في احتمالات الوفاة الناتجة عن التفاوت في التركيب العمري والنوعي للسكان. ويُعبر عنه رياضياً بالصيغة التالية:

$$CDR = \left(\frac{D}{P}\right) \times 1000$$

حيث إن:

CDR: معدل الوفيات الخام.

D: إجمالي عدد الوفيات خلال العام.

P: إجمالي عدد السكان في منتصف العام.

يتميز هذا المعيار بقدرته على تقديم صورة عامة عن مستوى الوفيات في مجتمع محدد خلال فترة زمنية معينة. ومع ذلك، ينطوي الاعتماد عليه في المقارنات الدولية أو بين مجتمعات ذات هياكل عمرية متباينة على قصور منهجي؛ إذ قد تُفضي النتائج إلى استنتاجات مضللة. ويعود ذلك إلى كون المعدل الخام في جوهره "وسطاً مرجحاً" للمعاملات العمرية النوعية، حيث تعمل أوزانه المرجحة (أي أعداد الأفراد في مختلف الفئات العمرية) بشكل مستقل عن احتمالات الوفاة الحقيقية، مما يجعله عاجزاً عن عزل أثر التباين في التركيب السكاني عند إجراء المقارنات[1]،

الأمر الذي يصعب من الوصول إلى تفاسير حقيقية على أساس دلالة المعدل الخام للوفاة فقط، ويجعل من الدراسات المتعمقة كثيرا ما تمتد إلى احتساب معدلات أخرى، والتّي تعتبر أكثر دقة وتفصيلا من معدل الوفيات الخام.

ثانياً• معدل الوفيات حسب العمر: يُعد معدل الوفيات حسب العمر مؤشراً دقيقاً يقيس احتمالية الوفاة داخل فئة عمرية محددة؛ حيث يتم احتساب عدد الوفيات الواقعة ضمن فئة عمرية معينة

1 – رولان بريسا، مرجع سابق، ص 176.

خلال سنة تقويمية، منسوباً إلى متوسط عدد السكان في ذات الفئة العمرية. وتكتسي هذه المقاربة أهمية منهجية بالغة، نظراً لأن "العمر" يُعد متغيراً جوهرياً في تحليل اتجاهات الوفاة، وهو ما يستوجب تبويب البيانات السكانية وفق فئات عمرية محددة، غالباً ما تُصنف في فترات زمنية خماسية (0–4، 5–9، وهكذا) لضمان اتساق التحليل. وتُصاغ المعادلة الرياضية لهذا المؤشر كما يلي:

$$ASDR_x = \frac{D_x}{P_x} \times 1000$$

حيث يرمز كل من:

$ASDR_x$: معدل الوفيات للفئة العمرية x.

D_x: عدد الوفيات السنوي للأفراد في الفئة العمرية x.

P_x: متوسط عدد السكان في الفئة العمرية x في منتصف العام.

علاوة على ذلك، تُبرز الدراسات السكانية ضرورة حساب هذه المعدلات وفقاً لـ "النوع الاجتماعي" (الجنس)، نظراً لتباين احتمالات الوفاة بين الذكور والإناث في مختلف المراحل العمرية. ويُطلق على هذه المقاييس في هذه الحالة "معدلات الوفيات النوعية حسب العمر والنوع"، ويتم احتسابها وفق المنهجية الآتية[1]:

$$M_s = \frac{D_s}{P_s} \times 1000$$

حيث يرمز كل متغير إلى:

M_s: معدل الوفيات النوعي للجنس المعني.

D_s: العدد السنوي للوفيات المسجلة لجنس محدد (ذكور أو إناث).

P_s: إجمالي عدد السكان من الجنس ذاته في منتصف السنة التقويمية ذاتها.

تكمن الأهمية الجوهرية لهذا المقياس في كونه أداةً تحليليةً ناجعة لضبط المقارنات البينية بين المجتمعات المختلفة، أو بين التجمعات السكانية والشرائح الاجتماعية داخل النطاق الجغرافي الواحد. علاوةً على ذلك، يوفر هذا المعدل رؤيةً كاشفة عن التفاعلات بين المتغيرات

1 – فراس البياتي، مرجع سابق، ص82.

الديموغرافية البنيوية — كالهرم العمري، والتركيب النوعي، والأنماط الإنجابية (بما في ذلك فترات المباعدة بين الولادات) — وأثرها المباشر في تشكيل الديناميكيات الحيوية للسكان.

ثالثاً• معدل وفيات الرضع: يُعد معدل وفيات الرضع مؤشراً ديموغرافياً نوعياً يعكس احتمالية وفاة المواليد قبل بلوغهم السنة الأولى من عمرهم. إجرائياً، يُعرَّف هذا المعدل بوصفه نسبة عدد وفيات الرضع (ممن هم دون العام الواحد) إلى إجمالي المواليد الأحياء خلال سنة تقويمية معينة.

وتجدر الإشارة إلى أن هذا المؤشر يتجاوز في قيمته معدلات الوفيات الخام، حيث يُعتبر "محكاً" حساساً لقياس كفاءة النظام الصحي العام ومدى جودة الخدمات والرعاية الطبية المقدمة للأم والطفل. ومن منظور تنموي، يُعد انخفاض معدل وفيات الرضع المؤشر الاستهلالي والأكثر دلالة في مسار التحول نحو خفض مستويات الوفيات العامة في المجتمع[1]، وسيتم احتسابه بالصيغة الرياضية التالية:

$$IMR = \frac{D_i}{B} \times 1000$$

حيث تمثل D_i وفيات الأطفال دون سن السنة، و B إجمالي المواليد الأحياء في نفس العام.

رابعاً• معدل وفيات الأطفال حديثي الولادة: يُعرف بـ "وفيات المواليد المبكرة"، ويُعد مؤشراً حيوياً نظراً لكون شريحة معتبرة من وفيات الرضع ترتبط ارتباطاً وثيقاً بظروف ما حول الولادة وفترة ما بعد الولادة مباشرة. يُقاس هذا المعدل وفقاً للوفيات المسجلة في الشهر الأول من العمر، ويُحسب وفق الصيغة التالية:

$$NMR = \frac{D_n}{B_n} \times 1000$$

حيث تمثل D_n الوفيات خلال الشهر الأول من الميلاد، و B_n المواليد الأحياء خلال الشهر ذاته.

خامساً• معدل الوفيات حسب السبب: تعد هذه المؤشرات أداة جوهرية في التحليل الديموغرافي الصحي؛ إذ تعكس الحالة الوبائية والمستوى الصحي العام السائد في المجتمع، وتُسهم في

1 – عماد مطير الشمري، مرجع سابق، ص119.

تباين الأنماط المرضية. وتُعتمد هذه المعدلات كمرتكز للمقارنات الدولية في الجوانب الصحية، وتُحسب وفق الصيغة التالية:

$$CSMR = \frac{D_c}{P} \times 100,000$$

حيث تمثل D_c الوفيات الناتجة عن سبب محدد، وP إجمالي عدد السكان في منتصف العام.

سادساً• معدل الوفيات حسب المهنة والحالة الاجتماعية والاقتصادية: يُستخدم هذا المعدل لدراسة الفروق في معدلات الوفاة بين المجموعات السكانية المصنفة وفقاً لنشاطها الاقتصادي أو مهنها، ويُحسب كالتالي:

$$OMR = \frac{D_o}{P_o} \times 1000$$

حيث تمثل D_o الوفيات ضمن مهنة معينة، و P_o إجمالي العاملين في تلك المهنة خلال السنة نفسها.

تكمن أهمية هذا المعدل في تحديد المخاطر الوفياتية المرتبطة بطبيعة المهن؛ إذ تتفاوت المهن في درجة خطورتها (مثل قطاعات التعدين والصناعات الكيماوية مقارنة بالأعمال الإدارية). ومع ذلك، ينبغي التنويه إلى أن هذه الفروق ليست وليدة ظروف العمل المباشرة فحسب، بل تتداخل معها متغيرات بنيوية كالمستوى الاقتصادي، والتحصيل العلمي، ونمط الحياة. كما يستوجب التحليل الدقيق ضرورة استخدام "معدلات وفيات مهنية مصححة حسب العمر والنوع"؛ نظراً للتباين الكبير في التركيب العمري والنوعي للقوى العاملة باختلاف المهن[1].

سابعاً• جداول الحياة: تُعد «جداول الحياة» الأداة المنهجية الأكثر كفاءة ودقة في تحليل الوفيات وتفكيك ديناميكيتها؛ إذ تتجاوز القصور الإحصائي المرتبط بالمعدلات العامة للوفيات من خلال توفير تحليل تفصيلي للاحتمالات الديموغرافية للوفاة والبقاء على قيد الحياة، مصنفةً وفقاً للمتغيرات العمرية والنوع الاجتماعي. وبذلك، تُقدم هذه الجداول رؤية أدق وأكثر شمولاً مقارنةً بالمؤشرات الوفياتية التقليدية، مما يجعلها ركيزة أساسية في الدراسات السكانية التحليلية[2]،

1 – فتحي محمد أبو عيانة، مرجع سابق، ص 126.

2 – طارق السيد، مرجع سابق، ص 147.

تُعد جداول الحياة من الأدوات التحليلية المركزية في الدراسات السكانية؛ فهي نماذج إحصائية تُبنى استناداً إلى أنماط الوفيات السائدة في مجتمع ما خلال فترة زمنية محددة. تتيح هذه الجداول رصد احتمالات الوفاة لكل فئة عمرية، وتقدير "أمد الحياة(Life Expectancy) " أو متوسط العمر المتوقع عند كل مرحلة عمرية.

يهدف توظيف هذه الجداول إلى استخراج مؤشرات ديموغرافية حيوية، من أهمها: تحديد أعداد الوفيات المتوقعة لكل فئة عمرية، وتقدير أعداد الناجين، وحساب متوسط السنوات الإضافية التي يُتوقع أن يعيشها الأفراد في مختلف الأعمار.

وتتوقف موثوقية هذه الجداول بشكل مباشر على مدى دقة وجودة الإحصاءات الحيوية وبيانات التعدادات السكانية؛ لذا يسهل إعدادها وتطويرها في الدول المتقدمة التي تمتلك نظم تسجيل مدني متكاملة. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن جانباً جوهرياً من التحليلات المعاصرة للوفيات يُجرى أحياناً بمعزل عن هذه الجداول، اعتماداً على منهجيات إحصائية بديلة أو تكميلية[1].

3- الأسباب المؤدية إلى الوفاة: تتعدد العوامل المسببة للوفيات بين المجموعات السكانية باختلاف فئاتها العمرية وخصائصها البيولوجية، وفيما يلي تحليل لأبرز تلك المسببات:

أ• الأمراض: تُعد الأمراض العامل الحاسم والمسبب الرئيس لارتفاع معدلات الوفيات، لا سيما في الدول النامية والفقيرة، وتحديداً في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وقد أفرز هذا الواقع تداعيات ديموغرافية وخيمة، تمثلت في انخفاض حاد في مأمول الحياة (متوسط العمر المتوقع) عند الولادة؛ إذ تدنت المؤشرات في بعض الدول -كحالة رواندا- إلى ما دون الأربعين عاماً. ويمكن تصنيف هذه الأمراض إلى الفئات التالية:

- **البيولوجية:** يُشار إليها اصطلاحاً بـ "أمراض العصر" أو "الأمراض التنكسية"، وهي ناتجة عن خلل وظيفي أو تدهور بيولوجي في أجهزة الجسم الحيوية. وتتسم هذه الأمراض بالديمومة،

1 فتحي محمد أبو عيانة، مرجع سابق، ص 120

والتعقيد في مسارها السريري، وتتطلب رعاية طبية مستمرة وطويلة الأمد، إذ لا يمكن استرداد الحالة الصحية السابقة للمريض. ومن أبرز أمثلتها: أمراض القلب والشرايين، الداء السكري، الأورام السرطانية، تشمع الكبد، والقرحة الهضمية.

- **التوزيع الجغرافي:** تسجل هذه الأمراض معدلات انتشار مرتفعة في الدول الصناعية المتقدمة (مثل دول الاتحاد الأوروبي، الولايات المتحدة الأمريكية، واليابان)، نظراً لنمط الحياة السائد والتحولات في الهياكل العمرية للسكان.

◄ **المعدية:** هي الأمراض التي تنتقل من شخص إلى آخر عبر وسائط نقل مباشرة أو غير مباشرة. وتضم قائمة طويلة من الاعتلالات، منها: الكوليرا، الحصبة، الملاريا، الجدري، متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، أمراض الجهاز التنفسي (اللفحة الصدرية)، السعال الديكي، وحمى التيفوئيد.

- **التوزيع الجغرافي:** تتركز معدلات الإصابة بهذه الأمراض بشكل أساسي في الدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة. ويعزى ذلك إلى تدهور الظروف البيئية والمعيشية لقطاعات عريضة من السكان، بالإضافة إلى القصور في البنية التحتية للخدمات الصحية والوقائية المتاحة[1].

◄ **الاجتماعية:** تنتشر الأمراض المرتبطة بالأوساط الاجتماعية المتدنية –والتي يُصطلح عليها أحياناً بـ "أمراض الفقر"– بصورة ملحوظة في الدول النامية، ومن أبرزها داء السل، واعتلالات الجهاز الهضمي، وفقر الدم، والتي تعد انعكاساً لتدني المستويات المعيشية والبيئية.

ب• الفقر: يُشكل الفقر عائقاً هيكلياً يمس بجودة الحياة في أبعادها المختلفة؛ إذ ينعكس سلباً على النمط الغذائي، ومستوى الإسكان، والفرص التعليمية. وقد أثبتت الدراسات الديموغرافية الحديثة وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين متوسط الدخل الفردي ومعدلات الوفيات؛ حيث تُظهر البيانات أن انخفاض الدخل يقترن بارتفاع ملموس في معدلات الوفاة، لا سيما بين الفئات العمرية الصغيرة (الأطفال).

---

1 – منير عبد الله كرادشة، مرجع سابق، ص140–141.

ت• الحروب: تُمثل الحروب عاملاً مباشراً وأساسياً في رفع معدلات الوفيات في العديد من الأقاليم الجغرافية، حيث تؤدي إلى إزهاق أرواح عشرات الآلاف من السكان. فضلاً عن ذلك، تُفضي النزاعات إلى تراجع معدلات الخصوبة (المواليد)، وهو ما لوحظ جلياً خلال آثار الحربين العالميتين الأولى والثانية على التركيبة السكانية.

ث• الكوارث الطبيعية: تتسم الكوارث الطبيعية بتنوع أشكالها وتداعياتها، من أعاصير وفيضانات وبراكين وزلازل. وتشير الإحصاءات للفترة الممتدة بين عامي (1974–2003) إلى تسجيل أكثر من 6367 كارثة طبيعية. وقد شهدت هذه الظواهر تصاعداً كمياً ملحوظاً؛ إذ ارتفعت من أقل من 100 كارثة سنوياً قبل عام 1975 لتصل إلى نحو 550 كارثة بحلول عام 2000، وهو ما يمثل تضاعفاً في معدل التكرار بنحو أربع مرات مقارنة بالفترات السابقة، مما أسفر عن حصيلة بشرية قُدّرت بوفاة مليوني نسمة على الصعيد العالمي[1].

ج• الحوادث المرورية: وباتت اليوم تعد عامل حاسم في إزهاق أرواح حياة الآلاف من الأفراد سواء في البلاد المتقدمة منها أو النامية على حد سواء[2]، وذلك جراء المعدلات القياسية التّي باتت تسجلها سنويا في مختلف مناطق العالم، حيث تعتبر بيانات البنك الدولي ومنظمة الصحة العالمية، أنّ حوادث الطرق تعد هي السبب الرئيسي الثاني للوفيات بين سكان العالم، بالنسبة للفئة العمرية الممتدة ما بين(5–29سنة)، وهي السبب الثالث للوفيات في العالم، بالنسبة لمنتسبي المرحلة العمرية المتراوحة ما بين(30–44سنة)، حيث تؤدي بحياة2,1مليون شخص سنويا، ويتوقع أن تزيد نسبة الوفاة بها بحلول سنة 2020، بالنسبة للدول ذات الدخل المتوسط إلى حدود 80%. الأمر الذي دعا بالبعض إلى تصنيفها في خانة الحروب المدمرة التّي تتعرض لها الكثير من المجتمعات الإنسانية[3]، مع فارق بسيط يكمن في كون الحروب تقوم لتنتهي في يوم ما، أما حوادث المرور فغير محدودة بآجال معينة لتنتهي فيها.

---

1 – برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، تعزيز السلامة والأمن في المناطق الحضرية، ترجمة ديانا نغوي، عمان، الأردن، ص16.

2 – عماد مطير الشمري، مرجع سابق، ص118.

3 – عامر بن ناصر المطير، حوادث المرور في الوطن العربي، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، السعودية، 2006، ص09.

المحاضرة الحادية عشر: ظاهرة الزواج

أهداف المحاضرة

يسعى هذا المقياس من خلال هذه المحاضرة إلى تمكين الطالب من تفكيك الأبعاد المركبة لظاهرة الزواج وفهم دورها كمحرك أساسي للتحولات الديموغرافية، وذلك عبر تحقيق الأهداف التعليمية التالية:

1. **الاستيعاب المفاهيمي:** تمكين الطالب من ضبط المفهوم الإجرائي للزواج كـ "نظام مؤسسي" يتقاطع فيه البعد القانوني مع الأبعاد الاجتماعية والديموغرافية، وإدراك الزواج بوصفه متغيراً وسيطاً يؤثر في بنيوية الأسرة والنمو السكاني.
2. **التحليل متعدد الأبعاد:** تنمية القدرة على تحليل ظاهرة الزواج ضمن سياقاتها الثلاثة (الديموغرافية، السوسيولوجية، والقانونية)، وفهم كيف تعكس هذه الظاهرة الهوية الثقافية والقيم الاجتماعية للمجتمع.
3. **التمكن من القياس الكمي:** إكساب الطالب المهارات المنهجية اللازمة لاحتساب وتفسير مؤشرات الزواج، مع التركيز على استيعاب الفوارق الإجرائية بين "معدلات الزواج الخام" و"المعدلات العامة" و"المعدلات المصححة".
4. **التفكير النقدي المنهجي:** تطوير قدرة الطالب على التمييز بين دقة المؤشرات الديموغرافية؛ من خلال إدراك العيوب المنهجية للمعدلات الخام وتبرير الأفضلية العلمية للمعدلات المصححة في إجراء المقارنات الزمنية والمكانية.
5. **الربط بين الظاهرة والنمو السكاني:** تزويد الطالب بالرؤية التحليلية التي تربط بين نمط تكوين الأسر (عقود الزواج) ومستويات الخصوبة، بما يخدم فهم ديناميكيات التغير السكاني في المجتمع الكلي.

4-ظاهرة الزواج:

تحتل ظاهرة الزواج مكانة مركزية في الدراسات الديموغرافية، بوصفها المتغير الوسيط الأكثر تأثيراً في صياغة البنية الأسرية، وضمان الاستمرار البيولوجي، وتنظيم الأنساق الاجتماعية. وتكتسب دراسة الزواج أهمية بالغة في علم السكان نظراً لكونها محركاً أساسياً لمستويات الخصوبة، ومؤشراً حيوياً يعكس التحولات السوسيو-اقتصادية التي تطرأ على المجتمعات.

1-مفهوم الزواج:

يُعرف الزواج، من منظور سوسيولوجي وقانوني، بأنه "نظام مؤسسي" يربط بين طرفين بعلاقة تعاقدية شرعية، تهدف إلى إرساء قواعد الاستقرار الأسري، وتعتبر الإطار الشرعي والمجتمعي المسؤول عن تنظيم التناسل وضمان استمرارية البناء الاجتماعي.

لا يمكن حصر الزواج في نطاق ضيق، بل هو ظاهرة متعددة الأبعاد تتسم بالخصائص الآتية:

- **البعد الديموغرافي:** يُعد الزواج المتغير المفتاحي الذي يحدد مستويات الإنجاب والخصوبة، وبالتالي يسهم بفاعلية في رسم ملامح النمو السكاني وحجم السكان.
- **البعد السوسيولوجي والثقافي:** يتشكل الزواج ضمن سياق قيمي يستند إلى موروثات المجتمع وتقاليده، مما يجعله انعكاساً للهوية الثقافية.
- **البعد القانوني والتنظيمي:** يُقنن الزواج عبر أطر تشريعية تضبط الحقوق والواجبات، وتمنح للعلاقة طابعها المؤسسي الرسمي.

وعليه، فإن الزواج يمثل تقاطعاً حيوياً بين التكوين الاجتماعي والتركيب السكاني، مما يجعله ركيزة أساسية لفهم ديناميكيات التغير السكاني وبنية المجتمع الكلية[1].

1 عماد مطير الشمري، مرجع سابق، ص82

2-معدلات الزواج:

معدل الزواج الخام:

يُصنف معدل الزواج الخام بوصفه أحد أكثر المؤشرات الديموغرافية شيوعاً واستخداماً في الدراسات الاجتماعية والسكانية؛ ويعزى ذلك إلى بساطة منهجيته الحسابية، وتوفر البيانات الإحصائية اللازمة لاستخراجه. ومع ذلك، يُؤخذ على هذا المؤشر طابعه "الخام"؛ كونه يُحتسب نسبةً إلى إجمالي حجم السكان، دون تقييد قاعدة الحساب بالفئات السكانية المؤهلة للزواج أو المعرضة فعلياً لهذا الحدث الديموغرافي، مما قد يحد من دقته التحليلية في بعض المقارنات. ويُستخرج هذا المعدل وفق الصيغة الرياضية الآتية:

معدل الزواج الخام = (عدد حالات الزواج الموثقة خلال السنة ÷ إجمالي عدد السكان في منتصف السنة ذاتها) × 1000

معدل الزواج العام:

يُعرف معدل الزواج العام بأنه أحد المقاييس الديموغرافية المستخدمة لتقدير كثافة وتواتر عقود الزواج ضمن المجتمع خلال فترة زمنية محددة (سنة تقويمية)، مع حصر النطاق العمري للسكان المعرضين للزواج (الأفراد في سن الخامسة عشرة فما فوق). يعكس هذا المؤشر النمط الاجتماعي والديموغرافي لتكوين الأسر، ويُحسب وفق المعادلة التالية:

معدل الزواج العام = (عدد حالات الزواج ÷ عدد السكان في سن الزواج) × 1000

حيث يُقصد بـ "عدد السكان في سن الزواج" مجموع الأفراد الذين بلغت أعمارهم 15 سنة فأكثر في منتصف العام محل الدراسة.

معدل الزواج العام المعدل:

يُشكل معدل الزواج العام المصحح أداة قياس أكثر كفاءة ودقة من الناحية المنهجية مقارنة بالمعدلات الخام؛ حيث تقتصر عملية الاحتساب في مقامه على أفراد المجتمع المؤهلين للزواج (أي السكان في سن الزواج) خلال منتصف السنة المبحوثة. تكمن الأهمية التحليلية

لهذا المؤشر في قدرته الفائقة على تذليل الفوارق الناتجة عن تباين التراكيب العمرية بين المجتمعات، مما يجعله أكثر صلاحية عند إجراء المقارنات الدولية أو الزمنية.

ويُستخرج هذا المعدل وفق الصيغة الحسابية الآتية:

معدل الزواج العام المصحح = (عدد حالات الزواج المسجلة خلال سنة ÷ عدد السكان المؤهلين للزواج في منتصف السنة نفسها) × 1000

المحاضرة الثانية عشر: الهجرة

أهداف المحاضرة

تسعى هذه المحاضرة إلى تزويد الطالب بالإطار المفاهيمي والمنهجي اللازم لفهم وتحليل ظاهرة الهجرة كمتغير ديموغرافي جوهري في إعادة تشكيل البنى السكانية. وتتمحور الأهداف التعليمية للمحاضرة حول النقاط الآتية:

1. **التأصيل المفهومي واللغوي:** تمكين الطالب من تفكيك المفهوم اللغوي والاصطلاحي للهجرة، والتمييز الإجرائي الدقيق بينها وبين مفاهيم "التنقل المكاني (Mobility) " و"الحراك الاجتماعي(Social Mobility) "، بما يضمن دقة التوصيف السوسيولوجي للظاهرة.
2. **التحليل السببي (الديناميكيات والمحددات):** دراسة العوامل المحركة للهجرة عبر مقاربة متعددة الأبعاد، تشمل: المحددات السوسيو–ثقافية والنفسية، الضغوط الاقتصادية وهيكلية القطاع الزراعي، بالإضافة إلى المتغيرات السياسية (النزاعات والقمع) والأزمات البيئية (الكوارث الطبيعية).
3. **التمكن من التصنيفات الديموغرافية:** تدريب الطالب على تصنيف أنماط الهجرة وفق معايير منهجية رصينة، لا سيما "المقصد" (داخلي/دولي) و"الإرادة" (طوعي/قسري)، مع إدراك الفوارق الجوهرية بين هذه الأنماط.
4. **القياس المنهجي للتدفقات الهجرية:** إكساب الطالب المهارات الرياضية والإحصائية اللازمة لاحتساب مؤشرات الهجرة الداخلية (معدلات الوافدة، المغادرة، وصافي الهجرة)، وفهم دلالاتها التحليلية في تحديد مناطق "الجذب" و"الطرد" السكاني.
5. **التحليل النقدي للآثار المترتبة:** تقييم التداعيات البنيوية للهجرة على مستوى دول المنشأ والمقصد، مع التركيز على قضايا "التحضر المفرط"، استنزاف الموارد البشرية، التحديات البيئية (التلوث والجزر الحرارية)، وظاهرة "الهامشية الحضرية" والقطاع غير الرسمي.

5-ظاهرة الهجرة:

تُعد الهجرة ظاهرة سوسيو-جغرافية أصيلة لازمت التجمعات البشرية عبر مختلف العصور؛ إذ تُشكل متغيراً حاسماً ومؤثراً مباشراً في إعادة تشكيل التركيبة الديموغرافية للمجتمعات. ونظراً لأهميتها الاستراتيجية في دراسة الديناميكيات السكانية، استقطبت الهجرة اهتماماً واسعاً من حقول معرفية متعددة، أفضت بمجملها إلى تبلور إطار نظري منهجي يحدد ماهية الظاهرة، ومحدداتها (عوامل الطرد والجذب)، وآليات قياسها وتقديرها، وهو ما سيتم تفصيله في المحاور اللاحقة لهذه المحاضرة.

1- تعريف الهجرة: تعددت التعريفات العلمية لمصطلح "الهجرة" نتيجة لتعدد المقاربات التخصصية؛ حيث سعى كل حقل معرفي إلى تحديد المفهوم بما يخدم أهدافه البحثية، وهو ما سنستعرضه وفقاً للتقسيم التالي:

أ• لغة: تُشتق مفردة "الهجرة" في اللغة العربية من الجذر (هـ ج ر)، وهو نقيض الوصل؛ إذ يُقال: هَجَرَ الشيءَ هَجراً وهِجراناً، أي تركه وقطعه. وفي سياق التفاعل الاجتماعي، يُشير مصطلح "التهاجر" إلى التقاطع والتباعد. واصطلاحاً، تحيل الهجرة إلى الانتقال والتحول من حيز جغرافي إلى آخر.

وقد ورد هذا المفهوم في القرآن الكريم والسنة النبوية محملًا بدلالات الانتقال المكاني سعياً نحو غاية أو تفادياً لواقع حال، وهو ما يتجلى في قوله تعالى: ﴿قَالُوا فِيمَا كُنتُمْ ۖ قَالُوا كُنَّا مُسْتَضْعَفِينَ فِي الْأَرْضِ ۖ قَالُوا أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ اللَّهِ وَاسِعَةً فَتُهَاجِرُوا فِيهَا﴾ [النساء: 97]. كما أكد النبوي الشريف على مركزية "النية" في هذا الفعل الانتقالي؛ باعتبارها الموجه القيمي للسلوك، في قوله: »إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ، وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى، فَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى دُنْيَا يُصِيبُهَا أَوْ إِلَى امْرَأَةٍ يَنْكِحُهَا فَهِجْرَتُهُ إِلَى مَا هَاجَرَ إِلَيْهِ«؛ مما يبرز الربط بين الانتقال المكاني والمقصد السلوكي والاجتماعي للفرد[1].

1 - خليل عبد الهادي البدو، مرجع سابق، ص06.

ب• اصطلاحا: تُعرّف الهجرة اصطلاحاً بأنها انتقال الأفراد أو الجماعات من "منطقة الأصل " (Origin) إلى "منطقة المقصد" أو "الاستقبال(Destination) "، مع اشتراط استلزام هذا الانتقال تغييراً في محل الإقامة المعتاد.

ويمكن تأطير هذا المفهوم في ضوء الأبعاد التالية:

- **الأبعاد المكانية:** تتسم الهجرة بكونها حركية مكانية قد تتم في نطاق داخلي (بين الأقاليم أو المناطق داخل حدود الدولة الواحدة)، أو في نطاق دولي (عبوراً للحدود الوطنية).
- **الأبعاد الإرادية:** تتباين الدوافع المحركة للهجرة؛ إذ قد تكون طوعية نابعة من إرادة الفرد أو الجماعة، أو قسرية (اضطرارية) نتيجة ظروف استثنائية أو سياسات اجتماعية وتنموية مخططة.
- **الأبعاد الزمنية:** تتفاوت طبيعة الاستقرار في منطقة الوصول، حيث قد تتخذ الهجرة طابعاً دائماً أو مؤقتاً بحسب الأهداف المرتبطة بها والمدة الزمنية للإقامة في محل السكن الجديد.

وعليه، تُعد الهجرة ظاهرة ديموغرافية مركبة تعكس إعادة توزيع السكان في الحيز الجغرافي، متأثرةً بتفاعل معقد بين العوامل الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية[1].

2- المعاني المرتبطة بمفهوم الهجرة: تستوجب المقاربة العلمية لظاهرة الهجرة تفكيكاً دقيقاً لمفهومها، وفصله عن المصطلحات المتقاربة التي قد تتداخل معه إجرائياً. يكمن الفارق الجوهري بين "المهاجر" و"المتنقل" في طبيعة التغيير الذي يطرأ على البنية الحياتية للفرد؛ فالهجرة تعني انتقال الفرد من محل إقامته المعتاد إلى منطقة أخرى (داخلية أو خارجية) مصحوباً بتغيير جذري وشامل في النمط المعيشي والارتباط السوسيو-اقتصادي بالمكان.

وعليه، لا يُعد كل حراك مكاني هجرةً بالمعنى الديموغرافي؛ إذ إن الانتقال الذي لا يتبعه استقرار دائم أو تغيير في المركز المعتاد للحياة اليومية يظل خارج نطاق التصنيف الديموغرافي

1 - جلبي علي عبد الرزاق، مرجع سابق، ص210.

للهجرة. وتأسيساً على هذا المعيار، تُستبعد الفئات التالية من مفهوم المهاجرين، رغم اتصافهم بالحراك المكاني المتكرر أو المستمر:

- **البدو الرحّل، والسياح، والباعة المتجولون:** حيث يفتقر تنقلهم إلى سمة "الاستقرار في محل إقامة جديد" التي تعد ركناً أساسياً في تعريف الهجرة.
- **المتنقلون لأغراض عارضة أو مؤقتة:** الذين يمارسون أنشطتهم الحياتية والاجتماعية في بيئة سكنية ثابتة، بغض النظر عن تكرار انتقالاتهم المؤقتة أو عبورهم للحدود الإدارية، نظراً لكون محل إقامتهم الأصلي لم يطرأ عليه تغيير بنيوي دائم[1].

تستوجب المقاربة العلمية التمييز بدقة بين مفهومي التنقل المكاني والهجرة؛ فبينما يمثل الأول تغيراً في الموقع الجغرافي، تُعد الهجرة ظاهرة أعمق تتجاوز البعد المكاني لتشمل تحولاً في الوضع السوسيو–اقتصادي للفرد، وهو تحول قد يتحقق ضمن النطاق الجغرافي الواحد دون استلزام الانتقال إلى منطقة إدارية أو إقليمية أخرى.

وعليه، تُفهم الهجرة بصفتها عملية تغيير بنيوي في حياة المهاجر، تتضمن بالضرورة بُعداً حراكياً اجتماعياً(Social Mobility). إذ تتيح البيئة الجديدة للمهاجر فرصاً لاستيعاب مكتسبات اجتماعية واقتصادية جديدة، بما يرتقي بمكانته الطبقية وتصنيفه المهني أو المعيشي إلى مستويات تتجاوز ما كان عليه الحال في منطقة الانطلاق (منطقة الأصل)، مما يضفي على الهجرة طابعاً ديناميكياً يتجاوز مجرد الانتقال الفيزيائي إلى إعادة تشكيل المركز الاجتماعي للفرد[2].

3- العوامل المؤثرة في الهجرة: تخضع قرارات الهجرة لشبكة معقدة من المتغيرات المباشرة وغير المباشرة التي تُشكّل واقع الأفراد والجماعات. وقد أتاح التطور المنهجي في الدراسات الديموغرافية، وتعدد سياقاتها الزمانية والمكانية، تحديد مجموعة من العوامل المحركة لتدفقات الهجرة. وعلى الرغم من الميول المنهجية الشائعة التي تُفرّق بين محددات الهجرة الداخلية والخارجية لأغراض إجرائية، إلا أن هذه العوامل تتسم بالتداخل الوظيفي. وتجدر الإشارة إلى

---

1 – عماد مطير الشمري، مرجع سابق، ص134.

2 – جلبي علي عبد الرزاق، مرجع سابق، ص210.

ضرورة مراعاة قاعدتين أساسيتين في هذا الصدد: الأولى هي التفاوت في الأثر النسبي لكل عامل تبعاً لاختلاف المجتمعات أو حتى المجموعات السكانية داخل الإقليم الواحد؛ والثانية هي عدم التسليم بالاستقلالية المطلقة لأي من هذه العوامل، نظراً لتعالقها البنيوي. وتتوزع هذه العوامل وفق الآتي:

أولاً: عوامل سوسيوثقافية ونفسية: تشير أدبيات بارزة في حقل الهجرة، على رأسها أعمال "جيرماني(Germani) "، إلى أن الهجرة لا تُختزل في كونها استجابة للضغوط الاقتصادية الممارسة على سكان الأرياف فحسب، بل هي انعكاس لتحولات عقلية ونفسية عميقة يتطلع من خلالها الأفراد إلى واقع مغاير، وذلك وفق الأبعاد الآتية:

- **تجنب النزاعات والاضطهاد:** تبرز الرغبة في النأي بالنفس عن بيئات النزاع، كالثارات العائلية المتجذرة في بعض الأقاليم الريفية، أو تفادي القمع السياسي والاضطهاد الذي قد يمارسه أصحاب النفوذ أو أنظمة الحكم تجاه الفئات المعارضة لسياساتها وإدارة شؤون الدولة.
- **التحرر من الموروث الاجتماعي:** تمثل الهجرة آليةً للتحرر من وطأة الأعراف والتقاليد الاجتماعية الصارمة التي تهيمن على أنماط الحياة، وتُعيق تطلعات الفرد نحو تبني أساليب حياة أكثر انفتاحاً وحداثة[1].
- **طموح تجاوز "إرهاصات الماضي":** تشكل الهجرة تجسيداً للإرادة الفردية في تجاوز الظروف الراهنة، وهي حالة نفسية مدفوعة بـ "فجوة التوقعات"؛ أي اتساع الهوة بين ما يمتلكه الفرد فعلياً وما يعتقد بأنه يستحقه في إطار طموحاته المستقبلية[2].

ثانياً: العوامل الاقتصادية: تُعد العوامل الاقتصادية من أبرز المحركات الدافعة للحراك السكاني؛ إذ تُفرض على سكان الأرياف والأقاليم الداخلية ضغوط هيكلية حادة تتجاوز قدرتهم

1 – خليل عبد الهادي البدو، مرجع سابق، ص137.

2 – السيد الحسيني، المدينة، دراسة في علم الاجتماع الحضري، دار المعارف، الطبعة 03، القاهرة، مصر، 1985، ص172.

على التكيف، مما يدفعهم إلى تبني استراتيجيات مواجهة تتمثل في الهجرة –سواء كانت داخلية نحو المراكز الحضرية أو خارجية عابرة للحدود– وذلك وفقاً للمعطيات التالية:

أ• طبيعة الملكية الزراعية: اتسمت بنية الملكية العقارية، على مدى عقود، بتركيز حاد للأراضي في يد فئة محدودة من كبار الملاك، في حين افتقرت الغالبية الساحقة من الفلاحين إلى الأصول الإنتاجية، مكتفين بامتلاك قوة عملهم التي يضطرون لبيعها في أسواق عمل غير متكافئة[1].

ب• ضعف الإنتاجية الزراعية: يُعزى تراجع المردودية الاقتصادية للفلاحين إلى الموسمية المتأصلة في النشاط الزراعي، مقترنةً بضخامة الالتزامات المالية؛ إذ يثقل كاهل المزارعين الديون المرتبطة بتمويل مستلزمات الإنتاج (البذور، الأسمدة)، فضلاً عن التكاليف الجبائية والرسوم. وتُفضي هذه المعطيات، في حال تحقق فائض ربحي ضئيل، إلى عدم كفايته لتلبية المتطلبات المعيشية الأساسية لصغار المزارعين.

ت• تفشي البطالة: أدى التزايد الديموغرافي للقوى العاملة الريفية، بالتوازي مع جمود المساحات الزراعية المستغلة، إلى تقلص فرص العمل المتاحة. وقد تفاقمت هذه الظاهرة بفعل "المكننة" الزراعية واعتماد التكنولوجيات الحديثة، مما أضعف القدرة الاستيعابية للقطاع الزراعي في توفير فرص عمل جديدة. وقد أدى ذلك إلى تحول البطالة إلى تحدٍ وجودي، لا سيما في ظل غياب أنشطة اقتصادية بديلة أو مصادر دخل مستدامة تضمن الحد الأدنى من شروط العيش الكريم[2].

ثالثاً: اللاستقرار السياسي والأمني: تعد النزاعات السياسية وحالة عدم الاستقرار الأمني من المحددات الجوهرية التي تفرض ضغوطاً ديموغرافية واسعة النطاق؛ إذ تؤدي هذه الأزمات المندلعة في العديد من الأقاليم الجيوسياسية إلى إعادة تشكيل الخرائط السكانية، من خلال تحفيز حركات الهجرة القسرية للأفراد والجماعات بحثاً عن الأمن.

---

1 – رمزي زكي، مرجع سابق، ص297–303.

2 – خليل عبد الهادي البدو، مرجع سابق، ص136.

وفي سياق متصل، تبرز الانقلابات العسكرية كأحد المسارات المتكررة لتغيير أنظمة الحكم في الدول النامية، حيث أضحت ظاهرة هيكلية في مسار العملية السياسية؛ مما يترتب عليها تبعات أمنية وخيمة، تتراوح بين الانفلات الأمني وتصاعد حدة النزاعات المسلحة. وتُفضي هذه البيئة المأزومة بالضرورة إلى إحداث موجات من التهجير القسري، سواء في صورة نزوح داخلي (Internal Displacement) أو تدفقات هجرة عبر الحدود الوطنية، مما يعيد صياغة التوزيع السكاني في مناطق النزاع وخارجها.

رابعاً: الكوارث الطبيعية: تُشكل الكوارث الطبيعية — من زلازل، وبراكين، وفيضانات، وأعاصير — عوامل ضغط بيئية بالغة الأثر على الاستقرار الديموغرافي؛ إذ تُفضي هذه الأزمات إلى تدمير واسع النطاق للبنية التحتية والمساكن، مُخلفةً أعداداً هائلة من المشردين (نازحي الكوارث). وفي ظل تعثر عمليات التعافي المبكر وبطء وتيرة إعادة التأهيل والإعمار، غالباً ما تجد السلطات الرسمية نفسها عاجزة عن الاستجابة الفورية لمتطلبات التنمية المستدامة واستعادة مقومات الحياة الطبيعية في المناطق المتضررة. وتُعد هذه الفجوة الإنمائية والإدارية من الدوافع الجوهرية التي تضطر المجموعات البشرية المتضررة إلى تبني استراتيجية النزوح القسري، سواء باتجاه الأقاليم الأكثر أماناً داخل الحدود الوطنية أو من خلال الهجرة الدولية[1].

4- تصنيف الهجرة: تتسم ظاهرة الهجرة بتعدد أنماطها وتشعب مساراتها، حيث يمتلك كل نمط منها سمات ديموغرافية وسوسيولوجية متباينة تفرضها طبيعة الحراك السكاني ومسبباته. وفي هذا السياق، يُمكن تصنيف أنماط الهجرة وفق الخصائص الجوهرية لكل منها، ويأتي في مقدمتها التصنيفات الآتية:

أولاً: حسب المقصد: يُعنى هذا المعيار بتحديد الوجهة الجغرافية التي يقصدها المهاجرون خلال حركتهم الانتقالية من موطنهم الأصلي إلى مستقرهم الجديد. وفي ضوء هذا التصنيف، تُصنف الهجرة إلى نمطين رئيسيين، هما:

---

1 - الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، معالجة الحواجز التنظيمية التّي تعوق توفير مأوى الطوارئ والمأوى الانتقالي، جينيف، 2011، ص3-6.

1- الهجرة الداخلية: تُعرف الهجرة الداخلية بأنها حركة تنقل الأفراد أو الجماعات السكانية بين الوحدات الإدارية أو الأقاليم الواقعة ضمن الحدود السياسية للدولة الواحدة، وهو انتقال يترتب عليه تغييرٌ في محل الإقامة المعتاد. وتُشير التقارير والإحصاءات الدولية إلى تفوق حجم الهجرة الداخلية على الهجرة الخارجية من حيث الكثافة السكانية[1]؛ وتُعزى هذه الهيمنة إلى جملة من المحددات التي تُحفز الأفراد على هذا النمط من الحراك، لعل أبرزها:

أ• هجرة الموجة القصيرة: يُعد المؤرخ الاقتصادي الإنجليزي **دبلوكية** (Diplock)، الأستاذ بجامعة برمنجهام، المرجع الأول في صياغة هذا المصطلح وتوظيفه علمياً؛ حيث يُشير هذا المفهوم إلى حركات التنقل السكاني ذات المدى الجغرافي المحدود، والتي تتمثل غالباً في الانتقال بين الأرياف والحواضر المجاورة. وتُعزى دوافع هذا النمط الهجري في المقام الأول إلى عوامل الجذب الاقتصادي المتمثلة في البحث عن فرص عمل ومصادر دخل، أو السعي للحصول على الخدمات الأساسية والبنية التحتية التي توفرها المراكز الحضرية.

ب• هجرة الموجة الطويلة: يُقصد بها حركات الانتقال السكاني التي تغطي مسافات جغرافية ممتدة داخل النطاق السيادي للدولة. وعلى الرغم من تباين وجهات النظر حول تحديد العتبة المسافية بدقة، إلا أن الاتجاه السائد لدى شريحة واسعة من الباحثين في الدراسات السكانية يضع حداً أدنى لهذه الهجرة لا يقل عن 300 كيلومتر؛ لتمييزها عن أنماط التنقل الداخلي ذات النطاق الضيق[2].

2- الهجرة الدولية: تُعرف الهجرة الدولية بأنها انتقال الأفراد عبر الحدود السياسية للدول؛ حيث لا يُشكل البعد الجغرافي أو المسافة المقطوعة معياراً جوهرياً في تصنيفها. فعلى سبيل المثال، قد تتجاوز المسافات التي يقطعها المهاجرون داخلياً في الدول ذات المساحات الجغرافية الشاسعة – كالصين، وروسيا، والجزائر – المسافات التي يقطعها المهاجرون ضمن النطاق

---

1 – السيد طارق، مرجع سابق، ص211.

2 – عماد مطير الشمري، مرجع سابق، ص134.

الإقليمي للاتحاد الأوروبي. وبناءً عليه، يتمحور التعريف حول "تجاوز الحدود السيادية للدولة" لا "طول المسافة".

وتصنف الأدبيات الديموغرافية الهجرة الدولية إلى نمطين رئيسيين، بناءً على ديمومة الانتقال والغرض منه:

أ• هجرة خارجية دائمة: يستهدف المهاجر في هذا النمط الاستقرار طويل الأمد في بلد المقصد، حيث يسعى إلى الاندماج في البنية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع الجديد، مما يؤدي غالباً إلى تآكل الروابط المؤسسية والاجتماعية مع بلد المنشأ. وتُعد حركة الهجرة التاريخية من أوروبا نحو "العالم الجديد" (الأمريكيتين وأستراليا)، أو تدفقات الهجرة من أفريقيا وآسيا نحو الدول الأوروبية، نماذج بارزة لهذا النوع.

ب• هجرة خارجية مؤقتة: تتسم هذه الهجرة بكونها انتقالاً لغرض محدد وزمني، حيث يخطط المهاجر للعودة إلى وطنه الأصلي بمجرد انقضاء الغاية من الرحلة. وتتعدد دوافع هذا النمط لتشمل: التعليم، أو الاستشفاء، أو السياحة العلاجية، أو العمل التعاقدي والتجاري. ومن الأمثلة المعاصرة على ذلك؛ حركة الطلاب العرب نحو الجامعات الغربية، وعمالة الوافدين من جنوب آسيا (الهند وباكستان) إلى دول الخليج العربي، حيث يرتبط بقاؤهم في بلد المقصد بمدة صلاحية عقود العمل أو استكمال البرامج الدراسية[1].

ثانياً: حسب إرادة القائمين بها: تُصنف الهجرة ديموغرافياً بناءً على معيار "الإرادة" ومستوى الاختيار الحر للأفراد في اتخاذ قرار التنقل المكاني. وبناءً على هذا المعيار، يمكن التمييز بين نمطين رئيسيين للهجرة:

أ• الهجرة الإرادية: يُقصد بها الحركات السكانية –سواء كانت داخلية أو دولية– التي يُقدم عليها الأفراد بمحض إرادتهم الحرة، نتيجة لتقييم عقلاني لظروفهم المعيشية، وسعياً لتحقيق أهداف اقتصادية، اجتماعية، أو شخصية. وتتميز هذه الهجرة بغياب أي شكل من أشكال

1 – عماد مطير الشمري، مرجع سابق، ص140.

الضغط المادي أو الإكراه القانوني، حيث يظل الفرد المهاجر متمتعاً بكامل أهليته في اتخاذ قرار تغيير محل إقامته دون تدخل من هيئات أو قوى قهرية.

ب• الهجرة الاضطرارية: تُشير إلى حركات النزوح والتهجير التي تفتقر إلى خيار الاختيار الحر، حيث يُضطر الأفراد إلى ترك مواطنهم الأصلية نتيجة لمؤثرات خارجية قاهرة. وتتعدد دوافع هذا النمط من الهجرة لتشمل:

- **العوامل الطبيعية:** كالكوارث البيئية (الزلازل، الفيضانات، والتغيرات المناخية الحادة) التي تجعل المنطقة الأصلية غير صالحة للسكن.
- **العوامل الأمنية والسياسية:** كالنزاعات المسلحة، الحروب الأهلية، أو سياسات التهجير الممنهجة.

ويشمل هذا المفهوم "التهجير" بكافة أشكاله؛ إذ يُعد نزوح الأفراد استجابةً لتهديدات وجودية أو سياسات قمعية تدفعهم للنزوح القسري. ومن الشواهد التاريخية البارزة على ذلك؛ موجات الهجرة القسرية التي فرضتها الأنظمة الشمولية، كما حدث إبان الحقبة النازية في ألمانيا[1].

4- مقاييس احتساب الهجرة الداخلية: تستند الدراسات السكانية في تقدير حركة الهجرة الداخلية إلى حزمة من المؤشرات الكمية التي تتيح تحليل التدفقات البشرية بين الأقاليم الجغرافية داخل الدولة الواحدة. وفيما يلي استعراض لأهم هذه المقاييس:

أ• نسبة الهجرة لإجمالي السكان: يُشير هذا المؤشر إلى الحجم النسبي لحركة السكان (الوافدين والمغادرين) مقارنة بإجمالي الكتلة السكانية المعرضة لحدث الهجرة خلال فترة زمنية محددة. وتكمن أهمية هذا المقياس في تقييم الأثر المباشر لحركة الهجرة على حجم السكان وبنيتهم في منطقة جغرافية معينة.

1 - جلبي علي عبد الرزاق، مرجع سابق، ص214.

ويتم احتساب هذا المعدل بقسمة صافي مجموع المهاجرين (الوافدين والمغادرين) على إجمالي عدد السكان في منتصف الفترة الزمنية، ثم ضرب الناتج في ألف (1000) للحصول على المعدل لكل ألف من السكان. ويُعبر عن ذلك رياضياً على النحو التالي:

معدل الهجرة الإجمالي = (إجمالي المهاجرين للداخل والخارج ÷ عدد السكان في منتصف الفترة) × 1000

حيث يُقصد بـ "إجمالي المهاجرين" حاصل جمع المهاجرين الوافدين والمهاجرين المغادرين، بينما يمثل القاسم إجمالي التعداد السكاني في منتصف الفترة المقاسة.

ب• معدل الهجرة الوافدة والمغادرة:

- **معدل الهجرة الوافدة(In–Migration Rate):** يُقاس بنسبة عدد المهاجرين القادمين إلى منطقة جغرافية معينة إلى إجمالي عدد سكان تلك المنطقة، معبراً عنه لكل ألف نسمة.
- **معدل الهجرة المغادرة(Out–Migration Rate):** يُقاس بنسبة عدد المهاجرين المغادرين من منطقة جغرافية معينة إلى إجمالي عدد سكان المنطقة ذاتها، معبراً عنه لكل ألف نسمة.

ت• معدل الهجرة الصافية: يُعرف بكونه الفرق الحسابي بين معدلي الهجرة الوافدة والهجرة المغادرة، وهو مؤشر جوهري لتقييم الحصيلة النهائية للحراك السكاني في منطقة ما.

- **الدلالة التحليلية:** يُشير الناتج الموجب إلى كون المنطقة "منطقة جذب سكاني"، بينما يُشير الناتج السالب إلى كونها "منطقة طرد سكاني". أما في حالة تساوي معدلات الوافدين مع المغادرين، فتصل المنطقة إلى حالة من "الاستقرار السكاني" (أي صافي هجرة صفر). وتكمن أهمية هذا المؤشر في إبراز التباينات الإقليمية والديناميكيات الاقتصادية والاجتماعية التي تكمن وراء حركة السكان[1].

1 – فتحي محمد أبو عيانة، مرجع سابق، ص173.

ث• نسبة الهجرة الصافية: تُحتسب هذه النسبة من خلال قسمة صافي الهجرة (الفرق بين المهاجرين الوافدين والنازحين) على إجمالي عدد السكان، مضروباً في ألف نسمة. وتستخدم هذه النسبة كأداة للمقارنة بين المناطق ذات الأحجام السكانية المتباينة لتحديد حدة التأثير الديموغرافي للهجرة على المجتمع المحلي.

5- الآثار الناجمة عن الهجرة: تُفضي كثافة الحركات الهجرية إلى جملة من الآثار المباشرة وغير المباشرة التي تمتد لتشمل دول الطرد (البلاد المرسلة) ودول الجذب (البلاد المستقبلة) على حد سواء، وتتوزع هذه التداعيات على أصعدةٍ متعددة يمكن إيجازها في الآتي:

أولاً: آثار الهجرة الخارجية: تتسم الهجرة الدولية بآثار بنيوية عميقة، يمكن بلورتها في النقاط التالية:

أ• على الصعيد الاقتصادي: تؤثر الهجرة الدولية تأثيراً جوهرياً في ديناميكيات استغلال الموارد واستثمارها في دول الجذب؛ إذ تُسهم في تعزيز سوق العمل برفدها بكتلٍ بشرية قادرة على الإنتاج. ويُعزى ذلك إلى طبيعة التركيبة الديموغرافية للمهاجرين، الذين يتركزون غالباً في الفئات العمرية النشطة (سن العمل والإنتاج)، مما يؤدي إلى زيادة معدلات الإعالة في دول الطرد مقابل تعزيز القوة العاملة في دول المقصد.

ب• على صعيد التركيب السكاني: تترك الهجرة الدولية بصماتٍ واضحة على الخصائص البنيوية للسكان، لا سيما من حيث النوع (الجنس)، العمر، والتكوين الإثني. ونظراً لغلبة العنصر الذكري في تيارات الهجرة، يطرأ اختلال في نسبة الجنس في المجتمعات الحاضنة التي تشهد ارتفاعاً في أعداد الذكور، في حين تشهد دول المنشأ انخفاضاً ملحوظاً في هذه النسبة مقارنة بالمعدلات الطبيعية، وهو ما يترتب عليه تغيرات في الهرم السكاني لكل من الطرفين[1].

1 - جلبي علي عبد الرزاق، مرجع سابق، ص227-228.

ثانياً: آثار الهجرة الخارجية: لقد أدى اتساع نطاق الحراك السكاني وتجاوزه للحدود الإقليمية التقليدية إلى تعميق البحث في الآثار المترتبة على هذه الظاهرة، والتي تتجلى في جملة من التحديات المركبة:

أ• تضخم المدن: تُعد ظاهرة "التحضر المفرط" من أبرز تداعيات النزوح السكاني؛ إذ تشهد المدن الكبرى ضغوطاً متزايدة نتيجة تركز أعداد هائلة من السكان، مما أدى إلى تدهور جودة المرافق والخدمات الحضرية. وقد دفع هذا العجز الإداري والخدمي العديد من السلطات المحلية إلى إعلان حالة الاستنفار لتبني سياسات تقييدية تحد من تدفقات الهجرة، سعياً لاستعادة السيطرة على التخطيط العمراني وتدبير الشأن العام.

ب• استنزاف العقار الفلاحي والعمالة الزراعية: يُشكل الزحف العمراني على الأراضي الزراعية المحاذية للمدن تهديداً هيكلياً للأمن الغذائي، لا سيما في الدول النامية. فعمليات التوسع "التلقائي" أو غير المخطط له تؤدي إلى تجريف التربة الخصبة وتحويلها إلى كتل خرسانية، مما يفضي إلى انكماش الرقعة الزراعية وتناقص الإنتاجية، يفاقمه هجرة اليد العاملة الزراعية نحو الأنشطة الحضرية[1].

ت• التلوث البيئي: تشهد الحواضر الكبرى ارتفاعاً مضطرداً في معدلات التلوث بمختلف أنواعه، وهو ما يرجع أساساً إلى الضغط الديموغرافي الكثيف. فمنذ منتصف القرن العشرين، تجاوز حجم النفايات الصلبة القدرات الاستيعابية للنظم البيئية، مما يرفع من مخاطر انتشار الأوبئة والأمراض المعدية المرتبطة بتلوث المياه. كما يتفاقم التلوث الهوائي نتيجة الانبعاثات الكربونية الناجمة عن الأنشطة الصناعية الكثيفة وتزايد حظيرة المركبات.

ج• التغير المناخي: تُساهم كثافة التجمعات الحضرية في تحويل المدن إلى "مصائد حرارية"؛ حيث تعمل الأسطح الإسمنتية والخرسانية على امتصاص الإشعاع الشمسي وتخزينه، فضلاً عن الحرارة المنبعثة من الأنشطة الاقتصادية والآلات. ويؤدي ذلك إلى ارتفاع درجات الحرارة

---

1 – برنارد قرانوتيه، السكن الحضري في العالم الثالث، دراسات إقليمية، ترجمة فاضل محمد بهجة، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 1987، ص82.

داخل الحواضر مقارنة بالمناطق الريفية المحيطة بها، وهو ما يُعرف بظاهرة "الجزر الحرارية الحضرية"[1].

ح• الهامشية الحضرية: تُفرز الهجرة الريفية، المدفوعة بالفقر، حالة من "التهميش الحضري"؛ إذ تجد المدن المستقبلة صعوبة في استيعاب هذه التدفقات ودمجها في سوق العمل النظامي. ونظراً لافتقار المهاجرين للمهارات المهنية المطلوبة في النسيج الاقتصادي الحضري، يجدون أنفسهم مضطرين للانخراط في "القطاع غير المهيكل" (الغير رسمي) كخيار استراتيجي للبقاء، سواء عبر ممارسة التجارة المتجولة والخدمات البسيطة، أو الالتحاق بوحدات إنتاجية غير مصرح بها[2].

1 – علي سالم أحميدان الشواورة، علم السكان وبضخم المدن، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014، ص406.
2 – علي سالم أحميدان الشواورة، المرجع السابق، 407.

المحاضرة الثالثة عشر: النمو الديموغرافي

أهداف المحاضرة

تهدف هذه المحاضرة إلى تحليل الآليات الحاكمة لتطور الحجم السكاني وتفكيك بنيتها الديناميكية، وذلك من خلال تحقيق الأهداف التعليمية التالية:

1. **التأطير المفاهيمي للنمو السكاني:** تمكين الطالب من استيعاب "النمو الديموغرافي" كمتغير ديناميكي لا استاتيكي، وإدراك الفرق بين مفهوم الحجم السكاني في حالته الساكنة وحركيته عبر الزمن.
2. **تفكيك محددات التغير الديموغرافي:** تنمية القدرة التحليلية لدى الطالب في تصنيف العوامل المؤثرة في الميزان السكاني، والتمييز المنهجي بين متغيرات الزيادة (المواليد والهجرة الوافدة) ومتغيرات النقصان (الوفيات، الهجرة الخارجية، والأزمات الكبرى).
3. **دراسة النموذج التاريخي للنمو (المرحلة البدائية):** إحاطة الطالب بالسمات الديموغرافية للمجتمعات ما قبل الصناعية، مع التركيز على علاقة التلازم بين ارتفاع معدلات المواليد والوفيات وتأثيرها على هشاشة التوازن السكاني.
4. **التحليل السوسيو-اقتصادي للسلوك الإنجابي:** ربط الظواهر الديموغرافية بالبنى الاقتصادية والاجتماعية؛ حيث يستوعب الطالب كيف شكلت الأنماط الزراعية التقليدية "استراتيجية إنجابية" تخدم البقاء وتضمن الرعاية الاجتماعية في غياب النظم الضامنة.
5. **تطوير المقاربة الاستشرافية:** تدريب الطالب على قراءة المؤشرات الديموغرافية (مثل معدلات وفيات الرضع والوفيات الخام) لفهم اتجاهات التطور السكاني، وإدراك انعكاسات هذه التحولات على البنية الكلية للمجتمع.

6-النمو الديموغرافي:

تعريف النمو الديموغرافي:

يُشير مصطلح النمو الديموغرافي إلى التغير الحاصل في الحجم السكاني لمجتمع ما عبر الزمن. وتُعد الظاهرة السكانية كياناً ديناميكياً متغيراً بطبيعته، وليست ظاهرة ساكنة (استاتيكية)، إذ يخضع الحجم السكاني لتقلبات متواصلة زيادةً أو نقصاناً، متأثراً بمجموعة من المحددات الديموغرافية والبيئية.

تخضع التغيرات في الحجم السكاني لآليات فاعلة يمكن تصنيفها إلى محددات زيادة ومحددات نقصان، وفق الآتي:

- **محددات الزيادة السكانية:** تشمل الحراك الطبيعي المتمثل في معدلات المواليد، والحراك المكاني المتمثل في الهجرة الوافدة (الوافدين).
- **محددات النقصان السكاني:** وتشمل معدلات الوفيات، والهجرة الخارجية (المغادرين)، فضلاً عن التغيرات الناتجة عن الأزمات الكبرى كالحروب والنزاعات التي تؤثر بشكل مباشر على الميزان السكاني.

تكمن أهمية دراسة النمو السكاني في رصد وتحليل التغيرات العددية والتركيبية للسكان عبر فترات زمنية متعاقبة؛ وذلك بهدف الوقوف على اتجاهات التطور السكاني، وفهم مآلات التغيرات الديموغرافية وانعكاساتها على البنية العامة للمجتمع.[1]

مراحل النمو الديمغرافي:

اتفق الديمغرافيون على ثلاث مراحل للنمو السكاني تتميز كل مرحلة من مراحلها بسمات خاصة معتمدة على تطور معدلات الولادات والوفيات في آن واحد.

1 فتحي محمد أبو عيانة، المرجع السابق، 179.

المرحلة الأولى: المرحلة البدائية:

استقر الرأي في الأدبيات الديموغرافية على تصنيف النمو السكاني في سياقه التاريخي إلى ثلاث مراحل رئيسية، تتحدد خصائص كل منها وفقاً للتفاعلات الديناميكية بين معدلات المواليد ومعدلات الوفيات. وتُعد المرحلة الأولى، أو ما يُصطلح على تسميته بـ "المرحلة البدائية(Pre-industrial stage) "، نقطة الانطلاق في هذا المسار، وتتميز بالمحددات التالية:

1. السمات الديموغرافية للمرحلة البدائية

تتسم هذه المرحلة بارتفاعٍ حاد ومتزامن في معدلات المواليد والوفيات، حيث تتراوح معدلات المواليد الخام بين 40 و50 في الألف (40-50%)، بينما تتراوح معدلات الوفيات الخام بين 30 و35 في الألف (30-35%). وتُعد وفيات الرضع المؤشر الأكثر دلالة في هذه المرحلة؛ إذ يرتفع معدل وفيات الأطفال دون السنة الأولى ليصل إلى 250 في الألف (250%)، فضلاً عن أن نسبة مرتفعة من المواليد لا يبلغون سن الخامسة عشرة، مما يؤدي إلى توازن ديموغرافي هش يحد من النمو السكاني الطبيعي.

2. المسببات البنيوية والسوسيو-اقتصادية

تتعدد العوامل المفسرة لهذه الظاهرة، ويمكن تلخيصها في الآتي:

- **عوامل ارتفاع معدلات الوفيات:** يرتبط هذا الارتفاع ارتباطاً وثيقاً بضعف النظم الصحية، وتردي الأوضاع الاقتصادية والمعيشية، بالإضافة إلى النزاعات والحروب التي كانت تفتك بالكتلة السكانية بشكل دوري.
- **عوامل ارتفاع معدلات المواليد:** يجد هذا الارتفاع تفسيره في التراكمات الثقافية والاجتماعية التي تُعلي من قيمة الإنجاب. فقد فرض النمط الاقتصادي السائد، القائم على الزراعة التقليدية، حاجةً ملحة للأيدي العاملة؛ مما جعل من كثرة الإنجاب استراتيجية اقتصادية لتعزيز الإنتاجية الزراعية، وضماناً للرعاية الاجتماعية للأبوين في مرحلة الشيخوخة (الإنجاب كاستثمار مستقبلي).

3. الإطار الزمني والنمط المجتمعي

امتدت هذه المرحلة زمنياً عبر حقب تاريخية طويلة، شملت العصور القديمة والوسطى، حيث كان المجتمع الزراعي المحدود الدخل هو النموذج السائد، وهو نمط اجتماعي اتسم بالثبات النسبي وبطء التغير الديموغرافي، حيث كانت الممارسة الإنجابية خاضعة بالدرجة الأولى لمقتضيات البقاء والاحتياجات الاقتصادية الأساسية.[1]

1 فتحي محمد أبو عيانة، المرجع السابق، ص80.

المحاضرة الرابعة عشر: حركية السكان

أهداف المحاضرة

تستهدف هذه المحاضرة تزويد الطلبة بالإطار المفاهيمي والتحليلي اللازم لفهم ظاهرة الحركية السكانية كمتغير ديموغرافي جوهري. وبنهاية هذا العرض، يُتوقع من الطالب أن يكون قادراً على تحقيق الأهداف التعليمية التالية:

1. **الاستيعاب المفاهيمي:** ضبط المفهوم العلمي للحركية السكانية (Migration & Mobility)، والتمييز بين أنماط الانتقال البشري المختلفة (داخلية، دولية، طوعية، قسرية، مؤقتة، ودائمة).
2. **التحليل السببي (نموذج الطرد والجذب):** تفكيك القوى المحركة للهجرة عبر تحليل تفاعلي للمحددات الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، والبيئية، وفهم كيفية تشكيلها لقرارات التنقل المكاني للأفراد والجماعات.
3. **الربط بين الحركية والتغير الديموغرافي:** إدراك الأثر المباشر للحركية السكانية على البناء الديموغرافي (الحجم، التوزيع الجغرافي، والتركيب العمري والنوعي) للمجتمعات، وتأثيراتها التبادلية بين مناطق المنشأ ومناطق المقصد.
4. **الوعي بالمتغيرات المعاصرة:** تقييم أثر العولمة، والتطور التكنولوجي في وسائل النقل والاتصال، على تعزيز مرونة الحركية السكانية وتسريع وتيرتها في ظل الراهن الدولي.
5. **التوظيف التنموي للبيانات:** إدراك الأهمية الاستراتيجية لتحليل بيانات الحركية السكانية في صياغة السياسات العمومية، وتحقيق التوازن التنموي الإقليمي، وإدارة قضايا النزوح والهجرة ضمن أطر التنمية المستدامة.

7-حركية السكان:

تعد الحركية السكانية إحدى الركائز الجوهرية في التحليل الديموغرافي، نظراً لما تُحدثه من تأثيرات مباشرة في إعادة تشكيل الحجم السكاني، والتركيب البنيوي، والانتشار الجغرافي للمجتمعات. إن السمة الغالبة على الظاهرة السكانية هي "الديناميكية"؛ إذ لا يستقر العنصر البشري في حيز جغرافي ثابت، بل يشهد انتقالات مستمرة عبر النطاقات الإقليمية أو الدولية، مدفوعةً بدوافع مركبة؛ تتبين بين البحث عن تحسين الظروف المعيشية (عوامل الجذب)، أو الفرار من ضغوط سياسية، اقتصادية، أو بيئية قاهرة (عوامل الطرد). وقد ازدادت هذه الظاهرة تعقيداً في ظل الراهن المعاصر نتيجة لآليات العولمة، والتسارع التكنولوجي، والتحولات الاقتصادية الهيكلية.[1]

تتجلى الحركية السكانية في صورتها الأبرز عبر "الهجرة" بمختلف أنماطها، سواء كانت داخلية أو دولية، دائمة أو مؤقتة، طوعية أو قسرية. ولما كانت هذه الانتقالات تشكل متغيراً حاسماً في مسارات التنمية الاقتصادية، والنسيج الاجتماعي، والتبادل الثقافي للدول والمجتمعات؛ فقد أولت الدراسات الديموغرافية اهتماماً منهجياً معمقاً بتفكيك هذه الظاهرة، من خلال رصد مسبباتها، وتصنيف أنماطها، وتحليل انعكاساتها على المستويين الكلي والجزئي.

تعريف حركية السكان:

تُشير الحركية السكانية في الأدبيات الديموغرافية إلى انتقال الأفراد أو المجموعات البشرية عبر الحيز الجغرافي، سواء داخل الحدود الوطنية (الهجرة الداخلية) أو خارجها (الهجرة الدولية)، ضمن أطر زمنية تتراوح بين المؤقت والمستدام، ومدفوعةً بغايات اقتصادية، أو تعليمية، أو اجتماعية، أو أمنية. وتُعد هذه الظاهرة أحد المحركات الأساسية للتغير الديموغرافي، إذ تؤثر بشكل مباشر في الحجم السكاني، وتوزيعاتهم الجغرافية، وهياكلهم العمرية والنوعية.

---

1 جلبي علي عبد الرزاق، المرجع السابق، ص102

تتنوع أنماط الحركية السكانية لتشمل الهجرة بشقيها (الداخلي والخارجي)، وحالات النزوح القسري، والتنقلات الدورية (الموسمية أو اليومية). وتكمن الأهمية الاستراتيجية لدراسة هذه الظاهرة في تحليل دوافعها، وفهم آثارها على الديناميكيات المجتمعية، فضلاً عن توفير قاعدة بيانات أساسية تدعم التخطيط التنموي والاقتصادي، وتسهم في تحقيق التوازن التنموي بين الأقاليم المختلفة.

اسباب ودوافع الحركة السكانية:

تتضافر مجموعة من العوامل الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، والبيئية لتشكيل محددات الحركية السكانية، والتي تعمل مجتمعة كقوى طاردة من مناطق المنشأ وقوى جاذبة في مناطق المقصد:

1. **المحددات الاقتصادية:** تُعد العامل الأكثر تأثيراً في تفسير حركات الهجرة؛ إذ تدفع ظواهر كالبطالة، وتدني مستويات الأجور، وانعدام الفرص التنموية – لا سيما في المناطق الريفية – السكان نحو المراكز الحضرية أو الدول الأكثر تقدماً، سعياً لتحسين الدخل وتحقيق الاستقرار المادي.
2. **المحددات الاجتماعية:** ترتبط برغبة الأفراد في الارتقاء بمستوى الرفاه الاجتماعي عبر الحصول على خدمات تعليمية أو صحية نوعية. كما تلعب الاعتبارات الأسرية، كروابط المصاهرة ولمّ الشمل، دوراً جوهرياً في توجيه قرارات الهجرة نحو بيئات اجتماعية أكثر استقراراً.
3. **المحددات السياسية:** تُصنف كدوافع قهرية في حالات النزاعات المسلحة، وعدم الاستقرار الأمني، والحروب، حيث يصبح النزوح ضرورة حتمية لحماية الحياة. كما يساهم الاضطهاد السياسي أو التمييز القائم على أسس عرقية أو دينية في نشوء تدفقات هجرية نحو الدول التي تكفل الحقوق والحريات الأساسية.
4. **المحددات البيئية والطبيعية:** تؤثر الكوارث الطبيعية والتغيرات المناخية، مثل الجفاف، والفيضانات، والتصحر، بشكل مباشر على قابلية المناطق للاستمرار البشري، خاصة

في النظم المعيشية القائمة على الموارد الطبيعية (كالزراعة والرعي)، مما يضطر السكان إلى النزوح بحثاً عن مواطن آمنة.

لا يمكن إغفال الدور الذي أحدثه التطور التكنولوجي في وسائل النقل والاتصالات، والذي عزز من مرونة الحركية السكانية؛ إذ ساهم في تقليص التكاليف الزمنية والمادية للانتقال، مما جعل الهجرة ظاهرة أكثر اتساعاً وتسارعاً في العصر الراهن مقارنةً بالحقبات الماضية.

المحاضرة الخامسة عشر: هرم السكان

أهداف المحاضرة

تستهدف هذه المحاضرة تزويد الطالب بالمهارات المعرفية والتحليلية اللازمة لاستنطاق المعطيات الديموغرافية عبر التمثيل البياني، مع التركيز على الأهداف التعليمية التالية:

1. **التمكن الإبستمولوجي والمنهجي:** إكساب الطالب القدرة على بناء الأهرام السكانية وفقاً للقواعد المنهجية المعتمدة (المحاور، مقاييس الرسم، وتصنيف الفئات)، وفهم الأسس الإحصائية التي تحكم بناءها (الأرقام الخام مقابل النسب المئوية).
2. **التحليل الديموغرافي للتركيب السكاني:** تطوير مهارات الطالب في قراءة الهرم السكاني كمرآة عاكسة للنمو السكاني، من خلال الربط بين شكل القاعدة (الخصوبة) وشكل القمة (الوفيات) والكتلة الوسطى (النشاط الاقتصادي).
3. **تصنيف الأنماط السكانية:** تمكين الطالب من التمييز بين الأنماط الديموغرافية الكبرى (الموسع، المتقلص، والثابت)، وتفسير المتغيرات التي تقف وراء كل نمط في سياق المجتمعات البشرية المختلفة.
4. **الاستقراء الشكلي للمتغيرات الديناميكية:** تدريب الطالب على تحليل التنوع الشكلي للأهرام السكانية (شكل الفطر، الباغودا، الساعة الرملية، إلخ)، واستنباط دلالاتها الاجتماعية والاقتصادية المرتبطة بظواهر الهجرة، والتحولات الحيوية، والسياسات الإنجابية.
5. **تنمية القدرة على المقارنة الاستراتيجية:** تعزيز كفاءة الطالب في توظيف "الهرم النسبي" كأداة للمقارنة الدولية والزمنية، مما يسمح له بتقييم التحولات الهيكلية في المجتمعات وتأثيراتها على السياسات التنموية.

8-هرم السكان:

تعريف الهرم السكاني:

يُعد الهرم السكاني تمثيلاً بيانياً مزدوجاً يُلخص التركيب العمري والنوعي للمجتمع؛ حيث تعكس قاعدته مستويات الخصوبة، بينما تشير قمته إلى معدلات الوفيات. ويُعد الشكل العام للهرم مؤشراً ديموغرافياً يعكس التباينات في السلوك السكاني للمجتمعات. وتستند منهجية بناء الهرم إلى القواعد التالية:

1. **المحاور والتوزيع:** يُخصص المحور العمودي للفئات العمرية (سواء كانت سنوية أو فئات خماسية)، حيث تترتب من القاعدة (صغار السن) صعوداً نحو القمة (كبار السن). أما المحور الأفقي فيخصص للنوع الاجتماعي، حيث تُسجل بيانات الذكور على اليسار، وبيانات الإناث على اليمين.
2. **مقياس الرسم:** يُستخدم المحور الأفقي لتمثيل حجم السكان (بالأرقام المطلقة) أو نسبهم المئوية من إجمالي السكان.

أنواع الأهرام السكانية من حيث المعالجة الإحصائية

يُصنف الهرم السكاني بحسب المقياس المستخدم في رسمه إلى نوعين:

- **الهرم العددي(Absolute Pyramid):** يعتمد على الأعداد الخام للسكان في كل فئة عمرية دون معالجة نسبية.
- **الهرم النسبي(Percentage Pyramid):** يعتمد على نسب السكان في كل فئة عمرية منسوبة إلى إجمالي السكان، وهو الأكثر استخداماً في المقارنات الدولية والزمنية.

تصنيف الأهرام وفقاً للنمط الديموغرافي

تُصنف الأهرام السكانية وفقاً لمعدلات النمو والخصوبة إلى ثلاثة أنماط رئيسية:

1. **الهرم الموسع(Expansive):** يتميز بقاعدة عريضة تعكس ارتفاع مستويات الخصوبة، مع تناقص سريع في أعداد الفئات العمرية المتقدمة.

2. **الهرم المتقلص(Constrictive)**: يتميز بقاعدة ضيقة مقارنة بالفئات الوسطى، مما يعكس انخفاضاً مستمراً في مستويات الخصوبة.
3. **الهرم الثابت(Stationary)**: يتميز بتوزيع متقارب للنسب السكانية في معظم الفئات العمرية، مع تراجع تدريجي في القمة، ويشير إلى استقرار معدلات النمو السكاني.

الأنماط الشكلية للأهرام السكانية

تتعدد الأشكال الهندسية للأهرام تبعاً للديناميكيات السكانية (الخصوبة، الوفيات، والهجرة)، ومن أبرزها:

- **الشكل الهرمي(Pyramidal)**: قاعدة عريضة وقمة مذببة، وهو النمط الكلاسيكي للمجتمعات ذات الخصوبة العالية.
- **شكل الفطر(Champignon)**: قاعدة ضيقة وقمة أكثر اتساعاً، ويظهر في المجتمعات ذات الخصوبة المنخفضة جداً.
- **شكل الفلفلة(Poire)**: قاعدة ضيقة تزداد اتساعاً كلما اتجهنا نحو الفئات العمرية المتوسطة والقمة.
- **شكل "الباغودا(Pagode)"**: قاعدة عريضة تتقلص فجأة في الفئات العمرية التالية.
- **شكل الساعة الرملية(Sablier)**: قاعدة واسعة، تليها اختناقات في الفئات الوسطى، ثم تعاود الاتساع نحو الأعلى.
- **شكل كرة القدم الأمريكية(Ballon de rugby)**: قاعدة ضيقة ومختنقة، تتسع في الفئات العمرية الوسطى، ثم تعاود الاختناق باتجاه القمة[1].

1 جلبي علي عبد الرزاق، المرجع السابق، ص114

خاتمة:

تأسيساً على ما تقدم، يتبين أن علم السكان (الديموغرافيا) يتبوأ مكانة جوهرية ضمن حقول العلوم الاجتماعية، نظراً لدوره المحوري في استكشاف وتفسير التحولات الهيكلية التي تشهدها المجتمعات الإنسانية. إن المقاربة العلمية للظواهر الديموغرافية — كديناميات النمو السكاني، ومعدلات الخصوبة والوفيات، وحركات الهجرة، والتركيب السكاني — لا تعدو كونها أداة تحليلية بالغة الأهمية لفهم التشابكات المعقدة للقضايا الاجتماعية والاقتصادية والتنموية الراهنة.

وقد استهدفت هذه المطبوعة البيداغوجية تأصيل الأسس المعرفية لعلم السكان وتوفير مدخل منهجي شامل يتواءم مع الاحتياجات الأكاديمية لطلبة السنة الأولى (جذع مشترك علوم اجتماعية)؛ حيث تم التركيز على استعراض المفاهيم المفتاحية، والأطر النظرية، والظواهر السكانية وفق صياغة علمية رصينة. كما سعت المطبوعة إلى تعزيز الرصيد المعرفي للطالب، وتنمية قدرته على التحليل النقدي للعلاقة الجدلية بين المتغيرات السكانية والمسارات التنموية، وتكريس وعيه بأهمية الدراسات الديموغرافية كركيزة أساسية في عمليات التخطيط الاستراتيجي وصناعة السياسات العامة.

وختاماً، يظل علم السكان حقلاً معرفياً متجدداً في بنيته ومواضيعه، وملازماً لحركة المجتمع وتطوراته المستمرة؛ مما يجعل الإحاطة بمنطلقاته ومفاهيمه ضرورة علمية لا غنى عنها لكل باحث وطالب في ميدان العلوم الاجتماعية، لاستيعاب الواقع السوسيو–ديموغرافي وتحدياته المستقبلية.

قائمة المراجع

- الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، معالجة الحواجز التنظيمية التّي تعوق توفير مأوى الطوارئ والمأوى الانتقالي، جينيف، 2011.
- برنارد قرانوتيه، السكن الحضري في العالم الثالث، دراسات إقليمية، ترجمة فاضل محمد بهجة، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 1987.
- برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، تعزيز السلامة والأمن في المناطق الحضرية، ترجمة ديانا نغوي، عمان، الأردن.
- جلبي علي عبد الرزاق، علم اجتماع السكان، دار المسيرة، عمان، الأردن، 2011.
- حسين، أحمد، الديموغرافيا الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2016.
- حنان عبد لخضر هاشم، المشكلة السكانية ومتطلبات التنمية الاقتصادية في البلدان النامية، رؤى نظرية وجدل قائم، مجلة الغرى للعلوم الاقتصادية والادارية، العدد08.
- خليل عبد الهادي البدو، علم الاجتماع السكاني، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.
- رافانيل سالاس، المساعدة السكانية العالمية، العشر سنوات الأولى، ترجمة عاكف أبادير النحال، مطابع الأهرام التجارية،القاهرة، مصر، 1981.
- رمزي زكي، المشكلة السكانية وخرافة المالتوسية الجديدة، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1984.
- رولان بريسا، التحليل السكاني: المفاهيم والطرق والنتائج، ترجمة محمد رياض ربيع، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1985.
- السيد الحسيني، المدينة، دراسة في علم الاجتماع الحضري، دار المعارف، الطبعة 03، القاهرة، مصر، 1985.
- السيد طارق، علم اجتماع السكان، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2008.
- الشمري عماد مطير، الجغرافيا السكانية: أسس وتطبيقات، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- طارق السيد، علة اجتماع السكان، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2008.

- طافر زهير، النظريات السكانية وانعكاساتها على الاقتصاد والمجتمع، مجلة الباحث الاجتماعي، العدد10، جامعة بشار، الجزائر، 2010.
- عامر بن ناصر المطير، حوادث المرور في الوطن العربي، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، السعودية، 2006.
- عبد الجواد مصطفى خلف، علم اجتماع السكان، دار المسيرة، عمان، الأردن، 2009.
- عبد الرحمن، محمد ، مدخل إلى علم السكان، دار الفكر، القاهرة.2018.
- علي سالم أحميدان الشواورة، علم السكان وبضخم المدن، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014.
- علي عبد الرزاق جبلي، علم اجتماع السكان، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011.
- عماد مطير الشمري، الجغرافيا السكانية: أسس وتطبيقات، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2012.
- فتحي محمد أبو عيانة، دراسات في علم السكان، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 2000.
- فراس البياتي، مورفولوجيا، موضوعات في الديمغرافيا، مؤسسة الانتشار العربي، بيروت، 2009.
- فراس عباس فاضل البياتي، الانفجار السكاني والتحديات المجتمعية، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.
- محمد فاروق الشبول، النمو السكاني والتنمية: من منظور الاقتصاد الإسلامي، دار عماد الدين للنشر، عمان، الأردن، 2008.
- مصطفى خلف عبد الجواد، علم اجتماع السكان، دار المسيرة، عمان، الأردن، 2009.
- مصطفى عمر حمادة، الانثروبولوجيا والتنمية السكانية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2012.
- منير عبد الله كرادشة، علم السكان، الديمغرافيا الاجتماعية، عالم الكتاب الحديث، عمان، الأردن، 2009.
- يونس حمادي علي، مبادئ علم الديمغرافيا، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2010.